



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالبة

ميس توفيق مسلّم

المشرف المشارك

د.فادي الخليل

أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط

المشرف الرئيس

د.رضوان وليد العتار

أستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية

م 2015



قرار لجنة الحكم على رسالة ماجستير

اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم / ٨٦٣ / المتخذ بالجلسة رقم / ١٦ / المنعقدة بتاريخ ١٢ / جمادى الثاني / ١٤٣٦ هـ الموافق ١ / ٤ / ٢٠١٥ م وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥ م.

والمؤلفة من السادة:

الدكتور: رضوان العمار الأستاذ المساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / تجارة المال وتداول العملة / عضوا ومشرفا .

الدكتور: عصام اسماعيل الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد العلاقات الاقتصادية الدولية بكلية الاقتصاد في جامعة حلب اختصاص / التخطيط الاقتصادي / عضوا.

الدكتور : لؤي صيوح المدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص / العلاقات الدولية / عضوا .

وناقشت اللجنة رسالة الماجستير التي تقدمت بها الطالبة: ميس توفيق مسلم

بعنوان: استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية

وبعد المداولة قررت لجنة الحكم:

(١) منح الطالبة ميس توفيق مسلم علامة وقدرها: (رقماً ٨٠) درجة (كتابة **بمابين**.....)

وبتقدير (**جيد جداً**) في اختصاص العلاقات الدولية من قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد.

(٢) رفع هذا القرار إلى المجالس المختصة لمنحها الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعها بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللائقية: يوم الثلاثاء في ٢٨ / ٤ / ٢٠١٥ م.

الدكتور
رضوان العمار

الدكتور
عصام اسماعيل

الدكتور
لؤي صيوح

تصريح

أصرح بأن هذا البحث "استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية" لم يسبق وأن قُبل للحصول على أي شهادة ، وهو غير مقدم حالياً للحصول على أية شهادة

طالبة الدراسات العليا:

ميس توفيق مسلم



شهادة

(تشهد بأن البحث الموصوف، وهو نتيجة لدراسة أجرتها طالبة الدراسات العليا ميس توفيق مسلم، بإشراف الدكتور رضوان وليد العمار، عنوان البحث: استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية، لم يقدم سابقاً وهو غير مقدم لنيل أية شهادة أو درجة علمية أخرى)

طالبة الدراسات العليا:

ميس توفيق مسلم

الدكتور المشرف:

أ.د. رضوان وليد العمار

المخلص

يعد استهداف التضخم أكثر الأساليب انتشاراً في الوقت الحالي لإدارة السياسة النقدية . فمع النجاح الكبير الذي حققته الدول التي تبنت هذا الأسلوب في ضبط معدلات التضخم ابتداءً من نيوزيلاندا, أخذت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في اتباعه كحل لمشكلة التضخم التي اعيت الاقتصاديين ومن أجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة.

ومع انتشار العولمة وما يرافقها من ضغوط تضخمية على الاقتصاد المحلي, وتنامي هذه المشكلة وتعمقها في أغلب اقتصادات العالم على تعدد أسبابها وتنوعها, تسارعت الدول في تطبيق هذا الأسلوب, فمنها من طبقه بصيغته الكاملة دفعة واحدة ومنها من طبقه بالتدرج .

وتحاول الباحثة في هذه الدراسة تقديم مفهوم استهداف التضخم وأهم النقاط اللازمة لنجاح تطبيقه, كما تستعرض تجربة اثنتان من الدول النامية التي يشبه اقتصادها إلى حد ما الاقتصاد السوري في تطبيق أسلوب استهداف التضخم للاستفادة مما يلائم اقتصادنا من هذه التجارب. وفي النهاية تقدم دراسة عن مدى امكانية تطبيق اسلوب استهداف التضخم في الاقتصاد السوري. واستخدام سعر الصرف كأداة لتطبيق استهداف التضخم.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والمتغيرات المدروسة (الناتج المحلي الاجمالي - معدل التضخم - الاحتياطي الأجنبي - الدين الخارجي) لكنها ليست ذات تأثير كبير.

الكلمات المفتاحية: التضخم - استهداف التضخم - السياسة النقدية - النمو الاقتصادي - الناتج المحلي الإجمالي - الاحتياطي الأجنبي - الدين الخارجي - سعر الصرف .

الشكر....

من علمني حرفاً كنت له عبداً..... فكيف بمن
أوصلني إلى هذه الدرجة من العلم.
إلى أساتذتي الكرام في كلية الاقتصاد لكم مني جزيل
الشكر والتقدير وأخص
الأستاذ الدكتور رضوان العمّار الذي أشرف مشكوراً
وبتفان على إعداد هذا البحث.....
الدكتور فادي الخليل
وأعضاء لجنة التحكيم الكرام :
الدكتور عصام اسماعيل
الدكتور لؤي صيوح

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
1	1-الفصل الأول: الإطار العام للبحث
2	1-1 المقدمة
3	2-1 الدراسات السابقة
8	3-1 مشكلة البحث
9	4-1 أهداف البحث
9	5-1 أهمية البحث
10	6-1 فروض البحث
10	7-1 منهجية البحث
10	8-1 متغيرات البحث
11	2-الفصل الثاني: مفهوم السياسة النقدية واستهداف التضخم
11	2-1 المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية, تعريفها وأدواتها
11	1-1-2 مفهوم السياسة النقدية وتعريفها
13	2-1-2 مراحل تطور السياسة النقدية
17	3-1-2 أهداف السياسة النقدية
19	4-1-2 أدوات السياسة النقدية
30	2-2 المبحث الثاني: مفهوم التضخم وتعريفه
30	1-2-2 مفهوم التضخم وتعريفه
31	2-2-2 أسباب التضخم
32	3-2-2 النظريات المفسرة للتضخم
33	4-2-2 آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية
34	5-2-2 وسائل علاج التضخم
35	2-3 المبحث الثالث: استهداف التضخم, مفهومه, تعريفه, أسباب تبنيه.
36	1-3-2 مفهوم استهداف التضخم وتعريفه

37	2-3-2 أسباب استخدام أسلوب استهداف التضخم
38	3-3-2 متطلبات تطبيق أسلوب استهداف التضخم
41	4-3-2 اجراءات تطبيق استهداف التضخم
44	5-3-2 أدوات تطبيق استهداف التضخم
47	6-3-2 مزايا وعيوب استهداف التضخم
50	3- الفصل الثالث: تجارب بعض البلدان النامية في تطبيق استهداف التضخم
52	1-3-1 المبحث الأول: تجربة البرازيل في تطبيق استهداف التضخم.
52	1-1-3 لمحة عن الاقتصاد البرازيلي
54	2-1-3 تطبيق استهداف التضخم في البرازيل
57	3-1-3 أثر استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية
62	4-1-3 الخلاصة
63	2-3-2 المبحث الثاني: تجربة جنوب افريقيا في تطبيق استهداف التضخم.
63	1-2-3 لمحة عن اقتصاد جنوب افريقيا
64	2-2-3 تطبيق استهداف التضخم في جنوب افريقيا
65	3-2-3 أثر استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية
68	4-2-3 الخلاصة
71	4- الفصل الرابع: مقومات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد السوري
71	1-4-1 المبحث الأول: مصرف سورية المركزي
72	1-1-4 أهداف المصارف المركزية وظائفها
73	2-1-4 استقلالية المصارف المركزية: دوافعها ومعاييرها
79	3-1-4 استقلالية مصرف سورية المركزي وأهم وظائفه
81	2-4-2 المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في سورية
82	1-2-4 لمحة عن نظام النقد الأساسي في سورية
83	2-2-4 الكتلة النقدية في سورية
87	3-2-4 تطور أنظمة وأسعار الصرف في سورية

92	4-2-4 التضمخ في سورية
105	3-4 القسم العملي: اختبار الفرضيات
113	الخاتمة
114	النتائج والمقترحات
114	- النتائج
115	- المقترحات
116	المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول
52	الجدول 3-1: بعض الأرقام الديمغرافية والاقتصادية التي تبين موقع البرازيل بالنسبة للعالم ولقارة أمريكا اللاتينية عام 2013
56	الجدول 3-2: أهداف التضخم ومعدل التضخم الفعلي في البرازيل للفترة بين عامي 1999 م و 2010 م
58	الجدول 3-3: تغير المعدلات المدروسة في الفترة بين عامي - 2010 1990
63	الجدول 3-4: بعض الأرقام الديمغرافية والاقتصادية التي تخص جنوب إفريقيا والعالم وفق احصائيات البنك الدولي لعام 2013
65	الجدول 3-5: أهداف التضخم في جنوب إفريقيا في الفترة بين 2002 م و 2009
66	الجدول 3-6: أثر تطبيق استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1990-2010)
69	الجدول 3-7: مقارنة بين سياسة استهداف التضخم في البرازيل وجنوب إفريقيا
84	الجدول 4-1: تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بالنواتج المحلي الاجمالي في سورية (مليار ل.س)
86	الجدول 4-2: عناصر الكتلة النقدية الموسعة M2 في سورية (مليار ليرة سورية)
91	الجدول 4-3: أسعار الصرف الاسمية منذ 1990-2010
93	الجدول 4-4: معدل التضخم في سورية وفق تغير المستوى العام للأسعار
99	الجدول 4-5: الفجوة بين الاستهلاك والاستثمار والدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية /مليار ل.س/
106	الجدول 4-6: تطور متغيرات الدراسة في سورية خلال الفترة 1990-2010

1- الفصل الأول : الإطار العام للبحث

- 1-1 المقدمة
- 2-1 الدراسات السابقة
- 3-1 مشكلة البحث
- 4-1 أهداف البحث
- 5-1 أهمية البحث
- 6-1 فروض البحث
- 7-1 منهجية البحث
- 8-1 متغيرات البحث

1-1 المقدمة :

أصبح التضخم من أكثر المشكلات التي تواجه السياسات النقدية في وقتنا الراهن وفي كثير من بلدان العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .وقد حاول علماء الاقتصاد البحث عن حلول لهذه المشكلة وضبط تبعاتها التي قد تؤدي بالاقتصاد ككل , حيث برز مصطلح استهداف التضخم في الأدبيات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية كإطار عمل جديد للسياسة النقدية والذي طبق في العديد من بلدان العالم بشكل متزايد لضبط معدلات التضخم والسيطرة على المشاكل التي ترافقه, وبدأ تطبيق هذا الأسلوب في البلدان الصناعية في تسعينات القرن الماضي وكانت البداية مع نيوزيلاندا 1990, ثم ما لبث أن تبنته الدول النامية فيما بعد .

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحديد معدل معين للتضخم يجب الوصول إليه غالباً ما يتراوح بين (2-3) % وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية وستعطي الباحثة في هذا البحث أهمية لسعر الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية التي يتم من خلالها استهداف التضخم في كثير من الدول ولا سيما الدول النامية.

ولتحقيق أهداف هذا الأسلوب لابد من توافر عدة شروط تُدرس خلال هذا البحث. كما تركز الباحثة من خلال هذه الدراسة على استعراض تجارب تطبيق أسلوب استهداف التضخم في بعض البلدان النامية و تقييم آثاره سواءً أكانت إيجابية أم سلبية ,على بعض المؤشرات الاقتصادية, وما هي إمكانية تطبيقه على الاقتصاد السوري في ظل توافر الشروط اللازمة لذلك.

1-2 الدراسات السابقة

1-2-1 الدراسة الأولى: (Ncube, N, 2011) بعنوان:

Inflation Targeting, Exchange Rate Shocks and Output: Evidence from South Africa.

استهداف التضخم، الناتج وصدّات سعر الفائدة: دلائل من جنوب أفريقيا

يدرس هذا البحث معدلات التضخم للبحث عن قناة تحويل محتملة بين معدل الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، ونمو الناتج المحلي باستخدام أسلوب (Bayesian VAR sign restriction approach)

كما يبحث في العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي، التضخم وصدّات سعر الصرف في بيئة من تراكم الاحتياطي الأجنبي وسعر النفط التضخمي في ظل أسلوب استهداف التضخم في جنوب أفريقيا. (South African inflation-targeting regime).

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

وجود دلائل واضحة تؤكد بأن سعر الفائدة الحقيقي يتأثر سلباً بالصدّات التضخمية. هذا يؤدي أن سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم ازدادا تقريباً بنفس المقدار، مما يؤكد أثر السياسة النقدية على كلا الصدمتين على المدى الطويل.

وخلص الباحث إلى أن النتائج من الصدمات التضخمية أدت إلى اقتراح أنه على السلطات النقدية أن تولي اهتمام أكبر لتحقيق معدلات التضخم وفق التضخم المستهدف وأن تقلل وزن الاهتمام باستقرار الناتج أو أن لا تعطيه وزناً.

لذلك فإن استهداف التضخم المتشدد (strict inflation targeting) غير متوافق مع النمو الحقيقي للناتج.

كما وجد الباحث أنه في إعطاء ثقل أكبر لفعالية سعر الصرف الحقيقي في ظل استهداف التضخم المرن يمكن أن يؤدي إلى نمو ملحوظ في الناتج .

1-2-2 الدراسة الثانية: (Edward.2006) بعنوان:

Relationship Between Exchange Rate & Inflation Targeting

العلاقة بين سعر الصرف واستهداف التضخم

يدرس الباحث في هذا البحث العلاقة بين سعر الصرف واستهداف التضخم باعتبار سعر الصرف كأهم أدوات الاقتصاد الكلي في الدول الناشئة والمتحولة, وأثره على التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي ككل. كما ناقش الباحث التحول المتزايد من سعر الصرف الثابت نحو سعر الصرف المرن في العديد من الدول وعلاقته باستهداف التضخم .
وقد توصل الباحث من خلال دراسته العلاقة بين استهداف التضخم وتقلبات سعر الصرف من جهة ودور تقلبات سعر الصرف على القواعد النقدية في الدول التي طبقت استهداف التضخم من جهة أخرى إلى النتائج التالية :

- الدول التي اتبعت استهداف التضخم عانت من انخفاض في قيمة العملة في المرحلة الانتقالية من تقلبات سعر الصرف إلى التضخم .
- لم تؤدِ الإجراءات المتبعة لتطبيق سياسة استهداف التضخم إلى زيادة في تقلبات سعر الصرف الاسمي أو الحقيقي

1-2-3 - الدراسة الثالثة: (حسن,2004) بعنوان:

التضخم المستهدف في الدول النامية وامكانية التطبيق على الاقتصاد السوري.

تناول الباحث أسلوب التضخم المستهدف كحل لمشكلة التضخم في الدول النامية من خلال استعراض تجارب بعض الدول النامية في استخدام هذا الأسلوب ومقارنة نتائجه مع الوضع السابق لتطبيقه عن طريق استخدام أسلوب تحليل البيانات الإحصائية, مبرزاً في نهاية البحث أهم العقبات التي تواجه الاقتصاد السوري في تطبيق هذا الأسلوب, وممهداً لأهم الأمور اللازمة لتطبيقه على الاقتصاد السوري .

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة التي تم مناقشتها في عام 2004 إلى مجموعة من النتائج التي تظهر أسلوب التضخم المستهدف كأحد أدوات السياسة النقدية المستخدمة في دول العالم النامية, وبين بعض أساليب التضخم المستهدف كاستراتيجية

الاتصالات, كما يبين الباحث أن هناك غياب للسياسة النقدية في سورية وغموض في معالمها, إذ اعتبر أن هناك غياب لاستخدام التغير في معدلات الفائدة كأداة لسياسة نقدية فعالة تستهدف التحكم في التسليف وتشجيع وتوجيه الادخار والاستثمار, بالإضافة إلى عدم فعالية الاحتياطي النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية في سورية وعدم إحداث سوق مالية, وأن التعامل يتم على الأغلب بالنقود القانونية الجاهزة. ووضح أن هناك ازدياد في الشعور بأهمية الرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية الآسيوية, كما بين الباحث مؤشرات النمو الاقتصادي في سورية من عام 1970 حتى عام 2000, وأوضح الباحث في عرض نتائجه أنه تمت السيطرة على التضخم من خلال الفترة من عام 1995-2000 وثبات في سعر صرف الليرة السورية في الأسواق المجاورة خلال الفترة من عام 1990-2003, كما وضح الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات في فترة السبعينات والتسعينات والعجز الذي عاناه في فترة الثمانينات.

1-2-4 الدراسة الرابعة: (Merwe, 2004) بعنوان:

Inflation targeting in South Africa

استهداف التضخم في جنوب افريقيا

يدرس الباحث سياسة استهداف التضخم في جنوب إفريقيا خلال السنتين الأوليتين من تطبيقها, مستعرضاً الأسباب التي أدت إلى تبني هذه السياسة وآلية تطبيقها وأهم المتغيرات الأساسية المؤثرة في اقتصاد جنوب أفريقيا من سعر الصرف, سعر الأصول, النمو الاقتصادي, والعمالة. وكانت النتيجة أن معدلات التضخم المحققة تجاوزت الهدف الذي كان من 3-6 % بزيادة 4% نتيجة للتغيرات الطارئة وغير المتوقعة والتي لا تستطيع السياسة النقدية التنبؤ بها. وقد لجأت السلطات في خطوات تصحيحية إلى زيادة معدل الإقراض الرسمي من بنك الاحتياط 400 نقطة أساس خلال 4 مراحل في 2002 لتخفيض التضخم, بالإضافة إلى خطوات تصحيحية أخرى.

وتوصل البحث إلى أهمية دور أسلوب استهداف التضخم في ضبط عمل البنك المركزي وتوجيهه للتركيز على استقرار الأسعار وجلب معدلات التضخم إلى أهدافها، بالإضافة إلى تحديد التوقعات التي تضبط الأسعار والأجور.

5-2-1 الدراسة الخامسة: (Mishiken,2004) بعنوان:

CAN INFLATION TARGETING WORK IN EMERGING MARKET COUNTRIES

هل يستطيع استهداف التضخم العمل في دول الأسواق الناشئة

تشرح هذه الدراسة مجموعة من القضايا في البلدان الناشئة لجعل استهداف التضخم يعمل فيها، وتبدأ بتحديد نقاط الاختلاف بين الدول الناشئة والدول المتقدمة، ثم تناقش لماذا تطوير نظام مالي قوي، ومؤسسات مالية ونقدية ضروري جدا لنجاح استهداف التضخم في الدول الناشئة. ثم تناقش تجربة دولتين ناشئتين هما: البرازيل وتشيلي وتوضح ما يجب إتباعه لنجاح استهداف التضخم. كما تبين دور صندوق النقد الدولي في إنجاح استهداف التضخم في هذه الدول. وكانت نتيجة البحث أن استهداف التضخم أكثر تعقيدا في الدول الناشئة ولذلك ليس استهداف التضخم العلاج الشامل والكامل لهذه الدول. لكن على أي حال إن تطبيق استهداف التضخم بالشكل الصحيح يمكن أن يشكل أداة قوية لمساعدة هذه الدول في تعزيز استقرارها الاقتصادي.

6-2-1 الدراسة السادسة: (Loayza,2002) بعنوان :

Inflation Targeting an Overview

نظرة عامة عن استهداف التضخم

يقدم الباحث في دراسته تعريفا بالمفاهيم الأساسية لاستهداف التضخم، كما يقيمه ويبين دوره في الاقتصاد، قبل أن يقدم مقارنة لطرق تطبيق استهداف التضخم في كل من البرازيل، تشيلي، نيوزيلاندا، وأستراليا

1-2-6 الدراسة السابعة: (Minella,F; Goldfanjn; Muinhos,2002) بعنوان:

Inflation Targeting in Brazil: Lessons and Challenges

استهداف التضخم في البرازيل: الدروس والتحديات

يقيم الباحثون في هذه الدراسة السنوات الثلاثة الأولى من نظام استهداف التضخم في البرازيل، والذي أظهر أهمية دورا هاما في الاستقرار الاقتصادي فيها. وتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة تحديات هامة: بناء المصداقية، التغير في الأسعار النسبية، والتغيرات في سعر الصرف. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عملت أهداف التضخم كمنسق هام لتوقعات التضخم.
- تصرف البنك المركزي برد فعل قوي على توقعات التضخم.
- كان هناك انخفاض في درجة الثبات في معدلات التضخم وتقلبات معدلات التضخم والنتائج.
- أسعار صرف التقييم المدار أعلى بما يفوق الضعف من سعر السوق.

1-2-8 الدراسة الثامنة: (Bogdanski; Tombini; Werlang, 2000) بعنوان:

Implementing Inflation Targeting in Brazil

يقدم الباحث في هذه الدراسة الخلفية الاقتصادية التي أدت إلى التحول في السياسة النقدية في البرازيل نحو سياسة استهداف التضخم، ويصف التغيرات التي حدثت في النظام المؤسسي وإدارة العمليات من أجل مواءمة السياسة الجديدة. كما يناقش النموذج الأساسي الذي تم التوصل إليه والذي أدى إلى اتخاذ القرار الأولي بتبني سياسة استهداف التضخم في البرازيل.

- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تعد امتداداً للفتريات الزمنية السابقة من جهة حيث انتهت أغلب الدراسات في حدود عام 2000 بينما الدراسة الحالية تدرس سلسلة زمنية تمتد حتى عام 2010 ملقية الضوء على أهم

التغيرات التي حدثت في الفترة الأخيرة خاصة في المتغيرات المدروسة, كما أنها تدرس استخدام سعر الصرف كأداة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف في حين لم تتطرق الدراسات السابقة لذلك, فتقدم الباحثة في هذا البحث دراسة عن مفهوم استهداف التضخم (Inflation Targeting), كإطار عمل للسياسة النقدية, واستخدامه في الدول النامية, ذلك من خلال دراسة تطبيقه في كل من البرازيل و جنوب أفريقيا وهل أصبح هناك إمكانية للاستفادة من تجارب هذه الدول في سورية في مجال استهداف التضخم في ظل السياسات النقدية التي أخذت تتبعها سورية في الفترة الحديثة التي ستدرسها الباحثة ولأسيما أن هناك تغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف لم تظهرها الدراسات السابقة. فتقدم دراسة عن سعر الصرف في ضوء هذا النظام كمتغير مستقل وأثره على جملة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية كمتغيرات تابعة (معدلات التضخم, معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, معدل احتياطي النقد الأجنبي, معدل الدين الخارجي), ومقارنة وتحليل هذه المتغيرات قبل وبعد تطبيق هذا النظام ومدى إمكانية تطبيق استهداف التضخم على الاقتصاد السوري.

3-1 مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اختبار مدى ملائمة استهداف التضخم كأسلوب لحل مشكلة التضخم في سورية وسبيل للوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي فيها بما يشكل الأرضية المناسبة لعملية النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- هل يعتبر أسلوب استهداف التضخم أداةً نقدية فعالة في ضبط معدلات التضخم من خلال تجارب البلدان النامية؟ وهل هناك آثار سلبية لهذا الأسلوب ؟
- ما هو أثر استخدام أسلوب استهداف التضخم من خلال أسعار الصرف على المعدلات التالية (الاحتياطي الأجنبي- معدلات التضخم - معدلات النمو- نسبة الدين الأجنبي) في الدول النامية التي طبقتة ؟ وما هي إمكانية تطبيقه في سورية من خلال استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب؟

4-1 أهداف البحث :

يهدف البحث من خلال دراسته لتجارب بعض البلدان النامية التي طبقت استهداف التضخم كإطار عمل للسياسة النقدية، وتحليل بعض البيانات الاقتصادية قبل وبعض التطبيق إلى ما يلي:

- دراسة أسلوب استهداف التضخم كأداة من أدوات السياسة النقدية لضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
- دراسة آثار استخدام أسلوب استهداف التضخم في البلدان النامية.
- دراسة مدى إمكانية تطبيق أسلوب استهداف التضخم على الاقتصاد السوري.
- دراسة أثر استخدام استهداف التضخم من خلال سعر الصرف على المعدلات التالية (معدلات التضخم - معدلات النمو - نسبة الدين الخارجي - الاحتياطي الأجنبي) في البلدان النامية التي طبقت.

5-1 أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من مشكلة أصيلة هي مشكلة التضخم وتبعاتها السلبية التي تشكل سلسلة من حلقات متتالية من انخفاض قيمة العملة الوطنية، ارتفاع المستوى العام للأسعار، الخلل في سعر الصرف، الخلل في الميزان التجاري وغيرها

وقد انتشر استخدام أسلوب استهداف التضخم في السنوات السابقة في كثير من الدول كوسيلة لضبط معدلات التضخم واستقراره وبالتالي الحد من الآثار المرافقة له والتمهيد للاستقرار والنمو الاقتصادي.

وبما أن الاقتصاد السوري كغيره من الاقتصادات يعاني من مشكلة التضخم، تدرس الباحثة في هذا البحث إمكانية تطبيق أسلوب استهداف التضخم على هذا الاقتصاد ومدى فائدته في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

6-1 فروض البحث:

تتجلى فروض البحث فيما يلي :

- يوجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف ومعدل التضخم (المستوى العام للأسعار).
- يوجد علاقة سلبية بين سعر الصرف ومعدل النمو (النتاج المحلي الاجمالي).
- يوجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي.
- يوجد علاقة سلبية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي.
- استهداف التضخم أحد الأساليب الملائمة لمعالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد السوري.

7-1 منهجية البحث:

يعتمد البحث على:

- الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الأسس النظرية في مفهوم استهداف التضخم.
- كما تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية ومعلومات منشورة من قبل :
بنك سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء، البنك الدولي، الأونكتاد وغيرهم ...

8-1 متغيرات البحث :

- متغيرات البحث أتت على الشكل :
- المتغير المستقل: سعر الصرف
- المتغيرات التابعة: معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الدين الخارجي، الاحتياطي الأجنبي.

2- الفصل الثاني: مفهوم السياسة النقدية واستهداف

التضخم

2-1 المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة حيث تسعى إلى التحكم في الكتلة النقدية وحجم الائتمان بما يتناغم والأهداف الاقتصادية الكلية. وأضحت السياسة النقدية محور اهتمام الحكومات لما للاستقرار النقدي من أهمية بمكان سواءً على الصعيد الداخلي أم الدولي. خاصة من ناحية ضبط معدل التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-1-1 مفهوم السياسة النقدية وتعريفها:

قبل الخوض في غمار السياسة النقدية ومشكلة التضخم لابد بداية من التعرف على مفهوم السياسة النقدية وتعريفها والأدوات التي يمكن للسلطة النقدية استخدامها لتحقيق أهدافها.

2-1-1-2 مفهوم السياسة النقدية:

ظهرت أهمية السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية إبان أزمة الكساد العظيم عام 1929 وظهور النظرية الكينزية، بعد أن كان دورها ثانوياً فيما سبق يقتصر على الحفاظ على قيمة العملة وطبع الأوراق النقدية. (كنعان، 1996)

تشير أغلب المراجع الاقتصادية حول السياسة النقدية إلى وجود مفهومين لها، مفهوم ضيق و مفهوم واسع. أما المفهوم الواسع يشير إلى مختلف الإجراءات التي تتبعها الحكومة والمصرف المركزي والخزينة للتأثير في حجم النقد وتوفيره واستعماله والاقراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي. بينما يشير المفهوم الضيق للسياسة النقدية إلى الإجراءات المتخذة من قبل المصرف المركزي لمراقبة عرض النقد وبلوغ هدف معين من أهداف السياسة الاقتصادية. (الدوري والسامرائي، 2006)

ويعد المصرف المركزي هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية من خلال استخدامه للأدوات النقدية المتاحة، وتم الاتجاه حديثاً نحو منح المصارف المركزي الاستقلالية التامة في تطبيق السياسة النقدية والسماح لها بحرية التصرف واختيار الأدوات المناسبة للنجاح في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية النهائية. وذلك لتحرير المصرف المركزي من سلطة الحكومة والضغوط التي يمكن أن تمارسها الحكومة في سبيل تحقيق أهداف سياسية وبالتالي يمكن أن تشكل ضغوطاً تضخمية إضافية تؤدي في النهاية إلى انحراف السياسة النقدية عن أهدافها المحددة. إلا أن هذه الاستقلالية لا تعفي المصرف المركزي من المساءلة والمسؤولية عن أي انحراف في الأهداف الموضوعية.

ويمكن للمركزي أن يستخدم السياسة النقدية الانكماشية أو التوسعية وفقاً للحالة الاقتصادية المناسبة. ففي حالة الكساد الاقتصادي يلجأ المصرف المركزي إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية أما في حالة التضخم فيتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية.

2-1-1-2 تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها "الاجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم". (خليل، 1982)

كما يعرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية". (Bash, 1950)

وبالنظر إلى التعاريف السابقة نلاحظ أن كلاً منها حدد الهدف من السياسة النقدية وهو التأثير على النقود سواء في الكم أم النوع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وإذا أردنا أن نصوغ تعريفاً للسياسة النقدية فيمكن ذلك من خلال الإجابة عن بضعة أسئلة وهي: ما المعنى اللغوي للسياسة النقدية؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن تطبيقها؟ ما الهدف من تطبيقها؟

مفهوم السياسة في اللغة العربية وفق معجم المعاني الجامع مشتقة من ساس، يسوس، سياسة وهي مبادئ معتمدة تُتخذ للإجراءات بناءً عليها. والأصل ساس الدواب: أي اهتم بتربيتها وترويضها والاعتناء بها.

ومنه يمكن القول السياسة النقدية هي سياسة النقد وبالتالي هي الاجراءات المتبعة لإدارة النقد وضبطه. أما الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية فهي السلطة النقدية متمثلة بالمصرف المركزي.

وللسياسة النقدية أهداف تتسجم والأهداف الاقتصادية الكلية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على قيمة العملة وسعر صرفها وتحقيق النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن للباحثة أن تعرّف السياسة النقدية بأنها جملة الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي لضبط كمية وتركيب النقود وفق الأدوات المتاحة بما ينسجم والأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.

2-1-2 مراحل تطور السياسة النقدية:

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل من التطور على مر الزمن من خلال عدة مدارس انتقلت من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الكينزية فالمدرسة النقدية، وقد ترافقت كل مدرسة بنظرية لتفسير الظواهر الاقتصادية خاصة في تحديد العلاقة بين كمية النقود وقيمتها.

2-1-2-1 المدرسة الكلاسيكية والنظرية الكمية:

قامت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية على فكرة حياد السياسة النقدية وعدم تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية من تشغيل أو إنتاج أو أجور أو حتى أسعار الفائدة، كما اعتقد اقتصاديو هذه المدرسة بحياد النقود أيضا وانحسار وظيفتها كوسيط للتبادل فقط، وأن التوازن الاقتصادي إنما يتم تلقائياً دون تدخل الدولة عند مستوى التشغيل الكامل بناءً على الفرضيات السابقة.

وبالتالي فإن أي تغيير في كمية النقود (العرض النقدي) يقتصر أثره على قيمة النقود (المستوى العام للأسعار)، وبالتالي عندما تريد السلطة النقدية التأثير على الأخير ما عليها سوى التحكم في العرض النقدي أو كمية النقود.

وقد رافقت هذه المدرسة النظرية النقدية الكلاسيكية أو ما يسمى نظرية كمية النقود والتي اعتبرت أولى المحاولات الجادة في تفسير التقلبات الاقتصادية. وتهدف هذه النظرية إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قيمة النقود في أي لحظة من الزمن وأثر ذلك على المستوى العام للأسعار.

ووفقاً للنظرية الكمية ومن خلال التحليل النقدي التقليدي، فإن القوة الشرائية للنقود تتوقف على العلاقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد استعمال النقود في تسويتها عبر فترة زمنية معينة، وبين عرض النقود عبر تلك الفترة الزمنية عينها. (شافعي، 1973)

ولتوضيح العلاقة بين العرض النقدي والطلب النقدي قدم إيرفنج فيشر (معادلة المبادلة) التالية كأداة تحليلية خلصت إلى نظرية كمية النقود ضمن فرضيات محددة :

$$MV=TP$$

بحيث M : كمية النقود المعروضة

V : سرعة دوران النقود

T : كمية السلع المعروضة (كمية المبادلات)

P : المستوى العام للأسعار

ومنه MV تمثل العرض النقدي

T.P يمثل مجموع قيم عمليات المبادلة أو الطلب النقدي (العمار، 1995)

وتمثل معادلة فيشر الشكل الأول للنظرية الكمية، أما الشكل الثاني لهذه النظرية فقد قدمه البرفسور مارشال والذي سمي بمعادلة كامبردج نسبة إلى الجامعة التي تبلورت فيها هذه الفكرة، والتي ظهرت بدورها نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى معادلة المبادلة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (العمار، 1995) :

- كمية السلع المعروضة (T) لا تفرق بين المعاملات التي تتم في أسواق أوراق المال أو بين السلع التي تم إنتاجها في فترات سابقة، سواء كانت جديدة أم مستعملة.
- المستوى العام للأسعار (P)، هو عبارة عن متوسط عام لأسعار السلع وبالتالي لا يمكن اعتماده كأداة تحليل لأحوال النشاط الاقتصادي.

ولما كان اهتمام رجال الاقتصاد ينصب على النشاط المتعلق بالدخل القومي، فإن معادلة كامبردج قد أحلت الدخل القومي الحقيقي (Y) محل كمية المبادلات لتصبح على الشكل التالي:

$$MV=Y.P$$

بحيث V : سرعة دوران النقود الداخلية.

إذا قامت النظرية الكمية بشكلها على جملة من الافتراضات أولها العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، معادلة فيشر (المبادلة) تفترض ثبات الحجم الكلي للمبادلات وسرعة دوران النقود، معادلة مارشال (كامبردج) تفترض ثباتاً نسبياً في الدخل القومي الحقيقي ونسبة التفضيل النقدي (نسبة ما يحتفظ به أفراد المجتمع من النقود).

لم تستطع هذه النظرية تفسير أزمة الكساد الكبير عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية أو التضخم النقدي الكبير في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى .

زيادة عرض النقود في الولايات المتحدة عن طريق زيادة الأرصدة النقدية أو التمويل بالعجز أو زيادة الاقتراض لم يؤد إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود لتوقعهم استمرار الاسعار في الانخفاض مستقبلاً ما أدى إلى انخفاض معدل دوران النقود وبالتالي تم نقض فرضيات النظرية الكمية.

كذلك الأمر في ألمانيا فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار لم يتجانس مع زيادة كمية النقود ويعود ذلك إلى سرعة دوران النقود خشية الأفراد من الارتفاعات المستمرة في الأسعار.

2-1-2-2 المدرسة الكينزية والنظرية النقدية الحديثة: (العمار, 1995)

بعد أن فشلت النظرية الكمية في تقديم التفسيرات والحلول المناسبة للاختلالات الاقتصادية التي واكبت العقد الثالث من القرن العشرين وخاصة أزمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 وما رافقها من كساد وبطالة وتعطيل الطاقة الانتاجية، ما أدى إلى انهيار فرضيات النظرية الكمية. ظهرت النظرية الكينزية التي ملأت هذا الفراغ وقدمت حلولاً فعالة، حيث درس الاقتصادي جون ماينرد كينز الطلب على النقود بحد ذاتها كمخزن للثروة، ودرس علاقتها مع مستوى الإنفاق القومي وأثر التغيرات النقدية البحتة على النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى بروز النظرية النقدية كجزء هام من النظرية الاقتصادية بعد أن كانت مهمشة فيما سبق.

ووفق تحليل كينز فإن الطلب على النقود إنما يقوم على ثلاث دوافع هي: دافع الاحتياط، دافع المعاملات، دافع المضاربة

وقد انطلق كينز على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك من فرضية عدم تحقيق التشغيل الكامل واعتبره الحالة الطبيعية، ودرست النظرية الكينزية العلاقة بين الطلب على النقود (ما يسمى التفضيل النقدي) ومستوى الإنفاق القومي متجاوزة العلاقة السابقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في النظرية الكمية إلى العلاقة بين الإنفاق القومي والدخل القومي.

أما سعر الفائدة فإنه يتحدد من خلال التفضيل النقدي، والتضخم إنما يعالج عن طريق فائض الميزانية وليس عن طريق سياسة النقود الغالية (رفع معدل الفائدة على القروض)، بينما مكافحة الكساد تتم من خلال سياسة التمويل بالعجز وليس عن طريق سياسة القرض الرخيص.

ومنه فإن كينز أول من ربط بين السياسة المالية والنقدية معتبراً أن السياسة المالية هي الأقدر على حل مشكلات التضخم والكساد.

2-1-2-3 المدرسة النقدية والنظرية الكمية الحديثة:

ظهرت النظرية الكمية الحديثة في عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان لتكون بمثابة غرفة الانعاش للنظرية الكمية، وترجى النظرية الكمية الحديثة التقلبات في النشاط الاقتصادي من عدم استقرار وأزمات اقتصادية إلى التغيرات في كمية النقود التي لا تتناسب و التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ووفق فريدمان: فإن أي تغير ملحوظ في المستوى العام للأسعار لا بد أن يسبقه تغير ملحوظ في كمية النقود وبنفس الاتجاه. فمعظم حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي يسبقها تراجع في معدل نمو العرض النقدي، أما حالات التضخم والتوسع الاقتصادي لا بد أن يسبقها ارتفاع في معدل نمو العرض النقدي.

3-1-2 أهداف السياسة النقدية:

عند التطرق لأهداف السياسة النقدية لابد من التمييز بين الأهداف الوسيطة والأهداف النهائية. فالأهداف الوسيطة إنما هي المتغيرات الاقتصادية التي توظفها السلطة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية

1-3-1-2 الأهداف النهائية :

تنسجم الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع أهداف السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى زيادة معدل النمو الحقيقي مع معدل تضخم منخفض في ظل توازن ميزان المدفوعات والتوزيع الأمثل للموارد.

ونظراً لاستقرار التشريعات في البلدان العربية فإن أهداف السياسة النقدية فيها تتلخص فيما يلي (الدوري; السامرائي, 2006) :

- استقرار الأسعار: يعد استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فأى تغير في مستوى الأسعار يؤثر وبشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية. فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى تراجع قيمة العملة وبالتالي تراجع قيمة الدخل الثابتة التي لا يمكن أن يجري ارتفاعها ارتفاع مستوى الأسعار, كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تدني الثروات وتغير تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي تؤثر على الأداء الاقتصادي ككل. أما على الصعيد الاجتماعي فارتفاع مستوى الأسعار سيؤدي الى زيادة الفروق الطبقيه. فأصحاب الدخل الثابتة تتراجع دخولهم ويزداد فقرهم في الوقت الذي تزداد فيه ثروة رجال الأعمال والتجار. ومنه فإن استقرار الأسعار هدف في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة النقدية يمكن تحقيقه من خلال سياسة ائتمانية ذات نظرة شاملة واستراتيجية.
- استقرار سعر الصرف: يرتبط استقرار سعر الصرف باستقرار الأسعار بشكل كبير, فانخفاض مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة للمستورد الأجنبي ما يزيد الطلب على العملة المحلية وهذا بدوره يزيد من سعر صرف العملة. ويحدث العكس عند ارتفاع الأسعار. طبعاً تغير سعر الصرف له تأثيره على ميزان المدفوعات والميزان التجاري والمتغيرات المتعلقة بسعر الصرف. ومنه فلا استقرار سعر الصرف أهميته البالغة بالنسبة للسياسة النقدية.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: يعد تحفيز النمو الاقتصادي الهدف الأساس للسياسة النقدية، وما تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار الأسعار إلا أهداف ثانوية مقارنة مع هذا الهدف وكلها في خدمة تحقيقه. والقناة التي تستخدمها السياسة النقدية لجذب الاستثمارات وتحقيق معدل نمو مرتفع هي قناة سعر الفائدة من خلال تخفيض مستوياتها ما يعني سياسة نقدية توسعية، لكن عليها أن تترافق مع سياسة مالية انكماشية لضبط معدل التضخم ومنعه من الانفجار.
- المساهمة في إنشاء وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية: والأسواق التي تتعامل بها هذه المؤسسات (السوق المالية والسوق النقدية) لما لها من أهمية في حيوية ومرونة النشاط الاقتصادي.

ومن باب المقارنة فقط، فإن أهداف السياسة النقدية في البلدان الصناعية حديثاً تنحصر في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم.

2-3-1-2 الأهداف الوسيطة:

يمكن الإشارة إلى الأهداف الوسيطة على أنها المتغيرات التي يسمح ضبطها من قبل السلطة النقدية (المصرف المركزي) ببلوغ الأهداف النهائية، بحيث يمكن اعتبار الأهداف الوسيطة كمؤشرات عاكسة لتغيرات الهدف النهائي المراد تحقيقه.

وتحقق الأهداف الوسيطة فائدتين هامتين:

- على اعتبار أنها متغيرات نقدية فيمكن للمصرف المركزي التحكم بها من خلال الأدوات النقدية وذلك على خلاف الأهداف النهائية .
- يمكن اعتبار الأهداف الوسيطة كإعلان من قبل المركزي أو السلطة النقدية عن استراتيجية السياسة النقدية.

أما بالنسبة لتحديد الأهداف الوسيطة فيجب أن تتحقق النقاط التالية: (لونيس، 2011)

- أن تكون هناك علاقة مباشرة ووثيقة بين الأهداف الوسيطة و الأهداف النهائية
 - أن تكون خاضعة لضبط أدوات المصرف المركزي
 - أن يكون تطور الأهداف الوسيطة معلوم على المدى القصير
- ومن الأهداف الوسيطة: المجمعات النقدية، سعر الفائدة، سعر الصرف ومعدل التضخم.

2-1-4 أدوات السياسة النقدية:

يستخدم المصرف المركزي كمثل للسلطة النقدية ومسؤول عن وضع وتنفيذ أهداف السياسة النقدية جملة من المتغيرات التي تخضع لسيطرته بغرض التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي.

وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية (غير مباشرة) ونوعية (مباشرة)

وتتمثل الأدوات الكمية في نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الخصم و السوق المفتوحة.

حيث يؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة في الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي ما يسمح للمصرف المركزي التأثير في القاعدة النقدية، بينما التغير في الاحتياطي القانوني إنما يؤثر في الهيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، لكنه لا يؤثر في القاعدة النقدية. (Amato,2002)

أما الأدوات النوعية (المباشرة) فتستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال، وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان. وقد صيغت هذه الأدوات لتؤثر في تخصيص الائتمان. (شوتر و العمار,1996)

2-1-4-1 آلية سعر الخصم:

تعد آلية سعر الخصم من أهم أدوات السياسة النقدية حيث تتحكم بالقروض المصرفية وبالتالي في حجم الائتمان المتاح للجهاز المصرفي ومنه في القاعدة النقدية.

وتقوم آلية سعر الخصم على منح المصرف المركزي المصارف قروضاً مغطاةً برهينة مقبولة قانونياً (أوراق مالية وتجارية مقبولة من المصرف المركزي) مقابل سعر الخصم، بهدف منح المصارف فرصة للتنفس عندما تواجه خسارة غير اعتيادية في الاحتياطيات أو زيادة مفاجئة وغير متوقعة في الطلب على القروض أو عدم قدرة على تحصيل أرصدة من مصادر أخرى في سوق النقد. ويقوم المركزي بدراسة الطلبات المقدمة للاقتراض وذلك لإبقاء فعالية هذه الأداة وعدم التماذي في تطبيقها، حيث يقوم بدراسة خلفية المصرف من حيث مديونيته مقارنة بالاحتياطي القانوني لديه وعدد مرات الاقتراض وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في مصداقية المصرف. (حسن,2004)

وتعتبر التغيرات في سعر الخصم مؤشراً هاماً لتوجهات المصرف المركزي تجاه تحديد الائتمان والعرض النقدي. فكل زيادة في سعر الخصم تجبر معها المصارف على رفع سعر الفائدة على القروض وبالتالي تخفيض الائتمان والعرض النقدي. أما في الحالة المعاكسة عندما يخفض المركزي سعر الخصم فمن المتوقع أن تقوم المصارف بتخفيض سعر الفائدة وبالتالي تزداد قدرتها على منح الائتمان ويزداد معها العرض النقدي.

2-4-1-2 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية كبائع أو مشتري للأوراق المالية في الوقت والكم المناسبين بحسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي. ولهذا الغرض فإن المركزي غالباً ما يحتفظ باحتياطي الأوراق المالية الحكومية ذات الآجال المختلفة. (الدوري; السامرائي, 2006)

ويتجلى أثر هذه الأداة من خلال تأثيرها على سعر الفائدة من جهة, وعلى كمية النقد من جهة أخرى. فبالنسبة لمعدل الفائدة, عندما يتدخل المركزي في السوق المالية كمشتري للسندات الحكومية يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعرها السوقي نتيجة لزيادة الطلب عليها. أما عندما يقوم المركزي ببيع السندات فإن عرضها سيزيد في السوق ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية.

كذلك الأمر بالنسبة لكمية النقد, فعندما يقوم المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق فإن ذلك يؤدي إلى امتصاص السيولة النقدية من جهة, وإلى زيادة عرض الأوراق المالية من جهة أخرى, وبالتالي خفض قيمتها السوقية ما يجبر المصارف على التخلي عن جزء من أوراقها المالية وبيعها في السوق ما يؤدي إلى إضعاف قدرة المصارف على منح القروض والائتمان.

أما شراء المركزي للأوراق المالية من السوق المالية يعني زيادة الطلب على الأوراق وارتفاع سعرها وزيادة معدل الفائدة من جهة, وبالتالي تشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي, وزيادة المعروض النقدي وقدرة المصارف على منح القروض والائتمان من جهة أخرى.

ولعمليات السوق المفتوحة أهمية خاصة فيما يتعلق بتمويل الحكومة, كون بعض البلدان تمنع الحكومات من الاقتراض من المصرف المركزي كي لا يتعرض الأخير لضغوط سياسية تؤدي إلى ضغوطات تضخمية تنعكس سلباً على الاقتصاد القومي.

ويكون ذلك من خلال طرح الحكومة إما لسندات جديدة يقوم المركزي بشرائها, أو من خلال إعادة تمويل الحكومة عن طريق بيع سندات قديمة بحوزة الأفراد والجهاز غير المصرفي انتهت آجال استحقاقها بشرط دفع الحكومة لتعادل سعر الفائدة السوقي وذلك للحد من أثر إعادة التمويل على السياسة النقدية.

وينظر البعض إلى عمليات السوق المفتوحة على أنها أهم أدوات السياسة النقدية, كونها تعطي السلطة النقدية القدرة على حقن أو امتصاص العملة الوطنية من القاعدة النقدية بالقدر المناسب والوقت المناسب, كما تمكنها من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابة السريعة في اتجاهات عمليات السوق (حسن, 2004) كما أنه ليس لها أية آثار تضخمية كبقية الأدوات الأخرى. لكن نجاح وفعالية هذه الأداة يحتاج إلى وجود سوق مالية فعالة ومتطورة ووجود قوانين وتشريعات تقوم بتنظيم عمليات السوق وبيئة اقتصادية ونقدية متطورة ومواتية, وهذا ما تفتقده أغلب الدول النامية.

2-1-4-3 الاحتياطي القانوني: (الدوري; السامرائي, 2006)

يعد الاحتياطي القانوني الأداة التي تمنح المصرف المركزي القدرة على التحكم بإمكانية المصارف في منح القروض والائتمان والرقابة على حجم الودائع المصرفية.

ويقصد بالاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها المركزي على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى المصارف بشكل متساوٍ بينها, على أن توضع هذه النسبة إما على شكل ودائع لدى المصرف المركزي, أو على شكل سيولة نقدية يحتفظ بها المصرف ذاته في خزينته.

فعندما يرغب المصرف المركزي في ضخ السيولة في السوق يمكن أن يخفض نسبة الاحتياطي القانوني ما يزيد من قدرة المصارف على منح مزيد من القروض والائتمان وبالتالي يعطي دفعة

للنشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار. لكن في حالات الكساد لا تجدي هذه الطريقة كثيراً كون الفكرة السائدة في المجتمع هي استمرار الأسعار في الانخفاض.

أما عندما يهدف المركزي إلى امتصاص فائض السيولة من السوق فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني ما يحد من قدرة المصارف على منح المزيد من القروض والائتمان نتيجة احتجاز مقدار اضافي من السيولة لديه. وتعطي هذه الأداة أثرها بشكل أفضل في حالة التضخم، ويعود ذلك إلى التأثير السريع لهذه الأداة في السوق النقدية.

وتتميز هذه الأداة عن أدواتي سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة كونها لا تحتاج إلى وجود سوق مالية متطورة لتطبيقها ما يجعلها مناسبة للدول النامية.

2-1-4-4 بعض أدوات السياسة النقدية النوعية:

وهي الأدوات التي تستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال، وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان، وقد صيغت هذه الأدوات لتؤثر في تخصيص الائتمان. (شوتر؛ العمار، 1996)

ومن هذه الأدوات وسائل الرقابة على الائتمان، الاقناع الأدبي، ووسائل الرقابة المباشرة.

أ- وسائل الرقابة على الائتمان: قد تستدعي المصلحة القومية تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية على حساب القطاعات الأخرى، وعليه يكون على السلطة النقدية تشجيع هذه القطاعات دون الحاق الضرر بالقطاعات الباقية، وتعد الأدوات النوعية للرقابة على الائتمان ملائمة أكثر من الأدوات العامة في هذا المكان. والغرض من الأدوات النوعية ليس زيادة كمية الائتمان وإنما التأثير على تكلفة الائتمان. وفيما يلي أهم هذه الأدوات النوعية (ومضان وجودة، 1996):

- تحديد أسعار الفائدة: فتكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة في بعض القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- توجيه الائتمان: بحيث تزيد الحصص الائتمانية الموجهة لقطاع معين تشجعه الدولة مقارنة مع باقي القطاعات، فقد تزيد الدولة مخصصات الائتمان للقطاع الزراعي لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- اختلاف آجال استحقاق القروض المقدمة وفقاً لغرض الاستخدام، بحيث يطول أجل الاستحقاق بالنسبة لقروض التنمية.

• اشتراط موافقة المصرف المركزي عندما يتجاوز مبلغ الائتمان سقفاً معيناً.
وتكون هذه الأدوات فعالة عندما يتم التوظيف الفعلي لمبالغ الائتمان في المجالات المصرح
عنها, مع العلم أنه لا يوجد ضمانة فعلية لذلك. فقد يصرح العميل عن غرض القرض بداعي
التنمية وعند حصوله على المبلغ قد يوظفه في الإنفاق الاستهلاكي.

ب-**الاقناع الأدبي**: هنا يحاول صناع القرار السياسي التأثير في المصارف والمنشآت المالية
عن طريق الاقناع الأدبي أو ما يسمى سياسة المصارحة (شوتر والعمار, 1996). حيث
يحاول المصرف المركزي توجيه نشاط هذه المنشآت من خلال الوسائل الاعلامية
(صحف , مقالات, مجلات, خطب, مناسبات) في الاتجاه الذي يرغب به. وغالباً ما
يكون أثر هذه الأداة معدوماً إذا لم ترغب هذه المنشآت حقاً بذلك, وما لم تترافق هذه
الأداة مع أدوات كمية أخرى كسعر الخصم أو عمليات السوق المفتوحة.

ت-**وسائل الرقابة المباشرة**: بما أن الاقناع الأدبي وحده قد لا يجدي نفعاً, فلا بد من الرقابة
المباشرة على الائتمان من خلال اصدار الأوامر المباشرة والتعليمات الملزمة من
المصرف المركزي إلى المصارف التجارية بما ينسجم مع الأهداف التي يرسمها
المصرف في مجال الاقراض و التوظيف. ومنها تحديد المركزي لنسبة نمو القروض
خلال فترة زمنية معينة. وتأتي فعالية هذه الأداة من الاجراءات الجزائية التي يفرضها
المركزي على المصارف المخالفة التي تصل حد شطب تسجيل المصرف
المخالف.(حسن, 2004)

2-1-4-5 استهداف العرض النقدي:

طبقت العديد من الدول الصناعية في منتصف تسعينات القرن العشرين استراتيجيات استهداف
العرض النقدي من أجل تخفيض معدل التضخم.

وقد أشارت النظريات النقدية إلى وجود علاقة بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار أي
التضخم.

وتتميز استراتيجية استهداف العرض النقدي بميزتين هما :

- تسمح هذه الاستراتيجية للمصرف المركزي بمتابعة أية سياسة نقدية مستقلة, والاستجابة
للصدمات التي يمكن أن يتعرض إليها الاقتصاد القومي
- تمنع هذه الاستراتيجية صناع القرار من الوقوع في فخ عدم التوافق الزمني, لأنها تشجع
على المحافظة على تضخم منخفض

2-1-4-6 سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من الأدوات الهامة والحساسة التي يمكن أن يستخدمها المصرف المركزي للتأثير في الوضع الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة.

وتأتي أهمية هذه الأداة من أثرها الواسع على المتغيرات الاقتصادية سواءً على الصعيد القومي أم الدولي.

ويعتبر سعر الصرف قناة وصل بين الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي, كما له أثره الفعال على القدرة التنافسية للاقتصاد, توازن ميزان المدفوعات, معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقي.

يعرف سعر الصرف بأنه:

- عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية, أي هو

أداة ربط الاقتصاد المحلي باقتصادات العالم. (قدي, 2004)

- هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار

العالمية ويعد الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير

الواردات. (حميدات, 1966)

أ- أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع لسعر الصرف. سعر الصرف الاسمي, سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي.

أما سعر الصرف الاسمي: فهو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد

آخر, ويخضع هذا السعر لقوى العرض والطلب, كما ينقسم بدوره إلى سعر صرف رسمي معمول

به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية, وسعر صرف موازي معمول به في الأسواق الموازية .

أي يمكن أن يتواجد أكثر من سعر صرف في نفس الدولة ولنفس العملة وفي الوقت

عينه. (قدي, 2004)

أما سعر الصرف الحقيقي: فيمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة

من السلع المحلية, أي يعطي هذا السعر القدرة على قياس القدرة التنافسية للاقتصاد, ما يؤثر

على قرارات المتعاملين الاقتصاديين. فارتفاع تكاليف الصادرات بالتزامن مع ارتفاع اسعارها لا

يدفع المستثمرين إلى زيادة الصادرات كون ارتفاع هذه العوائد لم يؤد إلى ارتفاع مماثل في الربحية وإنما أدى فقط إلى ارتفاع في المداخيل الاسمية فقط. (قدي, 2004)

ويمكن حساب السعر الفعلي بين الدولار الأمريكي والليرة السورية كما يلي:

$$EX_r = [EX_n / P_{sy}] / [1\$/P_{us}] = EX_n * P_{us} / P_{sy}$$

حيث: EX_r : سعر الصرف الحقيقي

EX_n : سعر الصرف الاسمي

P_{sy} : مؤشر الأسعار في سورية

P_{us} : مؤشر الأسعار في أمريكا

EX_n / P_{sy} : تمثل القدرة الشرائية للدولار في سورية, بينما $1\$/P_{us}$: تمثل القدرة الشرائية للدولار في أمريكا. وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية للدولار في أمريكا والقدرة الشرائية لليرة في سورية. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي زادت القدرة التنافسية للاقتصاد السوري. (قدي, 2004)

سعر الصرف الفعلي: وهو يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة, وبالتالي فهو يعد مؤشر لمدى تحسن قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى خلال فترة معينة (قدي, 2004)

ب- محددات سعر الصرف:

هناك جملة من العوامل التي تؤثر في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى, وفيما يلي استعرض مجموعة من هذه العوامل :

- القوة الشرائية للعملة الوطنية: وهي ما تقابله العملة الوطنية من سلع وخدمات في مقابل مثيلاتها من العملات الأجنبية. فكلما زادت القوة الشرائية للعملة الوطنية, كلما انخفض سعر الصرف.
- ميزان المدفوعات: فكلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات, كلما زاد طلب الحكومة على العملات الأجنبية وأدى إلى ارتفاع سعر الصرف . أما في حالة الفائض سينخفض الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي يزداد عرضها وينخفض سعر صرفها في السوق المحلية.

- صافي المبادلات الخارجية: فكلما كانت الصادرات أكبر من الواردات كلما زاد رصيد العملات الأجنبية لدى الدولة وبالتالي انخفض سعر صرفها. أما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن الحاجة سوف تزداد للعملات الأجنبية بغرض تمويل الواردات وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في السوق المحلية.
- ازدياد طلب الحكومة على العملات الأجنبية لأغراض سياسية. فكلما زاد التمثيل السياسي في الخارج (سفارات ومفوضيات, وغيرها) كلما زاد الطلب على العملات الأجنبية بغرض تمويل هذه الجهات وبالتالي ارتفع سعر صرف العملات الأجنبية, والعكس بالعكس.
- أسعار الفائدة: فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة, تتشجع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للدخول إلى الدولة على شكل ودائع وبالتالي تزداد الأرصدة الأجنبية في الدولة وينخفض سعر صرفها. أما انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى خروج الرساميل المحلية والأجنبية بحثاً عن مصارف خارجية تمنح أسعار فائدة أعلى وبالتالي خروج الأرصدة الأجنبية من الدولة وارتفاع أسعار صرفها.

ث- أنظمة سعر الصرف:

تطورت أنظمة سعر الصرف مع تطور نظام النقد العالمي واختلفت من دولة إلى أخرى وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, فتحول سعر الصرف من الأنظمة الثابتة إلى الحرة, فالمراقبة فالمستقرة وأخيراً إلى أنظمة سعر الصرف المعومة.

- نظام الصرف الثابت: يقوم هذا النظام على نسب كل عملة وما تحتويه من الذهب إلى قيمة العملة الأخرى. وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب بين عامي 1816 و 1914 حيث كانت كل عملة تقيّم بما تحتويه من ذهب.

سعر الصرف = عملة الدولة الأولى / عملة الدولة الثانية.

وكان نجاح هذا النظام يعتمد على شرطين (رمضان, 1996):

- حرية انتقال الذهب بين الدول.

- وأن يكون سعر البيع والشراء واحداً عالمياً.

وقد استمر هذا النظام لفترة طويلة نظراً لاستقرار نظام أسعار الذهب وأسعار الصرف ما أدى إلى ازدهار التجارة الخارجية وتطورها.

- نظام حرية سعر الصرف: يعتمد سعر الصرف في هذا النظام على قوى العرض والطلب لتحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. و قد ترافق هذا النظام مع

قاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إثر خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام 1931 وتلتها الدول في ذلك حتى الحرب العالمية الثانية. وبما أن قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر صرف العملة الوطنية في ظل هذا النظام فهناك حالتين:

- زيادة الطلب على العملة الوطنية: يؤدي إلى زيادة سعرها وبالتالي إلى ارتفاع أسعار السلع الوطنية فيتراجع الطلب الخارجي على السلع الوطنية ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات. وفي هذه الحالة تصبح أسعار السلع الأجنبية أقل من السلع المحلية فيزداد الطلب عليها ما يزيد الواردات وبالتالي يخفض قيمة العملة الوطنية من جديد.
- انخفاض الطلب على العملة الوطنية: يؤدي إلى انخفاض سعرها وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية وزيادة الطلب الخارجي عليها. فإذا توفرت كميات إنتاج كبيرة تنسجم وزيادة الطلب على الصادرات أدى ذلك إلى فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع في العملة الوطنية.

- نظام الرقابة على سعر الصرف: في ظل هذا النظام تحتكر الدولة شراء العملات الأجنبية وبيعها، وذلك بغرض تعبئة العملات الأجنبية المتاحة وإعادة توزيعها على وجوه الطلب المحددة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكميات المعروضة منه. وترافق هذا النظام مع قاعدة النقود الورقية التي كانت سائدة في أوروبا في فترة الحرب العالمية الثانية 1939 م وحتى عام 1958 م.

ويهدف نظام الرقابة على سعر الصرف إلى ما يلي (حسين عوض الله، 1998) :

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند حد معين.
- الحفاظ على رؤوس الأموال الوطنية ومنع تدفقها نحو الخارج.
- توجيه الواردات نحو دولة معينة دون الأخرى أو تخفيض الواردات بشكل عام.
- تحقيق التشغيل الكامل عن طريق عزل الاقتصاد عن العالم الخارجي.
- الحصول على إيرادات جيدة للخزينة العامة، وتخفيف العبء المالي على القطاعات الأخرى، وتحقيق الربحية عند تسوية المدفوعات الخارجية.

- نظام استقرار سعر الصرف: بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار قاعدة الذهب وما تعرض له الاقتصاد العالمي من أزمات عنيفة عقد اتفاق بريتن وودز عام 1944 ليضع دعامة اقتصاد نقدي جديد يضمن حرية تحويل العملات بين الدول المختلفة، ووضع

نظام لسعر الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيه. ووفق هذا النظام تم ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي المقيم بالذهب عند قيمة 35 دولار للأونصة الواحدة.

- سعر الصرف العائم: أي يتم ترك العملة الوطنية خاضعة لقوى العرض والطلب في سوق الصرف كي تحدد قيمتها دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الدولة لدعم قيمة العملة أو تخفيضها.

وقد لجأت الدول إلى هذا النظام بعد انهيار اتفاق بريتن وودز في آب 1971. ومنذ حينها تطور نظام سعر الصرف في اتجاهين (حسن, 2004) :

- الأول المحافظة على استقرار سعر الصرف ضمن تكتلات اقليمية كما في أوروبا.
- والثاني المرونة بين العملات الرئيسية

ج- العوامل المؤثرة في اختيار نظام الصرف:

يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على جملة من العوامل والمحددات منها ما هو داخلي يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية وهيكلية الاقتصاد والصدمات الداخلية. ومنها ما يتعلق بالظروف الخارجية.

- الأهداف الاقتصادية: تتمحور الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية والاقتصادية ككل حول تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي, أي تقليل التباين في الناتج الحقيقي و مستوى الأسعار أو الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية العابرة. (Meredith, 2005)

- نوع الصدمات: يحدد نوع الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد نوع سعر الصرف الذي يجب اتباعه (مرن أم ثابت).

وهناك معايير معينة لإدارة سعر الصرف في ظل الصدمات المحلية. فنوع الصدمة (نقدية أم حقيقية) يحدد الاتجاه نحو تثبيت سعر الصرف كما في الصدمات الناشئة عن سوق النقد, ونحو تعديل سعر الصرف اذا ما كانت الصدمة ناشئة عن سوق السلع أم من الخارج. وذلك بهدف تحقيق استقرار الناتج

- هيكلية الاقتصاد: تؤثر هيكلية الاقتصاد على اختيار نظام سعر الصرف بشكل كبير, فاختيار نظام الصرف يمكن أن يقيد السياسة النقدية في رد فعلها تجاه الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد حفاظاً منها على تحقيق هدف الصرف. فتؤثر كل من طبيعة الاقتصاد مغلق أو مفتوح على العالم الخارجي, حرية انتقال الرساميل, طبيعة الأجور,

واستقرار الأسعار على القرارات التي يمكن أن تتخذها السلطة النقدية لمواجهة تلك الصدمات والحفاظ على نظام الصرف المتبع.

ح- استهداف سعر الصرف:

يعد استهداف سعر الصرف من الأدوات التي استخدمها المصرف المركزي من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف وتخفيض معدل التضخم من خلال تعديل سعر الفائدة وتدخلات سعر الصرف الأجنبي.

وكان لهذه الأداة مزايا عدة أهمها تخفيض معدل التضخم عن طريق تثبيت سعر الصرف الاسمي, بالإضافة إلى بساطتها ووضوحها بالنسبة إلى الجمهور.

كما لها عيوباً أدت إلى انحسار تطبيقها نتيجة تقييدها للمصرف المركزي في استجابته للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد, كما يؤدي فشل تحقيق سعر الصرف المستهدف إلى هشاشة السياسة المالية نتيجة عدم الوضوح في مستقبل العملة الوطنية.(حسن,2004)

مما سبق نلاحظ أن أمام المصرف المركزي جملة من الأدوات النقدية المتنوعة التي يستطيع استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية النهائية, وإنه يمكن للمركزي أن يستخدم إحدى هذه الأدوات التي قد يكون أثرها كافياً دون الاضطرار إلى تطبيق جميع الأدوات دفعة واحدة.

وتكمن المشكلة في اختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب والظرف المناسب. وعليه يجب أن يتمتع صناع القرار في المصرف المركزي بخبرة واسعة وحنكة عالية لإيصال الوضع الاقتصادي إلى الحالة المرجوة له. كما يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن وضع السوق ووضعها بين أيدي صناع القرار بالسرعة اللازمة والمتابعة الدورية لأهم التطورات الاقتصادية .

2-2 المبحث الثاني: مفهوم التضخم, تعريفه وأسبابه.

1-2-2 مفهوم التضخم وتعريفه:

تعاني معظم اقتصادات دول العالم إن لم تكن كلها من مشكلة أصيلة ألا وهي مشكلة التضخم. ويعود تاريخ هذه الظاهرة الذي كان متمثلاً في ارتفاع الأسعار إلى عصور قديمة منذ حضارات الشرق الأوسط, حيث كان ارتفاع الأسعار مرتبطاً بكمية المعروض من عملة التبادل.(منتدى الأعمال الفلسطيني,2011)

وقد سعى العديد من الاقتصاديين إلى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها لمعرفة الأسباب وأدوات العلاج ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات المختلفة حول التضخم.

فهناك عدة حالات للتضخم : (الطوانسي,2008)

- الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور والأرباح.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وهذه العوامل لا يشترط أن تتحرك مع بعضها في نفس الاتجاه ونفس الوقت, فقد يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يحدث ارتفاع في الأرباح أو إفراط في خلق النقود دون أن يترافق بارتفاع في الأسعار.

فكل من هذه الظواهر يطلق عليها مصطلح التضخم على الرغم من الاختلاف فيما بينها, هذا ما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف موحد للتضخم .

وقد قدم الباحثون الاقتصاديون تعاريف متعددة للتضخم, فمنهم من عرفه وفقاً لآثاره بأنه (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) أو (الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد) أو (انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد).

والقسم الآخر عرفه وفقاً لأسبابه على أنه (زيادة الطلب على العرض) أو (عدم التجاوب بين الطلب الكلي والعرض الكلي لعوامل الإنتاج) أو (زيادة حجم تيار الإنفاق بنسبة أكبر من الزيادة

في عرض السلع والخدمات) أو (فائض الطلب المستمر عند مستوى التشغيل الكامل).
(العمار, 1995)

وقد عرف العمار (1995) التضخم بأنه "عدم استجابة العرض الكلي لعوامل الانتاج إلى الطلب الكلي الفعلي والذي يؤدي على الغالب إلى ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار".
نلاحظ أن جميع التعاريف السابقة للتضخم صحيحة. فكل منها تعكس حالة من حالات التضخم المتنوعة وتفسره وفق وجهة نظرٍ معينة. وهذا ما ينسجم مع عدم وجود تعريف موحد لهذه الظاهرة حتى الآن.

2-2-2 أسباب التضخم:

تعددت أسباب التضخم بين أسباب هيكلية, أسباب نقدية , ارتفاع التكاليف. (حسن, 2004)

■ الأسباب النقدية:

أولى الأسباب التي أُرجئ إليها التضخم هو زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن. ويمكن أن نعزي زيادة المعروض النقدي إلى أسباب عدة منها:

أ- زيادة الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي عن حد التوازن بين الناتج وكمية النقد ما ينعكس سلبا على قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار.

ب- زيادة الاقراض ما يحرك عجلة الاستثمار والاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار (عندما لا يستطيع العرض تلبية الطلب بالسرعة المطلوبة).

ت- زيادة سرعة دوران النقود في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يتم تحويل المدخرات نحو الاستثمار ما يؤدي إلى زيادة الدخل و بالتالي زيادة مخصصات الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب ومنه إلى ارتفاع الأسعار.

■ الأسباب الهيكلية:

هي نتيجة التشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الناتجة إما عن عدم توازن العرض والطلب. فالحالة الصحية هي توازن العرض مع الطلب, لكن في حال لم يستطع العرض تلبية الطلب خاصة في مرحلة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة حتمية في الأسعار وذلك كما في حالة تطبيق سياسة توسعية أو زيادة اصدار النقد في ظل التشغيل الكامل.

أو عن تفاوت في درجة تطور القطاعات الاقتصادية, ففي حال تطور فئة من القطاعات على حساب الأخرى فإن القطاعات المتطورة تزدهر وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب

على انتاجها بينما القطاعات المتخلفة تبقى على حالها بداية، ثم لا تلبث أن ترتفع أسعار منتجاتها نتيجة لحالة من الفوضى السعرية وليس زيادة الطلب وبالتالي تسود حالة من ارتفاع الأسعار الكلية خاصة في البلدان النامية.

▪ التكاليف:

هي أحد عناصر السعر ، وترتفع التكاليف إما بسبب

- ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج المستوردة تؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج .
- أو ارتفاع أجور العمال ما يؤدي إلى زيادة الأسعار من قبل المستثمرين بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور .

2-2-3 النظريات المفسرة للتضخم: (العمار, 1995)

تطورت النظريات المفسرة للتضخم مع تطور السياسة النقدية وظهور المدارس النقدية المتعددة. فكل نظرية نقدية فسرت التضخم وأرجعته إلى سبب أو مجموعة من الأسباب وفقاً لوجهة نظر المدرسة التي تنتمي إليها . وفيما يلي ملخص للنظريات المفسرة للتضخم.

- **النظرية الكمية:** حيث عزى فيشر الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) إلى زيادة كمية النقود. فمن وجهة نظره هناك علاقة طردية بين التضخم وكمية النقود وذلك وفق فروض ثبات الناتج القومي وسرعة دوران النقود علماً أنه ثبت عدم صحة هذه الفرضيات ولا سيما بعد ظهور النظرية النقدية الحديثة .
- **النظرية النقدية الحديثة (الكينزية):** ارجع كينز الارتفاع في معدل التضخم إلى فائض الطلب الكلي عند مستوى معين من الناتج والتشغيل والمستوى العام للأسعار . وميز بين مرحلتين : مرحلة التشغيل غير الكامل ومرحلة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج. وفي الحالتين فإن زيادة الإنفاق العام وارتفاع عرض النقود يؤدي إلى الميل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات التي لا يمكن الاستجابة له عند حد معين ما يؤدي إلى تشكيل فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
- **نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة:** حيث يرى الاقتصاديون الذي يدعمون هذه النظرية أن سبب التضخم هو ارتفاع الأجور المستقل عن فائض الطلب .
- **نظرية الاختلالات الهيكلية:** فسرت هذه النظرية القوى التضخمية التي تظهر في الدول المتخلفة (النامية) بوجود اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية، أهمها :

- هيكلية انتاج وتصدير المواد الأولية
- جمود الجهاز المالي
- الفجوة الغذائية
- طبيعة عملية التنمية

ونلاحظ أن النظريات التضخمية السابقة كلها أعطت أسباباً وتوضيحاً مقنعاً للتضخم. فمع تطور وانتشار ظاهرة التضخم تطورت النظريات المفسرة لها.

2-2-4 آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية:

يؤثر التضخم بشكل كبير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الدول التي ينشأ بها. وقد أصبح ظاهرة عالمية خطيرة أرخت ثقلها على كاهل معظم الحكومات. وأهم هذه الآثار:

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة, حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لقوتها الشرائية ما يؤثر على ثقة الأفراد بعملتهم الوطنية ويفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة. (الروبي, 1984) ويتحول الأفراد نحو اختزان الذهب أو العملات الأجنبية ذات القيمة الثابتة نسبياً عوضاً عن مدخراتهم النقدية التي يتوقعون قرب انخفاض قيمتها بفعل التضخم (عبد الرحمن وعريقات, 1999)
- اختلال ميزان المدفوعات, إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً دون أن يترافق ذلك مع ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية المنتجة في الخارج, ما يؤثر سلباً على الطلب العالمي على السلع المحلية أي على حجم الصادرات ويترافق ذلك مع زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية لانخفاض قيمتها مقارنة مع السلع وتؤثر هذه العملية على الميزان التجاري حيث تسبب في زيادة عجزه وبالتالي زيادة في عجز ميزان المدفوعات (عبد الرحمن وعريقات, 1999)
- توجيه الرساميل إلى نشاطات اقتصادية ذات الربحية الأعلى والفائدة التنموية الأقل ما ينعكس سلباً على العملية التنموية في الاقتصاد الوطني (العمار, 1995).
- توسيع الفروق الطبقيّة في المجتمع حيث أن الفئة المتضررة بشكل أكبر من التضخم هي أصحاب الدخل المنخفضة التي يزيد فقراً فقراً مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفعة التي تزداد غنا ما يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وأخلاقية وحالة من عدم المساواة في المجتمع, بالإضافة إلى تفشي الفساد والرشوة نتيجة حاجة الموظفين التي تصبح

دخولهم غير كافية وازدياد سطوة المستثمرين ذوي الرساميل ورغبتهم في تسيير امورهم وإن كانت غير قانونية عن طريق الرشوة.

- خطر تراكم آثار التضخم على الاقتصاد حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من الحالة الاقتصادية ما ينعكس سلباً على صناعات القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (العمار, 1995)

2-2-5 وسائل علاج التضخم:

وفقاً لأسباب التضخم والنظريات المفسرة له يمكن استخلاص أهم النقاط التي تؤدي إلى علاج مشكلة التضخم. ويمكن تجميع ذلك في أربع فئات:

- عن طريق مكافحة زيادة العرض النقدي: فكما تم التقديم في الفقرات السابقة فسرت النظرية الكمية للنقود أسباب التضخم بزيادة المعروض النقدي والعلاقة الطردية بين التضخم وكمية النقود. وعليه يمكن مكافحة التضخم أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار عن طريق التحكم بكمية المعروض النقدي وامتصاص الفائض منها في حالات التضخم من خلال استخدام الأدوات النقدية والمالية المناسبة لهذا الغرض.
- عن طريق مكافحة الطلب الكلي: فكل زيادة في العرض النقدي عند مستوى التشغيل الكامل تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الذي يقابله ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم القدرة على اشباع الفجوة التضخمية. ويكون الحل بامتصاص فائض النقود وتحويلها إلى قنوات استثمارية عوضاً عن الميل نحو الإنفاق الاستهلاكي.
- العمل على تخفيض الأجور وبالتالي تخفيض نفقات الانتاج من جهة, وامتصاص القوة الشرائية وبالتالي الحد من الإنفاق الاستهلاكي من جهة أخرى.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية خاصة في الدول النامية وتطبيق سياسات نقدية ومالية منسجمة تؤدي إلى انجاح عملية التنمية وتخفيف الضغوط التضخمية.

2-3 المبحث الثالث: استهداف التضخم مفهومه, تعريفه, أسباب

تبنيه.

2-3-1 مفهوم استهداف التضخم وتعريفه:

2-3-1-1 مفهوم استهداف التضخم:

يعد مفهوم استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً في القاموس الاقتصادي, حيث ظهر أول مرة في بداية تسعينات القرن العشرين عندما اتجهت الدول الصناعية إلى البحث عن اطار جديد لسياستها النقدية لمواجهة أزمة التضخم المرتفع التي شهدتها الفترة بين سبعينات وثمانينات القرن العشرين .

ويعتبر استهداف التضخم أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية يسعى من خلاله المصرف المركزي إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدفٍ نهائيٍّ للوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل وذلك عن طريق استهداف معدل التضخم بشكل مباشر عوضاً عن الاستهدافات الوسيطة التقليدية (استهداف المجمعات النقدية - استهداف أسعار الصرف)

وعليه يقوم المصرف المركزي بإعلانٍ رسمي عن معدل التضخم المستهدف للعامة والذي يلتزم بتحقيقه خلال فترة زمنية محددة, بعدها يقارن المركزي بين هذا المعدل المستهدف وتوقعات التضخم وبناءً على نتيجة المقارنة يقرر المركزي السياسة النقدية التي سيتبعها (توسعية أم انكماشية) ويكون للمركزي الحرية التامة في استعمال أدواته النقدية التي يراها مناسبة وفقاً لحالة اقتصاده المحلي مع التركيز على الهدف الأساسي الذي هو استقرار المستوى العام للأسعار .

يرافق تطبيق استهداف التضخم بيئة من الشفافية والإفصاح بين الجهات المعنية والجمهور ما يعكس أثره على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام ويخلق مناخاً إيجابياً يساهم في دفع الاقتصاد ككل قدماً. بالإضافة إلى نظامٍ مؤسسيٍّ متعاونٍ و ملتزم بتحقيق استقرار الأسعار وتوظيف جميع الأهداف الأخرى لتحقيقه

2-1-3-2 تعريف استهداف التضخم :

منذ ظهور مصطلح استهداف التضخم مع بداية تسعينات القرن العشرين في البلدان الصناعية والانتشار الواسع الذي لقيه تطبيق هذا الأسلوب، تعددت الدراسات التي تناولت تجارب هذه البلدان مع استهداف التضخم. وقد تطرق العديد من الاقتصاديين لتعريف استهداف التضخم، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- استهداف التضخم: بأنه إطار عمل جديد للسياسة النقدية، يعمل على حل مشكلة قديمة هي التضخم عن طريق استهداف معدل التضخم كهدف وسيط عوضاً عن الاستهدافات الوسيطة الأخرى التي فشلت في حل هذه المشكلة، كاستهداف سعر الصرف واستهداف المجمعات النقدية. (غاي ديبل وآخرون 1998)

- ويرى هازيرولان 1999: أن استهداف التضخم ليس عبارة عن أسلوب (منهجية) لخفض معدلات التضخم وحسب، بل يعتبر كمرساة (anchor) لمراقبة وضبط استقرار الأسعار في اقتصاد ما، بعد فترة من تراجع معدلات التضخم.

أي يمكن القول أن هازيرولان يقسم سياسة استهداف التضخم إلى مرحلتين:

- تخفيض معدلات التضخم، كهدف وسيط.
- استقرار المستوى العام للأسعار، كهدف نهائي (هازيرولان، 1999)
- أما ميشيغن 2000 فقد عرف استهداف التضخم من حيث العناصر الضرورية واللازمة لنجاح تطبيقه. معتبراً استهداف التضخم سياسة نقدية حديثة، يتطلب تطبيقها خمسة عناصر هي:

1. إعلان رسمي عن معدل تضخم رقمي على المدى المتوسط.
2. التزام مؤسساتي بألوية استقرار الأسعار كهدف رئيسي توظف الأهداف الأخرى لتحقيقه.
3. سياسة معلومات شاملة، تؤمن كافة المتغيرات الضرورية لوضع الأدوات النقدية، وليس المجمعات النقدية وسعر الصرف فقط.
4. زيادة الإفصاح عن السياسة النقدية، من خلال التواصل مع السوق والجمهور بالنسبة لقرارات السلطات النقدية، الخطط و وضع الأهداف.

5. زيادة مقدار المساءلة للمصرف المركزي عن تحقيق أهدافه التضخمية الموضوعية.

- أما توتر (2002) فيرى استهداف التضخم بأنه إعلان رسمي عن معدل التضخم للعامة، يتجلى في نقطة معينة أو مجال محدد للتضخم، لفترة زمنية محددة (سنة أو أكثر) مع الأخذ في الحسبان أن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية على المدى الطويل

ونلاحظ أن التعاريف السابقة قد وصفت استهداف التضخم من خلال تحديد عناصره وحدوده. و من وجهة نظر الباحثة يمكن أن تعطي التعريف الآتي لاستهداف التضخم:

استهداف التضخم : هو أحد أساليب السياسة النقدية، يعتمد على استقلالية المصرف المركزي الكاملة في استخدام أدواته النقدية لتحقيق معدل التضخم المعلن كهدف وسيط بغية تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرغوب به على المدى الطويل

2-3-2 أسباب استخدام أسلوب استهداف التضخم:

لمّا كان المصرف المركزي يسعى إلى رسم وتطبيق السياسة النقدية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية، وبما يؤدي إلى إيصال الاقتصاد إلى أدائه الأمثل، كان لابد من تحديد عامل استقرار للاقتصاد (nominal anchor) يشكل المرسة التي تحافظ على توازنه واستقراره، كما يحول في الوقت نفسه دون تشتيت مراكز القرار عن هدفها، وبالتالي توظيف جميع الأهداف الأخرى والأدوات لتحقيقه دون غيره.

ومع تغير الظروف الاقتصادية تعددت المتغيرات التي تم استخدامها كعامل استقرار للسياسة النقدية، ويعتبر سعر الصرف الثابت من أكثر عوامل الاستقرار شيوعاً خاصة في الفترة بين الحربين حتى انهيار قاعدة برينتن وودز في بداية سبعينات القرن العشرين.

مع ارتفاع معدلات التضخم عالمياً في سبعينات القرن العشرين (أزمة البترول 1973) لجأت الدول الصناعية إلى استهداف المجمعات النقدية كعامل استقرار لسياستها النقدية في ظل الاعتقاد أن السيطرة على معدل نمو النقود سيؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم والسيطرة

عليها، لكن مع الاتجاه العالمي نحو تطبيق العولمة الاقتصادية وتحرير الاقتصاد، فشلت هذه الدول في التحكم في الطلب على النقود خاصة مع ظهور المشتقات المالية وانتشارها الكبير.

وفي منتصف الثمانينات ومع فشل عوامل الاستقرار السابقة (استهداف المجمعات النقدية - تثبيت سعر الصرف)، بدأ البحث عن عامل استقرار أكثر فاعلية - خاصة من قبل الدول التي حررت سعر صرفها مسبقاً - فكان التوجه نحو استهداف التضخم كهدف مباشر دون اللجوء إلى أهداف وسيطة أخرى، وكانت نيوزيلندا أول البلدان التي طبقت استهداف التضخم عام 1989 ثم تبعتها كندا وبريطانيا وبدأ هذا الأسلوب بالانتشار الواسع بين الدول الصناعية وبعدها الدول النامية (Laxton; Freedman ;,2009). حتى أصبحت أكثر من 38 دولة تطبقه حتى 2011.

ومن الجدير بالذكر أن أياً من الدول التي تبنت استهداف التضخم لم تتراجع عنه.

أما أهم الأسباب التي دفعت إلى تبني أسلوب استهداف التضخم نستعرضها فيما يلي:

- فشل السياسات النقدية البديلة من استهداف سعر الصرف - استهداف المجمعات النقدية وعدم فعاليتها في ضبط معدلات التضخم وتحفيز النمو.
- بساطة أسلوب استهداف التضخم، وسهولة استيعابه من قبل العامة .
- مرونة تطبيق استهداف التضخم: حيث يعمل المصرف المركزي بحريته الكاملة على اختيار الأدوات اللازمة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الفترة المحددة، وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.
- تشجيع الاستثمار و تحفيز النمو: حيث يوفر تطبيق استهداف التضخم بيئة مستقرة اقتصادياً وسياسياً من خلال استهداف استقرار الأسعار على المدى الطويل، والشفافية والإعلان عن الأهداف بشكل مستمر، ما يؤدي إلى خلق الثقة بين المستثمرين والدولة. هذا بدوره ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. (lybek;Moriss,2004)

3-3-2 متطلبات تطبيق أسلوب استهداف التضخم:

قبل البدء بتطبيق استهداف التضخم على أي اقتصاد لابد من توافر جملة من الشروط تتجلى في استقلال المصرف المركزي وقدرته على إدارة السياسة النقدية بفاعلية ووجود هدف وحيد للسياسة النقدية يختزل في استقرار المستوى العام للأسعار وغياب الأهداف الأخرى من معدل العمالة، سعر الصرف الاسمي. قدرة المصرف المركزي على التنبؤ بدقة بمعدلات التضخم

المستقبلية، وجود سوق مالية ونقدية مرنة ومتطورة، وأخيراً وجود علاقة مستقرة وقابلة للتنبؤ بين أدوات السياسة النقدية.

2-3-3-1 استقلالية المصرف المركزي :

يلعب المصرف المركزي الدور الأساسي في تطبيق أسلوب استهداف التضخم، فهو الجهة المسؤولة عن وضع أهداف التضخم¹ وتحديد الفترة اللازمة لتنفيذه بما ينسجم مع خطة الحكومة الاقتصادية، بالإضافة إلى اتخاذ المركزي كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية. ومن هنا كانت الأهمية البالغة لاستقلال المصرف المركزي.

ويقصد باستقلال المصرف المركزي، عدم خضوعه للسلطات السياسية سواءً في تحديد الأهداف أو اختيار الأدوات النقدية لتحقيق أهدافه النقدية، بالإضافة إلى استقلال المسؤولين في المصرف المركزي بشكل قانوني وعدم فصلهم إلا بعد فترة زمنية محددة. (شملول، 2001)

ويتطلب تطبيق استهداف التضخم كشرط أولي، استقلال المصرف المركزي عن السلطات السياسية بشكل كامل، أو على الأقل في اختيار الأدوات الضرورية للوصول إلى معدل التضخم المستهدف. ويعود السبب في هذه المطالبة لمجموعة من الأسباب، أهمها الضغوط السياسية التي يخضع لها المركزي لتلبية حاجات سياسية معينة كتمويل عجز ميزانية الدولة، أو تعديل سعر الفائدة، أو التحكم بسعر الصرف، ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية إضافية قد تعيق الوصول إلى الهدف المحدد في الفترة الزمنية المحددة. (الفولي و عوض الله، 2005)

كما أن تجارب الدول التي طبقت أسلوب استهداف التضخم أكدت ضرورة استقلال المصرف المركزي لنجاح التطبيق.

إلا أن استقلال المصرف المركزي لا يعني عدم خضوعه للمساءلة أو المراقبة. فالمصرف المركزي مطالب بالإفصاح عن معدل التضخم المستهدف وعن الأدوات التي سوف يستخدمها للوصول إلى هدفه للجمهور وبشكل رسمي، ما يضعه تحت المراقبة والمساءلة عن نجاحه أو فشله وعن الأسباب المؤدية لذلك.

¹ هناك بعض الحالات التي يتشارك فيها البنك المركزي مع رئيس الحكومة في وضع معدل التضخم المستهدف، أو قد تضع الحكومة معدل التضخم المستهدف بما يتناسب وخطتها الاقتصادية.

ويعتبر استقرار المستوى العام للأسعار الهدف النهائي لاستهداف التضخم وبالتالي للمصرف المركزي على المدى الطويل.

2-3-3-2 وجود هدف وحيد:

يعتبر وجود هدف وحيد للمصرف المركزي الشرط الثاني لتطبيق استهداف التضخم. أي يجب أن يكون هدف المصرف المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الوقت المحدد مع غياب أية أهداف أخرى، مستوى التوظيف، الأجور، سعر الفائدة، سعر الصرف...إلخ.

فقد أثبتت التجارب العملية أن وجود أكثر من هدف قد يؤدي إلى عدم تنفيذ أي منهما أو كليهما في المدة المحددة، بسبب التعارض المحتمل بين الأهداف المختلفة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى فشل المركزي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الوقت المحدد. هذا بدوره ينعكس على مصداقية المصرف أمام الجمهور ويخلق مشاكل تحول دون تنفيذ الأهداف المطلوبة. (Tutar,2002)

2-3-3-3 فعالية السياسة النقدية :

يقصد بفعالية السياسة النقدية هنا، وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ونواتج التضخم (الآثار التضخمية). (جونسون،1999). وتعتبر هذه الفعالية الشرط الثالث لتطبيق استهداف التضخم.

ويمكن تحديد هذه الفعالية من خلال تحقيق ثلاث شروط:

1- قدرة المصرف المركزي على وضع نموذج (نماذج) لديناميكية التضخم الداخلي. ويتطلب ذلك وجود كادر اقتصادي كفاء قادر على دراسة الحركة التاريخية للأسعار بدقة من جمع البيانات وتحليلها بكفاءة، و وضع النماذج الرياضية المناسبة لها.

2- قدرة المركزي على التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية بدقة. فبناءً على النماذج الرياضية الموضوعية لحركة التضخم الداخلي ومراعاة تأثير العوامل الخارجية بموضوعية يمكن التنبؤ بفعالية بمعدلات التضخم المستقبلية.

3- وجود سوق مالية ونقدية مرنة ومنتطورة، تمنح المصرف المركزي القدرة على الاستجابة للصدمات المفاجئة بسرعة، ذلك أن الأدوات النقدية تحتاج لوقت طويل نسبياً حتى يظهر أثرها. (Tutar,2002)

وعليه يستطيع المصرف المركزي أن يتبع سياسة دفاعية استباقية عن طريق وضع نشرة لتوقعات التضخم, لا أن يتبع سياسة رد الفعل في معالجة الصدمات التضخمية وحسب.

2-3-4 إجراءات تطبيق استهداف التضخم: (Tomislav,2007)

يتطلب تطبيق استهداف التضخم مجموعة من الإجراءات الاستباقية , تتضمن في اختيار مؤشر التضخم المراد استخدامه, والمتغير المستهدف, تحديد مستوى التضخم المستهدف, تحديد نقطة أو مجال التضخم, الفترة الزمنية لتحقيق معدل التضخم المستهدف.

2-3-4-1 اختيار مؤشر التضخم:

يعتبر اختيار مؤشر التضخم الإجراء الأول لتطبيق استهداف التضخم, وتكمن أهمية هذه الخطوة كونه صلة الوصل بين السلطة النقدية والجمهور, وبالتالي يجب اختيار مؤشر التضخم بعناية بحيث يستطيع الجمهور فهمه, وأن يعكس صورة حقيقية لسلة السلع الاستهلاكية .

وقد درج اختيار المؤشر العام لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس معدل التضخم, مع استبعاد التغيرات الطارئة والتي تؤثر على معدل التضخم المركزي.

أي يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك المعدل كقياس للتضخم في أسلوب استهداف التضخم.

2-3-4-2 المتغير المستهدف:

بعد أن تم اختيار مؤشر التضخم المدروس, لابد من الانتقال إلى الخطوة التالية , ألا وهي اختيار المتغير الذي سيتم استهدافه.

لقد ثار جدل كبير حول اختيار المتغير الذي سيتم استهدافه , وكان النقاش حول استهداف معدل التضخم أم استهداف مستوى الأسعار. وللاختيار كان لابد من الموازنة بين النقاط التالية : الوصول لأقل معدل تضخم ممكن, وأدنى مستوى أسعار.

- بالنسبة لمستوى الأسعار: فإنه على المدى الطويل يعتبر استهداف الأسعار أفضل من استهداف التضخم, كون استهداف التضخم قد يؤدي إلى تقلبات أكبر في مستوى الأسعار بسبب عدم يقين توقعات الأسعار.

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم: يعتبر استهداف التضخم أفضل من استهداف الأسعار في هذه النقطة، كون استهداف الأسعار يؤدي إلى تقلبات في معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير بينما لا نرى هذا الأثر في المقابل عند استهداف التضخم.
- وهناك سلبية أخرى لاستهداف الأسعار تكمن في حقيقة أن ارتفاع معدل التضخم في الفترة t يجب أن يتبعه إجراءات انكماشية في الفترة $t+1$ ذلك للحفاظ على مستوى الأسعار المستهدف .

اعتماداً على النقاط السابقة تم التوصل إلى أن استهداف معدل التضخم هو الأفضل، وقد تزايد بالفعل عدد البلدان التي أخذت بتطبيق هذا الأسلوب منذ بدء استخدامه عام 1989.

2-3-4-3 تحديد مستوى التضخم المستهدف:

تعتبر هذه الخطوة هي الأهم والتي يجب إعادة النظر بها من قبل السلطات النقدية. ويعود السبب في ذلك إلى وجود رأيين مختلفين في الأدبيات الاقتصادية حول معدل التضخم الذي يجب استهدافه والمحافظة عليه.

الرأي الأول- يدافع عنه Pool 1999 بقوة - يقوم على اعتبار معدل التضخم المعدوم هو المعدل الأمثل الذي يجب استهدافه والحفاظ عليه.

أما الرأي الآخر - الذي توصل إليه Bosking 1996 وآخرون- فيقوم على اعتبار معدل التضخم الموجب هو المعدل الأمثل والذي يجب استهدافه والحفاظ عليه.

ويدافع بول Pool 1999 عن رأيه من خلال ثلاث نقاط :

- 1- إن عدم استقرار التضخم يجعل من الصعب على الشركات ورجال الأعمال التمييز بين ارتفاع الأسعار الكلي وارتفاع أسعار السلع والخدمات المتعلقة بمجال عملهم.
- 2- إن الحفاظ على استقرار معدل التضخم الموجب له ثمنه السياسي، مقارنة مع الحفاظ على استقرار التضخم المعدوم.
- 3- الخوف من التشوهات التي قد تحدث من خلال التداخل بين معدلات التضخم ونسب التكاليف الضريبي.

أما بوسكنغ 1996 Bosking فيرى أنه من خلال المسوحات التي تم القيام بها أن مؤشر HCPI والذي يعكس المعدل الحقيقي للتضخم يعطي نتائج تتراوح بين 1.5 و 2 % . أي أن استهداف التضخم عند معدل 0% سيؤدي إلى الركود وذلك بالاعتماد على البلدان المدروسة .

بالإضافة إلى مشكلة الركود فقد توصل ميشيغن 2001 إلى التكاليف الهائلة لمعالجة الركود والتي يجب تجنبها حكماً.

وبالاعتماد على الجدول القائم بين أصحاب الرأيين, فإن معظم المصارف المركزية تستهدف معدل تضخم موجب. ونرى سياسة المصرف المركزي الأوروبي في الفترة الأخيرة لمعالجة الركود من خلال استهداف معدل تضخم حول 2% .

2-3-4 تحديد نقطة أو مجال للتضخم:

بعد أن يتم تحديد مستوى التضخم المستهدف, يتم الانتقال إلى تحديد قيمة التضخم المستهدف بنقطة محددة أو مجالٍ محدد. حيث يوجد هنا أيضاً وجهتا نظر.

فالمؤيدون لتحديد التضخم المستهدف بنقطة محددة, يرون أن استهداف مجال للتضخم يترك الباب مفتوحاً أمام عدم اليقين من معدلات التضخم, وبالتالي خسارة المصرف المركزي لمصداقيته أمام الجمهور والمتعاملين.

أما الطرف الآخر فيرى أن استهداف التضخم على شكل مجال محدد يترك للمصرف المركزي مرونة أكبر في إدارة السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعية. وعليه فإن أغلب المصارف المركزية تستهدف التضخم اعتماداً على تحديد مجال مستهدف وغالباً ما يكون هذا المجال واسعاً نسبياً, وذلك تلافياً للمشاكل التي وقع بها مصرف نيوزيلاندا بداية التسعينات والذي كان يستهدف معدل تضخم ضيق بين 0 % و 2 % ما أثر على مرونة المصرف في إدارة السياسة النقدية حيث تم تعديله عام 1996 ليصبح بين 0% و 3%.

2-3-4-5 تحديد الفترة الزمنية :

يمكن أن يتم تطبيق استهداف التضخم والوصول إلى معدل التضخم المستهدف خلال دورة اقتصادية واحدة أو أكثر. وأغلب المصارف المركزية تستهدف التضخم خلال فترة تتراوح بين سنة و أربع سنوات. ويعود السبب في تلافي الفترة القصيرة في استهداف التضخم, إلى أن أثر أدوات السياسة النقدية لا يظهر بشكل مباشر وإنما يحتاج إلى فترة زمنية متوسطة نسبياً حتى يبدأ تأثيرها.

ويدعم كل من باتيني ونيلسون (2000) Batini and Nelson فكرة استهداف التضخم على المدى المتوسط . أي أنه يجب على المصارف المركزي تلافي علاج التضخم عن طريق الصدمة, وإنما علاجه بالتدرج.

وبعد أن تم عرض خطوات تطبيق استهداف التضخم تجدر الإشارة إلى أنه يجب مراعاة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد قبل التطبيق والتماشي مع هذه المرحلة في البدء بخطوات تطبيق استهداف التضخم.

2-3-5 أدوات تطبيق استهداف التضخم:

باعتبار أسلوب استهداف التضخم هو إطار عمل لإدارة السياسة النقدية, فهو يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام أدواتها.

ومن هذا المنطلق فإن المصرف المركزي وفي إطار تطبيق أسلوب استهداف التضخم يستخدم الأدوات التي يراها مناسبة في الوقت والظرف المناسب للوصول إلى معدل التضخم المستهدف وتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل

وهذه الأدوات هي :الاحتياطي القانوني- عمليات السوق المفتوح- سياسة سعر الخصم

2-3-5-1 الاحتياطي القانوني:

هو النسبة التي يفرض المصرف المركزي احتجازها لديه من ودائع المصارف التجارية دون مقابل.

إذا أراد المصرف المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية ليخفض معدل التضخم المتوقع إلى المعدل المستهدف فيمكنه أن يزيد نسبة الاحتياطي القانوني، مما يؤدي إلى تراجع قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وخلق النقود والذي بدوره يؤدي إلى تراجع العرض النقدي، الذي يخفض مستوى الطلب الكلي وبالتالي ينعكس إيجاباً على معدل التضخم.

ويحدث العكس في حال قرر المركزي اتباع سياسة توسعية لرفع معدل التضخم المتوقع إلى المستوى المستهدف. فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فتزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي فانخفاض معدل التضخم بانخفاض المستوى العام للأسعار.

تعتبر هذه الأداة فعالة خاصة في البلدان النامية نتيجة لغياب أسواق المال المتطورة التي تحد من استخدام عمليات السوق المفتوحة كما سنرى في الفقرة التالية.

2-3-5-2 عمليات السوق المفتوحة:

هي عمليات البيع والشراء للسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية التي يقوم بها المصرف المركزي للتأثير على عرض النقود. (العمار، 1995)

عندما يريد المركزي تخفيض حجم الكتلة النقدية المعروضة، فإنه يدخل كبائع للأوراق المالية (تجارية - حكومية). فيدفع المشترون (بنوك تجارية) شيكات مسحوبة عليهم للمركزي مقابل الأوراق المباعة، ما يخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بسبب انخفاض السيولة المتاحة لديها، وبالنتيجة ينخفض حجم العرض النقدي ما يؤثر إيجاباً على معدل التضخم.

أما عندما يريد المركزي زيادة حجم الكتلة النقدية المعروضة، فإنه يدخل كمشتري للأوراق المالية الحكومية من المصارف التجارية، ويدفع قيمتها شيكات مسحوبة عليه تودع لدى المصارف التجارية ما يزيد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان وخلق النقود وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المعروضة ما يؤثر سلباً على معدل التضخم.

ويتطلب تطبيق هذه الأداة وجود سوق مالية متطورة لتفعيل أثرها وليتمكن المركزي من دخول وخروج السوق بمرونة وسرعة، لذلك نراها تستخدم في البلدان المتقدمة بكثرة مع انحسار استخدامها وفعاليتها في البلدان النامية .

2-3-5-3 سعر الخصم:

هو السعر الذي يفرضه المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية مقابل إعادة خصمه الأوراق المالية والتجارية.

الغرض من هذه الأداة هو السيطرة على حجم الائتمان الداخلي، من خلال التأثير غير مباشر على سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية. والذي غالباً ما يوضع على أساس سعر إعادة الخصم مضافاً إليه هامش ربح. (العمار, 1995)

وعليه عند رغبة المركزي بزيادة عرض النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية ورفع معدلات التضخم فإنه يخفض سعر إعادة الخصم ما يخفض بدوره سعر الفائدة على القروض الممنوحة ما يزيد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وتنشيط الدورة الاقتصادية.

والعكس بالعكس، فعند رغبة المركزي بتخفيض حجم الكتلة النقدية المعروضة وإتباع سياسة انكماشية وتخفيض معدلات التضخم فإنه يرفع سعر إعادة الخصم ما يرفع بدوره سعر الفائدة على القروض الممنوحة فيخفض القدرة على منح الائتمان وبالتالي حجم الكتلة النقدية المعروضة ما ينعكس إيجاباً على معدل التضخم.

هذا وبالإضافة للأدوات الكمية السابقة يمكن للمركزي استخدام أدوات نوعية أخرى للسيطرة على معدل التضخم وتحقيق المعدل المستهدف ومن هذه الأدوات ما يلي:

- التحكم بالائتمان: حيث يمكن أن تشجع المصارف التجارية بتوجيه من المركزي الاستثمار بشكل عام أو في قطاع معين كالزراعة مثلاً عن طريق منح الائتمان بشروط ميسرة أو العكس، يمكن تضيق منح الائتمان على قطاع معين أو بشكل عام عن طريق التشدد بشروط منح الائتمان.

كما يمكن التحكم بسعر الفائدة تبعاً للجهة المقترضة سواءً بتخفيض أو رفع سعر الفائدة عن المعدل السائد وفقاً لما يريده المركزي, وذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم

- سعر الصرف: يمكن للمصرف المركزي التدخل بسعر الصرف في السوق المحلي عن طريق عمليات السوق المفتوح من خلال احتياطي العملات الأجنبية المتوفرة لديه. فعندما يزيد سعر الصرف عن حد معين ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية, يدخل المركزي كبائع للعملة الأجنبية فيطرح كميات في السوق تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الوطنية مرة أخرى.

أما في الحالة المعاكسة, عندما ينخفض سعر الصرف أيضاً عن حد معين يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وتأثيرها على حركة التصدير وتنشيط الطلب الخارجي, فإن المركزي يدخل كمشتري للعملة الأجنبية في السوق ما يرفع سعر الصرف من جديد ويعيد التوازن إلى السوق المحلية وقيمة العملة الوطنية. ويتم ذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم

وبناءً على ما سبق, يستخدم المصرف المركزي أدوات السياسة النقدية الكمية أو الكيفية في ظل ضبط معدلات التضخم المتوقعة وتحقيق المعدل المستهدف, وفقاً لسبب حياد المعدل المتوقع عن المستهدف .

2-3-6 مزايا وعيوب استهداف التضخم: (حسن, 2004)

انتشر تطبيق استهداف التضخم على اطار واسع بين الدول النامية والصناعية على حد سواء ولم تسجل أي حالة تراجع عن تطبيقه من قبل هذه الدول وكما لهذه السياسة مزايا عدة فلا بد من وجود بعض العيوب التي لا بد من ذكرها.

2-3-6-1 مزايا سياسة استهداف التضخم:

- يوفر تطبيق استهداف التضخم للسلطة النقدية تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر ما ينعكس بصورة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة مستقرة للاستثمار.

- تمنح سياسة استهداف التضخم المصرف المركزي استقلالية مطلقة في استخدام الأدوات النقدية لتحقيق الهدف ما يعزله عن الضغوط السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية.
- كما أن الشفافية والتقارير الدورية للتضخم التي يفصح عنها المركزي للعامّة تبتُّ جواً من الثقة بين السلطة النقدية والمتعاملين مما يؤدي إلى خلق الاستقرار والتوازن في السوق وبالتالي تحفيز الاستثمار والنمو من جهة، والمساهمة في تحقيق أهداف التضخم من جهة أخرى.
- إن نشرات التنبؤ بالتضخم التي يعدها المصرف المركزي والتعديلات الدورية التي يقوم بها للوصول إلى الهدف تؤدي إلى تعديلات دورية ومثلى في الاقتصاد، ما يمنح المركزي مرونة وقدرة على التعامل مع الطلب الكلي وصدّات العرض وهذا ما تقتضيه السياسات المستهدفة الأخرى.

2-3-6-2 عيوب سياسة استهداف التضخم:

- إن وحدوية الهدف في تطبيق استهداف التضخم والتركيز على معدل التضخم وترك المتغيرات الأخرى لقوى السوق يخلق مخاطرة كبرى في حدوث اختلالات اقتصادية وعدم تحقيق الهدف المرجو من هذه السياسة .
- تطبيق استهداف التضخم يتطلب مرونة كبيرة في سعر الصرف وهذا ما تقتضيه العديد من الدول وخاصة الدول النامية كما من شأنه أن يؤدي إلى مشكلات مالية كبيرة.
- يعتمد تطبيق استهداف التضخم على استقلالية المصرف المركزي وحكمة إدارته في اتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الأدوات النقدية، وبالتالي لا يوجد ضمانة فعلية لنجاح هذه الإدارة في تحقيق معدل التضخم المستهدف.

3- الفصل الثالث: تجارب بعض البلدان النامية في تطبيق استهداف التضخم

مقدمة:

تحاول الباحثة في هذا الفصل دراسة تجربة كل من البرازيل وجنوب إفريقيا في تطبيق سياسة استهداف التضخم. كما تبحث في أثر هذه السياسة، على بعض المعدلات الاقتصادية في كل من البلدين.

فكل من الدولتين السابقتين اتبع جملة من السياسات النقدية المتتالية التي كانت منتشرة في حقبة التسعينات من القرن العشرين سواءً من استهداف المجمعات النقدية أو سياسة تثبيت سعر الصرف وغيرها من السياسات التي أثبتت عدم قدرتها على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرجو من السلطة النقدية .

اتجهت كل من البرازيل عام (1999) جنوب إفريقيا عام (2000) كغيرها من الدول النامية والمتقدمة نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم -التي انتشرت بوتيرة متسارعة في تلك الفترة- كإطار للسياسة النقدية متخذة من أهداف التضخم مرساة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقامت السلطة النقدية في كل من البلدين بتحديد أهداف التضخم ووضع منهجية التعامل مع الطفرات عن الأهداف والخطة المحددة.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: يغطي المبحث الأول تجربة البرازيل في تطبيق سياسة استهداف التضخم ويتوزع على ثلاثة أقسام: القسم الأول يعطي صورة سريعة عن اقتصاد البرازيل، الثاني تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل و الثالث أثر هذا التطبيق على بعض المتغيرات الاقتصادية المختارة للدراسة.

كما ينفرد المبحث الثاني في دراسة تجربة جنوب إفريقيا في تطبيق سياسة استهداف التضخم وينقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام: الأول يقدم لمحة سريعة عن اقتصاد جنوب إفريقيا، بينما يدرس الثاني تطبيق السياسة على اقتصاد جنوب إفريقيا. والقسم الأخير يقدم أثر تطبيق استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية.

وفي نهاية الفصل تقدم الباحثة خلاصة دراستها عن تطبيق سياسة استهداف التضخم في كل من البرازيل وجنوب إفريقيا.

وقد تم اختيار البرازيل وجنوب إفريقيا كنموذج للدراسة بسبب تقارب طبيعة اقتصادهما من الاقتصاد السوري نوعاً ما بالإضافة إلى كونهما من الدول النامية وفي طور التحول إلى دول ناشئة، وتعد تجربة كل منهما من التجارب الناجحة والتي يمكن الأخذ بها والاستفادة منها على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى السرعة في التطبيق والنجاح فيما يخص تجربة البرازيل على وجه الخصوص.

3-1 المبحث الأول: تجربة البرازيل في تطبيق استهداف التضخم.

3-1-1 لمحة عن الاقتصاد البرازيلي:

تأتي البرازيل في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث المساحة الجغرافية بمساحة تقدر ب 8515 ألف كم² مشكلة 6.34% من مساحة العالم وفي المرتبة السابعة عالمياً بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر الناتج ب 2245673 مليون دولار أمريكي عام 2013 ومعدل نموه 2.7%. في الوقت الذي تشكل فيه الجزء الأكبر من قارة أمريكا اللاتينية سواءً من حيث المساحة 43.75% أو الاقتصاد 42.16% من الناتج المحلي الإجمالي لقارة أمريكا اللاتينية. ويوضح الجدول رقم (1-3) بعض الأرقام الديمغرافية والاقتصادية التي تبين موقع البرازيل بالنسبة للعالم ولقارة أمريكا اللاتينية.

جدول رقم (1-3) بعض الأرقام الديمغرافية والاقتصادية التي تبين موقع البرازيل بالنسبة للعالم ولقارة أمريكا اللاتينية عام 2013

المؤشر	البرازيل	العالم	%	أمريكا اللاتينية	%
المساحة/1000كم ²	8515	1342722	6.34	19461	43.75
تعداد السكان/ مليون نسمة	197	6966	2.83	575	34.26
الناتج المحلي الإجمالي / مليون دولار	2245673	74909811	3.131	5654890	42.16
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	2.70%	2.80%	-	3.90%	-

المصدر: المصرف الدولي، تجميع الباحثة

وقد شهدت البرازيل خلال تاريخها الاقتصادي معدلات تضخم مرتفعة وصلت ذروتها في حقبة الثمانينات من القرن العشرين بالتزامن مع الأزمات العالمية المتكررة. فمع حدوث أزمة النفط الثانية 1986 م أضحت البرازيل أكبر مدين خارجي في العالم وانعكس ذلك في هروب رؤوس الأموال الأجنبية وتراكم المستحقات المتزايدة على القروض السابقة²، فما

² اتبعت الحكومة البرازيلية منذ أزمة النفط الأولى عام 1973 م سياسة احلال الواردات وحزم من السياسات التقشفية للحصول على موارد تمويل خارجية اضافية كانت فوائدها مرتفعة وشروطها قاسية.

كان أمام البرازيل سوى الدخل في متتالية من القروض الجديدة لتسديد التزاماتها. (Eliana Cardoso,1991).

شهد الاقتصاد البرازيلي معدلات تضخم قياسية لسنوات عدّة بذلت خلالها الحكومة محاولات حثيثة لحل هذه المشكلة تمثلت في خطط متعاقبة ابتدأت في شباط عام 1986 مع خطة الكروزادو (Cruzado Plan)، ثم تبعتها في منتصف 1987 خطة بريسير (Bresser Plan)، ثم خطة الصيف في بداية عام 1989 (Summer Plan) وخطة كولر (Color Plan) عام 1990. اعتمدت هذه الخطط على تثبيت سعر الصرف والرواتب والأجور ومحاولة إيقاف ارتفاع معدل التضخم، كما أسقطت أصفارا من العملة ومنها من استبدل عملة البرازيل لكنها لم تنجح في تحقيق أهدافها في كبح معدل التضخم والحفاظ على استقراره.

مع حلول عام 1994 م ووصول معدل التضخم إلى نقطة 2075.89% كان لا بد أن تبحث الحكومة عن خطة لتحفيز النمو و إيقاف معدلات التضخم المرتفعة كمطلب داخلي وخارجي في ظل العولمة الاقتصادية و الحركة الدائمة لرؤوس الأموال المنتجة والأزمات الاقتصادية التي رافقت مطلع التسعينات بالإضافة إلى التراكمات الناتجة عن العقد الضائع³.

قامت الحكومة البرازيلية بتطبيق خطة الريل في عام 1994 م والتي تعتبر الخطة الأكثر نجاحاً في تخفيض معدل التضخم البرازيلي على الإطلاق.

نجحت خطة الريل في تخفيض معدل التضخم في فترة قياسية وإلى مستويات قياسية أيضاً. قامت هذه الخطة على أساس تثبيت سعر الصرف وتبني المزيد من سياسة الانفتاح التجاري وكان سعر الصرف هو مرساة الاقتصاد البرازيلي خلالها. (Arestis et all,2008)

لكن مع تراجع الأوضاع الدولية في عام 1997 م و حدوث أزمة النور الآسيوية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وأزمة الديون في روسيا عام 1998 م التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد البرازيلي⁴ أجبرت الحكومة البرازيلية على تعويم سعر صرف الريل و التخلي عن نظام التثبيت السابق⁵.

"في ذلك الحين وجب على الحكومة البحث عن مرساة جديدة للاقتصاد. كان لا بد من الاختيار بين استهداف المجمعات النقدية والتي لم تبدُ مناسبة أو تبني سياسة تقديرية بالكامل دون مرساة

³ لُقّب عقد الثمانينات من القرن العشرين بالعقد الضائع لكثرة المشاكل الاقتصادية في البرازيل

⁴ تراجمت قيمة الريل في شباط إلى 2.15 مقابل الدولار مقارنة مع 1.20 في بداية العام، ازداد التخوف من ارتفاع التضخم بشكل كبير نتيجة التجربة التاريخية للبرازيل مع معدل التضخم

⁵ المصدر مقال حاكم مصرف البرازيل من مجلة التنمية والتمويل

واضحة في الوقت الذي كان يتطلب التزاماً أقوى وأكثر شفافية لتلبية احتياجات الاقتصاد البرازيلي. فكان تبني سياسة استهداف التضخم بصيغتها الكاملة⁶ في تموز 1999

3-1-2 تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل:

في شهر تموز من عام 1999 م تم البدء بتطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل بعد مضي ستة أشهر على تعويم سعر الصرف. ترافق ذلك مع رفع المصرف المركزي لمعدل الفائدة قصيرة الأجل لاستيعاب الصدمات الناتجة عن تراجع قيمة العملة وكان لذلك نتائج ايجابية و سريعة حيث انتهت تلك السنة بتراجع معدل التضخم إلى رقم مكون من منزلة واحدة بالإضافة إلى تحسن جيد وسريع في سعر الصرف. (Arestis,et all,2008)

يتم وضع أهداف التضخم في البرازيل من قبل مجلس النقد الوطني المكون من ثلاثة أعضاء - يعينهم الرئيس البرازيلي وليس لهم فترة صلاحية ثابتة هم وزير المالية، وزير التخطيط وحاكم المصرف المركزي - . يضع المجلس أهداف التضخم وفقاً لمقترحات وزير المالية وبناءً على مؤشر التضخم الموسع وذلك لعامين قادمين في تموز من كل عام بالإضافة إلى مجالات التسامح الخاصة بأهداف التضخم. (Arestis,et all,2008)

أما هيئة السياسة النقدية (COPOM)⁷ التابعة للمصرف المركزي فهي الجهة المسؤولة عن تحقيق أهداف التضخم من خلال إدارة سعر الفائدة قصير الأجل. و تجتمع الهيئة مرة كل شهر.

اتسم تطبيق استهداف التضخم في البرازيل ببعض المرونة من خلال وضع مجالات تسامح يمكن أن يتحرك الهدف ضمنها، تتراوح عادة بين 2 إلى 2.5 % أعلى وأدنى من المعدل المستهدف ذلك بغية مساعدة المركزي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف وللمتص صدمات العرض التي كان يتعرض لها الاقتصاد في تلك الفترة. بالإضافة إلى تفويض حاكم المصرف المركزي من قبل هيئة السياسة النقدية بتعديل معدل الفائدة Selic⁸ بين الاجتماعات الدورية للهيئة دون الرجوع إليها بغرض تحقيق معدل التضخم المستهدف والسرعة في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية الطارئة.

⁶ حاكم المصرف المركزي البرازيلي

⁷ COPOM: monetary policy committee

⁸ Selic: the interest rate for overnight interbank loans, collateralized by those government bonds that are registered with and traded on the "Sistema Especial de Liquidação e Custodia

ويعد هدف التضخم محققاً إذا ما تراوحت قيمته الفعلية ضمن مجال الهدف. أما إذا خرج معدل التضخم الفعلي عن حدي مجال الهدف يعتبر هدف التضخم غير محقق ويتوجب حينها على حاكم المصرف المركزي توجيه رسالة مفتوحة إلى وزير المالية يبين له فيها أسباب الخروج عن الهدف والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق الهدف والفترة الزمنية اللازمة لذلك.

وفي تحقيقها لعملية الإفصاح والشفافية والإعلان عن الأهداف للعمامة وللسوق , تقوم هيئة السياسة النقدية بعقد مؤتمر صحفي بعد مضي ثمانية أيام على اجتماعها الشهري تبين فيه أهم النقاشات والقرارات التي انتهى إليها الاجتماع. كما ينشر مضمون المؤتمر على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف المركزي ومن خلال الصحافة (Arestis,et all,2008).

كذلك يتم نشر تقرير تضخم ربعي كل ثلاثة أشهر توضح فيه الهيئة توقعات التضخم وما يبني عليها من تغيرات في سعر الفائدة Selic و الأوضاع الاقتصادية.

ويبين الجدول التالي أهداف التضخم و مجالات التسامح ومعدلات التضخم المحققة منذ تطبيق استهداف التضخم في تموز 1999 م وحتى 2009 م في البرازيل:

جدول رقم (2-3) أهداف التضخم ومعدل التضخم الفعلي في البرازيل للفترة بين عامي 1999 م و 2010 م

استهداف التضخم في البرازيل					
معدل التضخم (الفعلي, IPCA, %p.a.)	الحد الأعلى والأدنى %	مجال التذبذب (p.p.)	الهدف %	تاريخ تحديد الهدف	العام
8.94	[6-10]	2	8	30/06/1999	1999
5.97	[4-8]	2	6		2000
7.67	[2-6]	2	4		2001
12.53	[1.5-5.5]	2	3.5	28/06/2000	2002
9.3	[1.25-5.25]	2	3.25	28/06/2001	2003
	[1.5-6.5]	2.5	4 ⁹	27/06/2002	
7.6	[1.25-6.25]	2.5	3.75	27/06/2002	2004
	[3-8]	2.5	5.5	25/06/2003	
5.69	[2-7]	2.5	4.5	25/06/2003	2005
3.14	[2.5-6.5]	2	4.5	30/06/2004	2006
4.46	[2.5-6.5]	2	4.5	23/06/2005	2007
5.9	[2.5-6.5]	2	4.5	29/06/2006	2008
4.31	[2.5-6.5]	2	4.5	26/06/2007	2009
5.91	[2.5-6.5]	2	4.5	01/07/2008	2010

المصدر: مصرف البرازيل المركزي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التضخم قد خرج عن مجاله في 3 سنوات متتالية (-2001-2003) م.

عام 2001م، كان معدل التضخم المستهدف 4%، بينما كان المعدل المحقق 7.67% متجاوزاً الحد الأعلى لمجال التسامح 6% بمقدار 1.67%. ويعود السبب في ذلك وفق ما أوضحه حاكم المصرف المركزي في رسالته المفتوحة إلى وزير المالية عام 2001 م إلى الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد البرازيلي على الصعيد الخارجي نتيجة أحداث 11 أيلول في أمريكا، أزمة الأرجنتين، تراجع الاقتصاد العالمي وتبعاتها السلبية على الاقتصاد البرازيلي¹⁰. أما داخلياً فيعد السبب الأساسي الارتفاع الملحوظ في أسعار العقود المدارة خاصة رسوم الكهرباء.

عام 2002 م، كان معدل التضخم المستهدف 3.5% أما المعدل المحقق فكان 12.53% متجاوزاً الحد الأعلى لمجال التسامح 5.5% بمقدار 7.03%. يعود السبب في هذا الفارق الكبير عن

⁹ تم تعديل الهدف لعام 2003 ليصبح 8.5% وفق الرسالة المفتوحة الموجهة من حاكم المصرف المركزي إلى وزير المالية بتاريخ 21/1/2003

¹⁰ ترفق الرسائل المفتوحة الثلاث المقدمة من حاكم المصرف المركزي إلى وزير المالية في نهاية البحث.

معدل التضخم المستهدف إلى الصعوبات التي واجهت الاقتصاد البرازيلي من التراجع الحاد في سعر الصرف، أزمة الثقة في أداء الاقتصاد البرازيلي، تراجع التمويل الأجنبي، شح توقعات التضخم بالإضافة إلى استمرار تأثير الظروف السيئة التي أحاطت بالاقتصاد العالمي العام السابق.

عام 2003 م المعدل المستهدف 4% وفق ما حددته لجنة النقد القومي بهامش تسامح قدره 2.5% أعلى وأدنى من الهدف.

أما المصرف المركزي فقد اقترح هدف تضخم لنفس العام قدره 8.5% وهو قريب جداً من المعدل المحقق 9.3% بفارق قدره 0.8%. حدث الجزء الأكبر من معدل التضخم في بداية العام لنفس الأسباب التي أدت إلى خروج معدل التضخم الفعلي عن المستهدف في نهاية 2002م وفق ما أوضحه حاكم المصرف المركزي بتاريخ 19/2/2004 م .

أما في السنوات الباقية فكان معدل التضخم ضمن مجال الهدف وإن لم تكن قيمته الفعلية كالنقطة المستهدفة بالتحديد.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه استقرار هدف التضخم بدءاً من عام 2006 م وحتى 2010 م عند نقطة 4.5% وهامش تسامح 2%. وكان معدل التضخم المحقق الأعلى في نفس الفترة 5.91% عام 2010 م والأدنى 3.14% عام 2006 م.

بمقارنة أداء التضخم في الفترة قبل وبعد استهداف التضخم نجد أنه مقبول نسبياً خاصة بعد عام 2006 م

3-1-3 أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل على بعض المتغيرات الاقتصادية:

تقدم الباحثة في هذا القسم دراسة مقارنة لبعض المتغيرات الاقتصادية قبل وبعد تطبيق سياسة استهداف التضخم. والمتغيرات المدروسة معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاحتياطي الأجنبي الدين الخارجي. لإعطاء صورة عن الأداء الاقتصادي قبل وبعد تطبيق استهداف التضخم.

وفيما يلي جدول يبين تغير معدل التضخم وسعر الصرف - الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه- الاحتياطي الأجنبي والدين الخارجي في الفترة الممتدة بين عامي 1990- 2010 م

الجدول رقم(3-3) تغير المعدلات المدروسة في الفترة بين عامي 1990 - 2010

العام	معدل التضخم %	سعر الصرف الرييل الدولار مقابل	الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	نمو الناتج المحلي الاجمالي %	الاحتياطي الأجنبي (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دولار)
1990	294773.00	33832.63	368234.31	-4.3	7668.14	94435.55
1991	432.79	5683.06	342609.15	1.51	8134.28	93475.85
1992	951.65	512.03	328209.05	-0.47	22628.79	104176.28
1993	1927.98	26.16	368292.79	4.67	30744.53	112481.45
1994	2075.89	1.5	525370.33	5.3	37259.17	120073.6
1995	66.01	1.09	768951.33	4.4	49946.06	129111.37
1996	15.76	0.99	839683.61	2.15	58508.72	145312.76
1997	6.93	0.93	871200.61	3.4	50969.54	163574.97
1998	3.20	0.87	843827.61	0.03	42806.22	207205.46
1999	4.86	0.55	587122.07	0.25	35455.23	207155.02
2000	7.04	0.55	644728.92	4.3	32530.54	209303.48
2001	6.84	0.43	554187.28	1.3	35611.33	192898.64
2002	8.45	0.34	506040.51	2.7	37513.37	187234.2
2003	14.71	0.32	552383.99	1.1	48902.83	182463.37
2004	6.60	0.34	663732.89	5.7	52520.47	155651.23
2005	6.87	0.41	882043.95	3.2	53299.19	148985.83
2006	4.18	0.46	1089254.3	3.95	85213.13	151484.9
2007	3.64	0.51	1366853.8	6.1	179492.69	155656.71
2008	5.68	0.55	1653538.1	5.2	192901.88	166758
2009	4.89	0.5	1620165.2	-0.6	237423.52	166829.24
2010	5.04	0.57	2143035.26	7.5	287113.95	238483.13

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الاونكتاد- بيانات الدول

1- معدل التضخم:

نلاحظ من الجدول هبوط معدل التضخم عن عرشه - إن صح التعبير - منذ عام 1994 م حيث تم البدء بتنفيذ خطة الرييل وانهيائه السريع والحاد حتى وصل إلى نقطة 66% عام 1995 م بعد أن كان 2075.89% قبل عام .وقامت خطة الرييل كما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل على تثبيت سعر الصرف وزيادة الانفتاح التجاري.

كما نلاحظ حفاظ معدل التضخم على مستوياته المنخفضة بشكل نسبي في ظل سياسة استهداف التضخم من خلال تحكم المركزي بسعر الفائدة كأداة لضبط معدل التضخم ووحداية الهدف بغض النظر عن الأهداف الأخرى وهو ما كانت تطمح إليه السلطة النقدية من خلال اتباعها لهذه السياسة.

2- سعر الصرف:

يعد سعر الصرف متغيراً هاماً في أي اقتصاد ويلعب دوراً ثنائياً الطرف في الاقتصاد الوطني (كمؤثر ومتأثر). وقد سعت السلطة النقدية في البرازيل إلى تثبيت سعر الصرف في عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات لكن المتغيرات الدولية وانتشار العولمة بشكل كبير وخاصة الانفتاح التجاري حال دون تحقيق هذا الهدف في ظل السعي إلى تحسين وضع الاقتصادي الداخلي وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

نلاحظ من الجدول أعلاه التغير الجذري في سعر الصرف منذ عام 1993م وبدء اتجاهه الهابط منذ حينها. ويعود ذلك بالجزء الأكبر إلى تراجع معدل التضخم -كما بينا سابقاً- بوتيرة متسارعة مقارنة مع نفس الفترة الزمنية. بالإضافة إلى تطبيق خطة الريل منذ عام 1994 وهدفها الصريح في تثبيت سعر الصرف كمرساة للاقتصاد والتي استمرت حتى عام 1998 م قبل الانتقال إلى الاستهداف غير المعلن للتضخم .

نلاحظ من الجدول بدءاً من عام 2000 م وهو تاريخ تطبيق استهداف التضخم بشكل رسمي شبه استقرار لسعر الصرف رغم الانتقال إلى تعويم سعر الصرف في منتصف 1999 م، حيث تراوح سعر صرف الريل مقابل الدولار بين 0.54 و 0.32 دولار خلال عشر سنوات ما يعكس حالة ايجابية للعملة الوطنية للبرازيل و للاقتصاد البرازيلي .

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المرآة التي تعكس حال اقتصاد الدولة وقيمة الخدمات والسلع التي يقدمها لمواطنيه ومساهمته في الاقتصاد العالمي.

ومما لا شك فيه التطور الكبير الذي أصاب الاقتصاد البرازيلي خاصة في الفترة بين عامي 2002 و 2010 م وهي فترة حكم الرئيس لولا دي سيلفا الذي عمل على استمرار سياسة التقشف الموصى بها من قبل المصرف الدولي مما ساهم في تخفيض عجز الموازنة و أدى إلى رفع

التصنيف الائتماني للبرازيل والذي ساهم بدوره في عودة الثقة إلى الاقتصاد البرازيلي بعد انعدامها في السنوات السابقة نتيجة فشل البرازيل في سداد ديونها. ومع تحقيق هذه الخطوات الايجابية في الاقتصاد البرازيلي تمكنت البرازيل من الحصول على استثمارات مباشرة بقيمة 200 مليار دولار أمريكي من عام 2004 وحتى 2011 م, كما أصبح صندوق النقد مدينا للبرازيل ب 14 مليار دولار أمريكي بعد أن كان يرفض تقديم قرض لها قبل أقل من عقد من الزمن .(أمل مختار , يبين الجدول السابق تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1990 م حيث كانت قيمته 368234 مليون دولار ليصل 328209 مليون دولار عام 1992 م

كما نلاحظ عودة الناتج للزيادة منذ عام 1994 م وبشكل كبير حيث وصل 525370 مليون دولار أمريكي ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا إلى تطبيق خطة الريل وانعكاساتها الايجابية على الاقتصاد البرازيلي والتحسين الكبير في قيمة الريل أيضاً .واستمر هذا التحسن حتى عام 1999 م حيث تأثر الاقتصاد البرازيلي بأزمة النمر الأسيوية وأزمة الأرجنتين بشكل كبير وتعرضت العملة الوطنية لهجمات مضارية ما أدى لهروب رأس المال الأجنبي قصير الأجل (كونه يعد رأسمال جبان) بشكل كبير من البرازيل ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي سلباً مسبباً تراجع المملووظ في تلك الفترة.

مع استلام الرئيس لولا دي سيلفا الحكم واتباعه سياسة تشفوية كما أوصى صندوق النقد الدولي وتبني سياسة استهداف التضخم باعتبار معدل التضخم المرعاة الجديدة للاقتصاد بدأ الاقتصاد بالتعافي وتحسنت قيمة الناتج المحلي مع تحسن قيمة الريل وانخفاض معدل التضخم بدءاً من عام 2000 م , أما في عام 2001 م فقد تأثر الاقتصاد البرازيلي بتراجع الاقتصاد الدولي نتيجة هجمات 11 أيلول على الولايات المتحدة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقود المدارة وخاصة رسوم الكهرباء (كما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل).

لكن مع عام 2003 م عاد الناتج للزيادة بشكل مطرد حتى عام 2010 م ويجدر بالذكر التقدم الكبير في ترتيب البرازيل العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث احتلت المرتبة السابعة عالمياً وفق احصائيات 2013 للبنك الدولي

4- الاحتياطي الأجنبي:

نلاحظ من الجدول تزايد الاحتياطي الأجنبي في البرازيل بشكل متنامٍ منذ عام 1990 حتى عام 1997 ويعود ذلك إلى اتجاه السلطات النقدية في البرازيل نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات القانونية والاقتصادية اللازمة لذلك.

أما في عام 1997 م ومع حدوث أزمة النور الآسيوية وهروب رأس المال الأجنبي قصير المدى تراجع الاحتياطي الأجنبي واستمر ذلك حتى عام 2000 م حيث عاد الاحتياطي للتعافي واستمر في النمو حتى عام 2009 م حيث وصل إلى 237423 مليون دولار بعد أن كان 35611 مليون دولار عام 2001 م ويعود ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي حيث حصلت البرازيل على استثمارات مباشرة بقيمة 200 مليار دولار بين عامي 2002 و 2011 م وتحسن الوضع الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في نفس الفترة الزمنية.

5- الدين الخارجي:

يعطي الدين الخارجي الذريعة للجهات الخارجية في التدخل بالسياسة الداخلية للبلد سواءً السياسية أو الاقتصادية، وقد خضعت البرازيل لبرنامج السياسة التقشفية الذي اشترطه صندوق النقد الدولي لمنح البرازيل قرضاً بقيمة كلية 41.5 مليار دولار عام 1998 م ونتيجة لالتزامها بهذا البرنامج اضطرت إلى التخلي عن تثبيت سعر الصرف والانتقال إلى تعويم سعر الصرف في بداية 1999 م.

نلاحظ من الجدول تنامي رقم الدين الخارجي بشكل تدريجي منذ عام 1990 م ولكن عام 1998 م يظهر زيادة واضحة في رقم الدين الخارجي تجاوزت 43.5 مليار دولار أمريكي تقريباً ويعود ذلك إلى قرض صندوق النقد الدولي للبرازيل الذي قارب هذا المبلغ (41.5 مليار دولار) ، كما نلاحظ بدءاً من عام 2001 م ومع تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي للبرازيل وبدء تطبيق سياسة استهداف التضخم والتزام الحكومة الجديدة ببرنامج التقشف الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي نلاحظ تراجعاً واضحاً وسريعاً في رقم الدين الخارجي حيث كان عام 2000 م (209303) مليون دولار أمريكي، أما عام 2001 م تراجع إلى (192898) مليون دولار أي بمقدار 16405 مليون دولار، واستمر هذا التراجع حتى عام 2005 م حيث وصل رقم الدين الخارجي إلى 148985 مليون دولار أمريكي قبل أن يأخذ بالتزايد التدريجي حتى عام 2009 م

3-1-4 خلاصة التجربة البرازيلية:

مما سبق دراسته من متغيرات وبالنظرة الشاملة إلى الاقتصاد البرازيلي, يمكن القول أن سياسة استهداف التضخم قد نجحت في تخفيض معدل التضخم وضبطه عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة مع الفترات الزمنية السابقة في البرازيل على الرغم من الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد البرازيلي خلال فترة التطبيق إلا أنه استطاع العودة السريعة إلى أهدافه المحددة, وهذا ما توصلت إليه أغلب الدراسات الاقتصادية التي تناولت سياسة استهداف التضخم في البرازيل , كما أن هذه السياسة ساعدت مع التوجه الجديد في ظل حكم الرئيس لولا على إعادة الثقة إلى الاقتصاد البرازيلي وبت الاستقرار والنمو الاقتصادي وهذا ما انعكس في تقدم البرازيل الواضح على صعيد الاقتصاد العالمي واحتلالها مراتب متقدمة في رقم الناتج المحلي الاجمالي منافسة أقوى اقتصادات العالم إذ احتلت المرتبة السابعة عالمياً وفق احصائيات البنك الدولي متقدمة على ايطاليا وروسيا بناتج محلي قدره 2,492,908 مليار دولار أمريكي

2-3 المبحث الثاني: تجربة اقتصاد جنوب إفريقيا في تطبيق استهداف التضخم

1-2-3 لمحة عن اقتصاد جنوب إفريقيا:

يعد اقتصاد جنوب إفريقيا أقوى اقتصاد في القارة الإفريقية من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ **350630** مليون دولار لعام 2013 م وفق احصائيات البنك الدولي. ويتميز اقتصاد جنوب إفريقيا بطبيعته الغنية بالموارد الطبيعية وخاصة المعادن الثمينة التي تشكل صادراتها الرافد الأساسي للموارد المالية. بالإضافة إلى الصناعات المتنوعة وخاصة المعدات والآلات. وعلى الرغم من ذلك يعاني اقتصاد جنوب إفريقيا من معدل بطالة مرتفع جداً وفروقات واسعة في العدالة الاجتماعية وشبه انعدام للطبقة الوسطى ما يشكل ضغطاً سياسياً على السلطة النقدية لوضع سياسة مناسبة لتأمين فرص عمل متساوية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم (3-4) بعض الأرقام الديموغرافية والاقتصادية التي تخص جنوب إفريقيا والعالم وفق احصائيات البنك الدولي لعام 2013

المؤشر	جنوب إفريقيا	العالم	%	القارة الإفريقية	%
المساحة/1000كم ²	1,219	1342722	0.019	30,186	4.03
تعداد السكان/ مليون نسمة	52.77613	6,966	0.073	1108.96609	4.8
الناتج المحلي الإجمالي / مليون دولار	350630	74909811	0.47	1591417	2.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	1.9%	2,80%	-	4.7%	-

المصدر: بيانات المصرف الدولي وحساب الباحثة

وتشير أغلب الدراسات الاقتصادية للسياسة النقدية في جنوب إفريقيا إلى مرور السياسة النقدية في خمس مراحل متعاقبة وفقاً للتطور التاريخي للمفاهيم والقواعد النقدية.

فكانت قاعدة نسبة الأصول السائلة والضوابط الكمية على أسعار الفائدة والقروض حتى مطلع الثمانينات ولعب معدل الفائدة دوراً ثانوياً كأداة تصحيحية خلال هذه الفترة بينما تم تحقيق النموذج الأساسي للرقابة النقدية من خلال متطلبات الأصول السائلة.

أما الفترة من 1981 م حتى 1985 م كانت عبارة عن فترة انتقالية إلى الإفصاح عن أهداف معدل نمو النقدي ووضع خطوط توجيهية للمجمعات النقدية M3 بين عامي 1986 م و 1998 م. تحققت الأهداف بشكل غير مباشر من خلال معدل الفائدة قصير الأجل الذي كان الأداة النقدية الرئيسية حينها كما استخدم معدل خصم مصرف الاحتياط للتأثير على قروض الليلة الواحدة وبالتالي التأثير على معدل الفائدة في السوق من خلال الحد من الطلب على القروض. بعدها تم الانتقال نحو التطبيق غير الرسمي لاستهداف التضخم منذ آذار 1998 م ووضع أهداف للتضخم بين 1 و 5% بالإضافة إلى تحديد الخطوط التوجيهية لنمو المجمعات النقدية لمدة ثلاث سنوات وهو ما سمي بإطار استهداف التضخم الانتقائي (Van der Merwe, 2004). أخيراً انتقل مصرف الاحتياط لجنوب إفريقيا إلى تطبيق استهداف التضخم بصيغته الكاملة في شباط 2000 م.

3-2-2 تطبيق سياسة استهداف التضخم في جنوب إفريقيا

طبقت جنوب إفريقيا سياسة استهداف التضخم في شباط عام 2000 م بشكل رسمي في فترة كان يتجه فيها معدل التضخم نحو الانخفاض والتعافي حيث كان معدل التضخم عند مستويات 5% عام 1999 م.

تم وضع أهداف التضخم في جنوب إفريقيا بناءً على معدل التضخم المعدّل أو ما يسمى المؤشر الرئيسي لأسعار المستهلك باستثناء تكاليف نسبة الرهون (CPIX).

أعلنت الحكومة عن أهداف التضخم لأول مرة بعد التشاور مع مصرف الاحتياط، وتضمنت الخطة الإجراءات الاسعافية في حال خروج الهدف عن سيطرة مصرف الاحتياط جراء ظروف غير متوقعة. وكانت أهداف التضخم عبارة عن متوسط سنوي لمعدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك CPIX) تراوح بين 3-6 % سنوياً.

ونوضح في الجدول التالي أهداف التضخم والمعدل المحقق لجنوب إفريقيا في الفترة بين عامي 2002 و 2009 م ، أما الفترة بين الاعلان عن تطبيق استهداف التضخم وعام 2002 فلم يحدد فيها هدف للتضخم .

الجدول رقم (3-5) أهداف التضخم في جنوب إفريقيا في الفترة بين 2002 م و 2009 م

العام	أهداف التضخم (متوسط سنوي) %	معدل التضخم المحقق %
2002	3-6 %	9.49%
2003	3-6%	5.67%
2004	3-6%	-0.69%
2005	3-6%	2.06
2006	3-6%	3.24
2007	3-6%	6.17
2008	3-6%	10.04
2009	3-6%	7.22

المصدر: اعداد الباحثة

في تشرين الأول عام 2002 صرح وزير المالية بأنه سيتم تعديل هدف التضخم ليصبح 3-6% لعام 2004 م، كذلك في شباط 2003 صرح بتعديل هدف التضخم لعام 2005 ليصبح 3-6% بعد أن كان هدف التضخم لعامي 2004 - 2005 م 3-5%.¹¹ (Kamal,2010),

3-2-3 أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في جنوب إفريقيا:

كما درسنا في المبحث الأول من هذا الفصل أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في البرازيل كذلك الأمر في هذا المبحث بالنسبة لاقتصاد جنوب إفريقيا، وفيما يلي نعرض دراسة نفس المتغيرات الاقتصادية في الدراسة السابقة.

¹¹ Mona Kamal, inflation targeting in Brazil, Chili and south Africa p:26

جدول رقم (3-6) أثر تطبيق استهداف التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في جنوب افريقيا خلال الفترة (1990-2010)

العام	معدل التضخم	سعر الراند مقابل الدولار	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاحتياطي الاجنبي (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دولار \$)
1990	14.321	0.39	112013.9398	-	7668.1374	-
1991	15.3348	0.36	120225.3274	-1.02	8134.28324	344.18
1992	13.8747	0.35	130513.0263	-2.14	22628.7875	595.63
1993	9.71745	0.31	130405.9667	1.23	30744.5308	5810.79
1994	8.93855	0.28	135777.9166	3.23	37259.1676	13035.03
1995	8.68043	0.28	151113.0839	3.11	49946.064	14771.66
1996	7.35413	0.23	143731.9873	4.31	58508.7231	14334.48
1997	8.59777	0.22	148814.172	2.65	50969.5379	13929.91
1998	6.88055	0.18	134295.5567	0.52	42806.224	13308.69
1999	5.18149	0.16	133183.5844	2.36	35455.2273	13092.28
2000	5.338953	0.14	132877.6384	4.15	32530.5357	15307.977
2001	5.7019	0.12	118478.9842	2.74	35611.3296	15695.009
2002	9.49471	0.09	111100.8581	3.67	37513.3713	22631.413
2003	5.679419	0.13	168219.3252	2.95	48902.8269	28037.702
2004	-0.692031	0.15	219092.9367	4.55	52520.4687	30036.935
2005	2.06285	0.16	247051.5623	5.28	53299.1934	33452.55
2006	3.243906	0.15	261007.0394	5.60	85213.1274	35101.309
2007	6.177805	0.14	286171.8307	5.55	179492.696	44972.125
2008	10.04991	0.12	273870.0927	3.62	192901.875	42250.53
2009	7.222164	0.12	283012.417	-1.53	237423.515	53189.616
2010	4.08	0.14	363240.729	3.09	38391.562	77868.55

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الأونكتاد الخالصة بجنوب افريقيا

1- معدل التضخم:

طبقت جنوب إفريقيا سياسة استهداف التضخم في فترة تميزت بانحسار معدل التضخم وتراجعته حتى تحول إلى رقم مكون من مرتبة واحدة. وتميزت تجربة جنوب إفريقيا بوجود فترة غير رسمية لتطبيق استهداف التضخم استمرت من عام 1998 م حتى عام 2000 م حيث حددت أهداف التضخم بين 1% و 5% اعتُبرت بمثابة فترة اختبار لمدى ملائمة هذه السياسة لاقتصاد البلد بالإضافة إلى توفير المتطلبات وإجراء التعديلات اللازمة لنجاح استهداف التضخم.

ويبين الجدول أعلاه معدل التضخم في جنوب إفريقيا خلال الفترة بين عامي 1990 م و 2009 م ونلاحظ من الجدول تراجع معدل التضخم منذ عام 1991 م حيث كان 15.3 % إلى مستوى 5% تقريباً خلال فترة التطبيق غير الرسمية لاستهداف التضخم بين عامي 1998 و 2000 م

2- سعر الصرف:

نلاحظ اتجاه سعر الصرف الهابط بوتيرة منخفضة منذ عام 1990 وحتى عام 2009 لتكون حركته شبه مستقرة باتجاه هابط بفروق صغيرة ومتراكمة (0.02 %) تقريباً بشكل سنوي.

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يشكل قطاع الخدمات القسم الأكبر من اقتصاد جنوب إفريقيا بما يزيد عن 65 % من حجم الاقتصاد يليه قطاع الصناعة بما يزيد عن 30 % ثم قطاع الزراعة. تصنع جنوب إفريقيا أغلب حاجاتها من السلع والخدمات ومعدات من ملابس و نسيج و معادن و سيارات.

كما تعد جنوب إفريقيا غنية بالثروة الحيوانية أيضا بالإضافة إلى الثروات المعدنية.

ويشكل اقتصاد جنوب إفريقيا الجزء الأكبر من اقتصاد القارة الإفريقية. و يبين رقم الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا الحركة الايجابية لاقتصاد الدولة خلال الفترة المدروسة، خاصة منذ عام 2003 م هذا ما يعكس الاتجاه الصاعد لاقتصاد جنوب إفريقيا.

4- الاحتياطي الأجنبي:

تعد جنوب إفريقيا من الدول الغنية بالثروات الطبيعية وخاصة المعادن الثمينة. وتعتبر في مقدمة الدول المصدرة للذهب والألماس على مستوى العالم مما يرفد الاحتياطي الأجنبي بشكل مستمر ويزيد من نموه. بالإضافة إلى ذلك فإن اقتصاد جنوب إفريقيا شبه مكتفٍ ذاتياً ويعد النفط أهم وارداتها لعدم توافره طبيعياً فيها.

نلاحظ من الجدول السابق النمو الملحوظ في الاحتياطي الأجنبي في جنوب إفريقيا منذ عام 1990 م وحتى عام 2009 م ويعود ذلك إلى الزيادة المضطربة في صادرات جنوب إفريقيا

5- الدين الخارجي:

نلاحظ من الجدول السابق التزايد الملحوظ في الدين الخارجي في جنوب إفريقيا ويعود ذلك في الغالب لتغطية نفقات استيراد المشتقات النفطية وهو ما تقتقر إليه جنوب إفريقيا بالإضافة إلى الحاجة المستمرة إلى الأدوية واللقاحات لمعالجة الأوبئة المنتشرة فيها والتي تقضي على أغلب الموارد البشرية فيها

3-2-4 خلاصة تجربة جنوب افريقيا:

وكما ذكرنا سابقاً فإن تجربة جنوب افريقيا تميزت بوجود فترة تمهيدية قبل تطبيق استهداف التضخم بشكل رسمي ما سهل تطبيقه وهياً البيئة الاقتصادية المناسبة لذلك وهي خطوة تُحتذاً. كما أن المؤشرات الاقتصادية المدروسة تشير إلى تحسن اقتصاد جنوب افريقيا بعد تطبيق استهداف التضخم و هذا دليل على فعالية هذه السياسة في ذلك البلد.

وفيما يلي جدول للمقارنة بين استهداف التضخم في كل من البرازيل وجنوب إفريقيا بالاعتماد على ما ورد في هذا الفصل.

جدول رقم (7-3) مقارنة بين سياسة استهداف التضخم في البرازيل وجنوب إفريقيا

جنوب إفريقيا	البرازيل	
شباط-2000	حزيران-1999	تاريخ الاعلان عن استهداف التضخم
3-6 %	4.5 %	هدف التضخم (2009)
تقرير ربعي	تقرير ربعي	تقرير التضخم
الحكومة بعد التشاور مع مصرف الاحتياط	مجلس النقد المكون من (وزير المالية- وزير التخطيط- حاكم المصرف المركزي)	الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف
استقرار الأسعار, نظام مالي سليم	استقرار الأسعار, نظام مالي سليم	الهدف النهائي لسياسة استهداف التضخم
مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي باستثناء أسعار الطعام و الطاقة الخام CPIX	مؤشر أسعار المستهلك الموسع (الشامل) CPIA	مقياس التضخم
معدل اعادة شراء السندات	معدل الفائدة بين المصارف لليلة واحدة	ادارة الأهداف (أداة النقدية لتحقيق الهدف)
السوق المفتوحة	السوق المفتوحة	الوسيلة
في حال عدم تحقيق الهدف هناك خطط بديلة وضعت مسبقاً لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يتعرض لها الاقتصاد والخارجة عن سيطرة مصرف الاحتياط	في حال عدم تحقيق الهدف يقدم حاكم المصرف المركزي رسالة مفتوحة إلى وزير المالية يشرح فيها أسباب عدم تحقيق الهدف والاجراءات المتخذة لتحقيقه والفترة اللازمة لذلك	ملاحظات

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى عرض المبحثين الأول والثاني

4- الفصل الرابع: مقومات تطبيق سياسة استهداف

التضخم في الاقتصاد السوري

4-1 المبحث الأول: مصرف سورية المركزي

مقدمة:

يعود تاريخ المصارف المركزية إلى أكثر من أربعة قرون, لكن لم تأخذ الدور الذي تتمتع به الآن ولا الأهمية نفسها إلا بعد الحرب العالمية الأولى حيث أصبح استقلال المصارف المركزية من الاستقلال السياسي للبلد .

ويتربع المصرف المركزي عرش الجهاز المصرفي ويسير السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى الأسعار وتحقيق معدل النمو المرغوب بالإضافة إلى العمالة المرتفعة والحد من البطالة.

ونظراً لأهمية استقلال المصارف المركزية في تأدية وظائفها بنجاح نقدم لمحة سريعة عن أهداف المصارف المركزية, استقلال المصارف المركزية دوافعها ومؤثراتها وعلاقتها بالتضخم واستقرار المستوى العام للأسعار قبل التطرق لمصرف سورية المركزي استقلاليته ووظائفه.

4-1-1 أهداف المصارف المركزية ووظائفها

يمكن القول أن المصرف المركزي هو مؤسسة مالية مسؤولة عن إدارة النظام المصرفي في الدولة ولا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية والمصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع. (شرف, 2008)

4-1-1-1 أهداف المصارف المركزية: Targets for Central Banks

تهدف المصارف المركزية على اختلاف البلد الذي تنتمي إليه إلى تحقيق مجموعة من النقاط التي تخدم المصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع بالإضافة إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية. وهذه الأهداف يمكن اختصارها في النقاط التالية (شيحة, 1998) :

- تحقيق الاستقرار النقدي

- تحقيق مستوى عالٍ من العمالة (الحد من البطالة)

- تحقيق أعلى معدل نمو ممكن

وهذه الأهداف تتسجم مع أهداف السياسة النقدية على اعتبار المصرف المركزي في معظم الدول هو الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية إن لم يكن مسؤولاً عن وضعها أيضاً

4-1-1-2 وظائف المصارف المركزية:

يقوم المركزي بمجموعة من الوظائف على اختلاف الدول التي ينتمي إليها بحيث توكل إليه مهمة الاصدار النقدي ويعد المستشار النقدي للحكومة كما يعمل على استقرار قيمة النقد ويراقب عمل الجهاز المصرفي

اصدار النقود:

يملك المصرف المركزي وحده حق اصدار النقود في الدولة, فهو يتحكم بكمية النقود المتاحة للتبادل في المجتمع كما يحد من الافراط في الاصدار النقدي وهذا ما يخلق ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. حيث كانت النقود سابقاً تعتمد على الغطاء الذهبي في اصدارها , لكن مع انهيار قاعدة الذهب وعدم كفاية الغطاء النقدي أصبحت الدولة تستخدم نفوذها القانوني في اصدار النقود +الورقية معتمدة على سلطتها وثقة المجتمع بها. (شرف, 2008),

مصرف الحكومة ومستشارها النقدي:

يحتفظ المصرف المركزي بحسابات ودائع الحكومة ومؤسساتها العامة ويحصل إيراداتها ويقوم بتسديد التزاماتها، كما يقوم بإقراض الحكومة عند الحاجة بضمانة السندات الحكومية التي تقدمها ويقدم لها الاستشارة المالية والنقدية فيما يتعلق بطرح أوراقها المالية (أذونات خزانة وسندات) في السوق المالي أو النقدي. (يونس، 2001)

الحفاظ على استقرار أسعار الصرف:

يحافظ المصرف المركزي على استقرار سعر صرف العملة المحلية من خلال احتفاظه بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويتدخل في السوق عند اللزوم كبائع أو مشتري بحيث يحافظ على مستوى معين لسعر صرف العملة الوطنية. لكن في بعض الدول يكون سعر الصرف معوماً ولا يخضع لسيطرة أو رقابة المصرف المركزي.

مصرف المصارف:

يعد المصرف المركزي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف المتنوعة في الجهاز المصرفي حيث تقتض منه عند عدم كفاية ودائعها لتغطية الطلب على القروض وذلك وفق نسب قانونية محددة حيث تودع هذه المصارف نسبة من ودائعها لدى المصرف المركزي كضمان للمتعاملين معها. كما يقوم المركزي عن طريق غرفة المقاصة بإجراء عملية التقاص بين المصارف وتصفية حسابات المصارف بين بعضها. (بخراز، 2005)

2-1-4 استقلالية المصارف المركزية: دوافعها، معاييرها

يقصد باستقلال المصارف المركزية قدرتها على تطبيق السياسة النقدية بحرية دون تدخل الدولة أو الجهات السياسية لتحقيق أهداف سياسية على حساب الاقتصاد. حيث كان الاتجاه الغالب سابقاً تدخل الدولة في تطبيق السياسة النقدية وترجيح كفة مصالحها السياسية من خلال تحقيق نتائج ايجابية قصيرة الأجل على حساب الاقتصاد على المدى الطويل

ونتيجة لهذا التناقض بين السلطتين تم الاتجاه نحو استقلال المصارف المركزية

لكن استقلال المصارف المركزية لا يعني حريتها المطلقة وعدم خضوعها للمساءلة والمحاسبة. إنما تخضع المصارف إلى الرقابة الدورية ومتابعة نتائجها بشكل مستمر من خلال تقارير دورية

تقدمها إلى الجهات المسؤولة وفي حال انحراف النتائج عن الأهداف الموضوعة فإن على حاكم المصرف المركزي تحديد أسباب الانحرافات والفترة الزمنية المتوقعة لتصحيح الانحرافات والوسائل المعتمدة.

4-1-2-1 دوافع استقلال المصارف المركزية:

لابد من وجود اتجاهين (مؤيد معارض) لكل فكرة تطفو على السطح، ومع ظهور الحاجة لاستقلال المصارف المركزية وقيادتها للسياسة النقدية برزت فئة دعمت هذا التوجه وأيدته بالأفكار والحجج التالية:

1- الحجة التحليلية : تنطلق هذه الحجة من النزعة التضخمية الفطرية والتي تعتمد على نقطتين أساسيتين:

أ- الصراع بين الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للتوسع النقدي.

ب- حقيقة أن الحكومة تستطيع تمويل نفسها من خلال الإصدار النقدي الجديد.

في الحالتين يمكن أن تستفيد الحكومة في المدى القصير من خلق تضخم أكبر، لكن المجتمع هو الذي سيدفع ثمن التضخم على المدى الطويل. ومنه تتبع حاجة الاقتصاد والمجتمع لمؤسسة مستقلة ذات نظرة طويلة الأجل لتكاليف التضخم.

إن العلاقة قصيرة الأجل بين الناتج والتضخم، تمكّن من الحصول على معدل نموّ في الناتج المحلي مع غضّ البصر عن ارتفاع معدل التضخم. لكن هذا لا يستمر على المدى الطويل، حيث تتحول العلاقة إلى سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. فالتضخم السريع يحد من نمو الناتج المحلي. حيث يخفض من فعالية النظام المالي وكفاءة النظام السعري في نقل الاشارات وتخصيص الموارد كما يشكل ضريبة على حملة الأرصدة النقدية ويعيد توزيع الثروة كما أن تكاليف التضخم تزداد كلما تجاوز رقم التضخم 10%.

2- أدى انهيار نظام بريتن وودز وأسعار الصرف الثابتة ونظام الصرف الأوروبي لاحقاً إلى بحث عدد كبير من الدول عن تنظيم وإيجاد مؤسسات تعمل على استقرار المستوى العام للأسعار. وفي سبعينات القرن العشرين تم الاجماع دولياً في مؤتمر صندوق النقد الدولي عام 1976 في جامايكا على أولوية استقرار المستوى العام

للأسعار كهدف رئيس للمصارف المركزية وأولويته على الأهداف الأخرى ما عزز من استقلالية المصارف المركزية.

3- إن تفويض السياسة النقدية لرجال مصرف مركزي مستقل وذوي عقود عمل طويلة يمكنهم من الالتزام ببذل جهد أكبر في إدارة السياسة النقدية وتعلم خفاياها بالمقارنة مع السياسي المنتخب. ويترجم هذا الجهد بتوقعات أفضل وأخطاء أقل في السياسة النقدية، ما يترجم بارتفاع في مستوى الرفاه الاجتماعي. كما أن عقد العمل الأطول يحمي المصرفي من الانتخابات والخضوع للرأي العام الذي لا يملك المعلومات الكافية عن السياسة النقدية. (Eggertsson Gauti & le Borge Eric, 2005)

4- يعد استقلال المصرف المركزي من الشروط اللازمة لانضمام الدول إلى تكتل نقدي موحد كما في الاتحاد الأوروبي وذلك بغية تحقيق عملة موحدة. ما ساهم في انتشار استقلال المصارف المركزية في تسعينات القرن العشرين.

أما الفئة التي عارضت التوجه نحو استقلال المصارف المركزية ولم تر ضرورة لهذا الاستقلال فقد دعمت رأيها بالنقاط التالية:

1- الاتجاه الاقتصادي: (Mboweni,2000)

أ- إن الارتباط السلبي بين استقلالية المصرف المركزي ومعدل التضخم لا تعني السببية. فليس بالضرورة أن يؤدي استقلال المصرف المركزي لدولة ما إلى تحقيق معدل تضخم منخفض فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى دور المجتمع في محاربة التضخم. فعندما يكون الرأي العام داعماً لمحاربة التضخم، فإن ذلك يشكل ضغطاً وإرادة أقوى للحفاظ على معدل التضخم منخفض وبالتالي اتجاه أكبر نحو تفويض إدارة السلطة المالية لجهات مستقلة. في المقابل، عندما لا يكون هناك اهتمام شعبي برقم التضخم، وبالتالي ليس هناك أهمية وإصرار على استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية. وهنا يعزى التضخم على أنه نتيجة الهيكل المؤسسي والتطور التاريخي وتفضيلات السكان.

ب- هناك من يقول أنه يوجد تشابك وتداخل بين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية بحيث لا يمكن الفصل بينها وإلا أدى ذلك إلى تناقض الأهداف والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة. ويعتبر هذا الرأي واقعياً ويقود إلى ضرورة تطبيق حزمة سياسات متناسقة على الرغم من أن تناقض الأهداف على المدى القصير لا بد منه مع أولوية كبح التضخم من قبل المركزي.

لكن على المدى الطويل هناك اتساق بين الأهداف من حيث الاستقرار المالي وتحقيق معدل نمو اقتصادي ورفاهية أعلى وفرص عمل أكبر.

2- الاتجاه السياسي:

أ- يعتبر البعض أن تفويض قرارات السياسة النقدية إلى هيئة غير منتخبة ممارسة غير ديمقراطية. ففي المجتمعات الديمقراطية يجب أن تخضع جميع القرارات لتدقيق السلطات التشريعية. لكن السلطة القضائية عادة غير منتخبة مما يضعف هذه الحجة في مجال الاستقلالية ونقص المحاسبة. كما أنه لا يوجد مصارف مركزية مستقلة بشكل كامل، فأكثر المصارف استقلالاً تقدم تقاريرها للسلطات التشريعية التي تستطيع تغيير القوانين الحاكمة للمصرف المركزي.

ب- يرى البعض أن الغاية من استقلال المصارف المركزية ليست عزلها عن سلطة السياسيين، وإنما إخضاعها للمصالح الاقتصادية للقطاع المالي

4-1-2-2- مستويات استقلال المصارف المركزية: Central Banks Independence Levels (Fischer,1995)

يمكن تقسيم مستويات استقلال المصارف المركزية إلى استقلال على مستوى الهدف، واستقلال على مستوى الأداة. وفيما يلي نوضح المقصود بكل منهما

1- استقلال الهدف : Objective Independence

يقصد باستقلال الهدف مسؤولية المصرف المركزي عن تحديد السياسة النقدية ونظام سعر الصرف وإذا ما كان سعر الصرف معوماً أم ثابتاً. إن استقلال الهدف مبدئياً وليعطي المركزي السلطة لاختيار الهدف الأول من بين الأهداف الموضوعة للمركزي. أو تحديد هدف السياسة النقدية في حال لم يكن هناك أهداف محددة مسبقاً. ويعتبر استقلال الهدف من أعلى درجات الاستقلال والسلطة التي يمكن أن يتمتع بها المصرف المركزي.

2- استقلال الأداة: Instrument Independence

يقصد باستقلال الأداة أن يستطيع المصرف المركزي اختيار الأداة التي يراها مناسبة لتحقيق الهدف الموضوع للسياسة النقدية بشكل مستقل دون الخضوع لأي ضغوط سياسية، كما يجنب المصرف المركزي ممارسة سياسات عدم الاتساق الزمني. (Mishkin; Frideric,2000)

كما وتجدر الإشارة إلى أن هناك مستوى من الاستقلال المحدود أو التبعية بحيث يكون المصرف المركزي وكالة حكومية, حيث تحدد الحكومة الأهداف والأدوات والأغراض بالإضافة إلى رقابتها على التنفيذ . وهذا ما نراه في بعض الدول النامية أو ذات الاقتصاد المخطط (Lybek Tonny; Morris JoAnn,2004)

3-2-1-4 شروط استقلال المصارف المركزية: Central Banks Independence Conditions (Mboweni,2000)

بما أن استقلال المصرف المركزي أمر محفوف بالمخاطر يجب أن يتم استباقه بجملة من الخطوات أو الشروط :

1- أن تُأطر السياسة النقدية بإطار قانوني بحيث ترسم حدود استقلالية المركزي في عمله بما يجنب الوقوع في أي لغط محتمل . كما تحدد الأدوات والمتغيرات التي النقدية التي يمكن أن يستخدمها المركزي . كما يفضل أن ترسم البرامج طويلة المدى التي ستسير الخطة النقدية ضمنها والتي سيسيّر المركزي في تنفيذها ما يؤسس لمصداقية المصرف المركزي.

2- الشفافية: حيث يجب على المركزي أن يفصح بشكل مستمر عن برامج السياسات التي يسير في تطبيقها للحكومة والمجتمع على حد سواء, كما يجب أن تتم نقاشات بين الحكومة والمصرف المركزي وتتم مسألته أمام البرلمان (مجلس الشعب). ولا بد من شرح المصرف المركزي لقراراته في مجال السياسة النقدية وما تم انجازه للمجتمع -وغالباً ما يكون ذلك من خلال تصريح أو مؤتمر صحفي - أي يجب أن توضع الحكومة والمجتمع بصورة ما تم تحقيقه من السياسة النقدية ضمن الخطة المرسومة والانحرافات عن الخطة وأسبابها- إن وجدت- والتعديلات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات.

3- إيجاد الإطار المؤسسي الفعال لاتخاذ وتنفيذ القرارات اللازمة حول السياسة النقدية بأقل تدخل ممكن من قبل رجال السياسة.

4-2-1-4 معايير استقلال المصارف المركزية:

هناك جملة من المعايير التي تتفق عليها أغلب الدراسات التي خاضت في غمار استقلال المصارف المركزية لكن مع الاختلاف في الوزن النسبي المعطى لكل منها وهذه المعايير يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (Swinburne;Castello,1994)

- مدى حرية المصرف المركزي وسلطته في وضع وتنفيذ السياسة النقدية, ومدى تدخل الحكومة فيها, والسلطة العليا لأي منهما في حال وقوع خلاف بين المركزي والحكومة.
- مدى التزام المصرف المركزي بتمويل عجز الموازنة, ومدى التزامه بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة والهيئات والمؤسسات التابعة لها
- مدى قدرة المصرف المركزي في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف للسياسة النقدية, ومدى وحدوية هذا الهدف أو تفضيله على مجموعة من الأهداف الأخرى.
- مدى خضوع المركزي للرقابة والمحاسبة
- مدى الحصانة التي يتمتع بها محافظو المصارف المركزية وأعضاء مجالس إدارتها من الحكومة كالتعيين والعزل ومدة الولاية ومعدل الاستقرار الوظيفي.

3-1-4 استقلالية مصرف سورية المركزي وأهم وظائفه:

أنشئ مصرف سورية المركزي بموجب قانون النقد الأساسي الصادر بالمرسوم رقم /87/ لعام 1953 والذي نظم النقد السوري على أسس ثابتة وتحت رقابة الدولة بعد انفصال الوحدة النقدية بين سورية ولبنان. وتم تأسيس المصرف المركزي برأسمال قدره 10 مليون ليرة سورية تكتتب عليه الدولة كله. ويُدار المصرف من قبل مجلس النقد والتسليف

يهدف مصرف سورية المركزي إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية للدولة والتي تتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف رئيس وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ونسب عالية من العمالة. وهدفت السلطة النقدية على منح مصرف سورية المركزي استقلاله وذلك في الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة.

1-3-1-4 استقلالية المصرف المركزي:

ورد في المادة 51 من الأحكام العامة المتعلقة بمصرف سورية المركزي في القسم الثالث من قانون النقد الأساسي الصادر عام 2001 "مصرف سورية المركزي مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف وتعمل تحت إشراف الدولة وبضمانتها وضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء" وتذكر المادة السابقة استقلال المصرف المركزي السوري المالي والإداري بشكل صريح، كما ينفذ المصرف المركزي السياسة النقدية لكنه لا يضعها، إنما تعود مهمة وضع السياسة النقدية إلى مجلس النقد والتسليف الذي يتولى إدارة مصرف سورية المركزي بما ينسجم والتوجهات الاقتصادية العامة للدولة وبالتالي يمكن اعتبار مستوى استقلالية مصرف سورية المركزي من مستوى استقلال الأداة على اعتبار حرية المصرف في اختيار الأداة التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. هذا من الجانب القانوني

ونلاحظ سلطة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على قرارات مجلس النقد وبالتالي على قرارات المصرف المركزي، فله المرجعية في كل القرارات، كما له الحق في إيقاف القرار الذي يرى فيه معارضة لمصلحة الدولة لمدة أقصاها سبعة أيام يتم خلالها إعادة القرار للمجلس لتعديله، وإذا لم يعدل يحوله بالسرعة القصوى إلى مجلس الوزراء للبت فيه. (قانون النقد الأساسي)

2-3-1-4 وظائف مصرف سورية المركزي:

يقوم مصرف سورية المركزي بجملة من المهام والوظائف التي أوكفها إليه قانون النقد الأساسي الحديث وأوضح القانون في خضم فصوله وأقسامه مهام المصرف بالتفصيل وفيما يلي أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي السوري:

- إصدار النقد الوطني (الليرة السورية) : حيث يمارس مصرف سورية المركزي حصراً امتياز إصدار النقود لصالح الدولة السورية وذلك وفق قواعد تغطية معينة سواء بالذهب أم بالعملات الأجنبية.
- مصرف الدولة: حيث يعتبر مصرف سورية المركزي مصرف الدولة ويمارس مهامه داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها، ويمثل الدولة السورية في معاملاتها المالية والنقدية وفي الاتفاقيات الدولية.

- إصدار الأسناد الوطنية العامة والمساهمة في المفاوضات الدولية المالية.
- القيام بالإشراف على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الدولة السورية والتي تتمتع بضماناتها وذلك بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناءً على اقتراح مجلس النقد.

4-2 المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في سورية

مع تحول الاقتصاد السوري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي تم السعي إلى اصلاح النظام النقدي والعمل على إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية والتأكيد على استقلالية مصرف سورية المركزي. لكن الانتقال لم ولن يكون سهلاً أو سريعاً خاصة مع سيطرة الدولة على السياسة النقدية لفترة طويلة والآثار التي تركتها هذه السيطرة على المؤسسات والكوادر التي تعمل بها، بالإضافة إلى التشابك والترابط بين السياستين المالية والنقدية والمؤسسات التي تطبق كل منهما، ما يعني بذل جهود كبيرة لتحقيق الأهداف والكثير من التشريعات والقوانين التي تضمن نجاح الفصل بين السياستين المالية والنقدية وإعادة تأهيل الكوادر وتدريبها لتشكل دعماً لعملية التحول وليس عائقاً أمامها.

وقد رسمت الدولة خطة استراتيجية طويلة الأمد تشمل على الأهداف والخطوات المتبعة لتحقيقها، تقسم إلى خطط خمسية مرحلية يتم من خلالها تحديث الأهداف ومواكبة المتطلبات الطارئة وغير المحسوبة.

وقد عكست الخطة الخمسية العاشرة (2005-2001) التوجه الصريح للدولة نحو اصلاح النظام المالي والنقدي. وأهمها العمل على فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية، ومنح المصرف المركزي الاستقلالية التامة في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق أهدافها خاصة مع الشعب الذي يصيب أعمال المصرف والتي تتوزع على ثلاث جهات: مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري ومجلس النقد والتسليف. ويعد مجلس النقد والتسليف الجهة المسؤولة عن ادارة مصرف سورية المركزي، ويضع المصرف بالاتفاق مع الحكومة أهداف السياسة النقدية، وتوكل إلى المصرف المركزي مهمة إدارة سعر الصرف وتحديد الحفظ على استقرار المستوى العام للأسعار على المدى القصير والطويل الأجل، والاتفاق على مقياس ثابت لمستوى الأسعار بين المصرف والحكومة

كما تم الاتجاه نحو اصلاح النظام المصرفي ككل وادخال المنافسة الأجنبية إلى السوق السورية من خلال الترخيص للمصارف الخاصة التي بلغ عددها 14 مصرف خاص عامل في السوق

السورية مع حلول العام 2014، وتم تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في المصارف العامة لتواكب الخبرات الموجودة في المصارف الخاصة لرفع سوية العمل المصرفي في السوق السورية.

4-2-1 لمحة عن نظام النقد الأساسي في سورية:

تم اصدار قانون النقد الأساسي في نهاية 2001 بمرسوم من رئيس الجمهورية العربية السورية، حيث يتضمن هذا النظام مواد وفصول تتعلق بوضع وإدارة السياسة النقدية في سورية وكل ما يتعلق بالنقد ومؤسساته وبعمل الجهاز المصرفي السوري.

ويتولى إدارة نظام النقد وفق هذا المرسوم مجلس يسمى مجلس النقد والتسليف، ويتألف هذا المجلس من أحد عشر عضواً كالتالي:

- حاكم مصرف سورية المركزي رئيساً
- النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي نائباً
- النائب الثاني لحاكم مصرف سورية المركزي عضواً
- معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عضواً
- معاون وزير المالية عضواً
- معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي عضواً
- معاون وزير الصناعة عضواً
- رئيس هيئة تخطيط الدولة عضواً
- ثلاث خبراء في شؤون النقد والتسليف والمصارف أعضاء

كما ويهدف مجلس النقد والتسليف إلى تحقيق الأهداف التالية

- تنمية السوق النقدية والمالية
- المحافظة على القوة الشرائية لليرة السورية
- تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي لليرة السورية وحرية تحويلها إلى العملات القابلة للتحويل.

حيث يضع مجلس النقد والتسليف السياسة النقدية ويديرها بما ينسجم مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة ووفق ما يتطلبه الوضع الاقتصادي , كما يعمل على تنسيق مؤسسات النقد والتسليف ضمن الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها

يعقد مجلس النقد اجتماعات دورية كل شهر , كما يمكن أن يعقد بناءً على طلب رئيس المجلس أو ثلاثة أعضاء . وتعتبر مداورات المجلس سرية حكماً وأمين سر المصرف المركزي هو أمين سر المجلس ويبلغ قرارات المجلس إلى الجهات المعنية .

ويلعب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية دوراً هاماً في إيقاف أو تفعيل قرارات مجلس النقد. حيث يبلغ الوزير بقرارات المجلس ويحق له إيقاف القرار الذي يرى فيه تعارضاً مع مصلحة الدولة لمدة أقصاها سبعة أيام, تعاد خلالها القرارات إلى مجلس النقد ليعيد النظر فيها وإن لم تعدل يطرحها الوزير على مجلس الوزراء للبت فيها وعلى وجه السرعة.(قانون النقد الأساسي, الباب الأول, المادة الثامنة).

كما ويتم تحديد نظام الصرف من مجلس الوزراء بناءً على قرار من مجلس النقد مع مراعاة اتفاقية صندوق النقد الدولي وتعديلاتها والاتفاقيات النقدية العربية والدولية.

تأخذ قرارات مجلس النقد والتسليف طابع السرية كونها تتعلق بمسألة حساسة على الصعيد المحلي والدولي ألا وهي مسألة الاقتصاد, ونلاحظ في أيامنا هذه بأن الحروب باتت تشن على الصعيد الاقتصادي أكثر منها على الصعيد العسكري.

4-2-2 الكتلة النقدية في سورية:

اعتمد مفهوم الكتلة النقدية في سورية قديماً على المفهوم التقليدي للكتلة النقدية M1 بسبب العادات والثقافة المصرفية المحدودة في تلك الفترة , فكان التبادل النقدي هو الأسلوب المتبع لتصنيف الحسابات النقدية بين المتعاملين وكانت الكتلة النقدية تتألف من :

- النقد الورقي والمعدني

- الودائع تحت الطلب

واستمر هذا الوضع حتى عام 1988 إلى أن استقر الوضع السياسي والاقتصادي في سورية و استقر معه سعر الصرف وبدأت الدولة بالسماح للقطاع الخاص بالإنتاج والتصدير ما أدخل

هذا القطاع إلى العملية الانتاجية وأبعده عن المضاربة بالعملات كل هذا أثر إيجاباً على التعامل المصرفي وبدأ الانفتاح على المصارف وبدأت الكتلة النقدية بالتوسع. (حسين, 2004)

ويوضح الجدول التالي تطور الكتلة النقدية M1 وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية

الجدول رقم (1-4) تطور الكتلة النقدية وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي في سورية (مليار ل.س)

العام	النقد المصدر	الودائع تحت الطلب	M1	معدل النمو السنوي ل M1	النتائج المحلي بالأسعار الجارية	الكتلة النقدية / M1 الناتج %
1990	76.4	44.2	120.6	-	268.3	44.9
1991	92.5	53.8	146.3	0.213	311.5	46.9
1992	107.6	74.6	182.2	0.245	371.6	49
1993	125.7	76	201.7	0.107	413.7	48.7
1994	134.9	86.7	221.6	0.099	506.1	43.8
1995	144.5	109.3	253.8	0.145	570.9	44.4
1996	153.7	90.4	244.1	-0.038	690.8	35.3
1997	159.8	101.1	260.9	0.069	745.5	34.9
1998	178.6	103.7	282.3	0.082	795.7	35.5
1999	188	131.1	319.1	0.13	819.1	38.9
2000	210.8	164.8	375.6	0.177	903.9	41.6
2001	236.7	190.7	427.4	0.138	954.1	44.8
2002	267.3	236.4	503.7	0.179	1014.5	49.7
2003	294.4	256.4	541.4	0.075	1074.2	50.4
2004	344.3	269.1	601.7	0.111	1266.9	47.5
2005	407.4	303.6	688.3	0.144	1506.4	45.7
2006	411.4	263	662.1	-0.004	1726.4	38.4
2007	441.4	281.8	704.2	0.064	2020.8	34.8
2008	492.719	358.4	827.3	0.175	2448.1	33.8
2009	520.316	423.1	916	0.107	2520.7	36.3
2010	577.06	523.3	1061.8	0.159	2791.8	38

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

نلاحظ من الجدول التطور الظاهر والمستمر في حجم الودائع تحت الطلب منذ عام 1990 حيث كانت 44.2 مليار ليرة سورية مشكلة 57.8% من النقد المصدر لتصل إلى 523.3 مليار ليرة سورية بنسبة قدرها 90.4% من النقد المصدر عام 2010

ويعود هذا التطور في حجم الودائع المصرفية إلى جملة من العوامل وعلى رأسها زيادة الوعي والثقافة المصرفية لدى المجتمع السوري. بالإضافة إلى زيادة النشاط الاقتصادي خاصة الاستيراد وحاجة المستثمرين إلى التعامل المصرفي لتمويل استثماراتهم. وزيادة الثقة في المصارف والاتجاه نحو النشاط الادخاري من خلال الحسابات المصرفية والودائع المتعددة.

كما يبين الجدول أنه على الرغم من زيادة الكتلة النقدية إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت عامي 2006 - 1996 ويمكن ربط هذا التراجع بارتفاع معدل التضخم في نفس الفترة ما أدى إلى الزيادة الوهمية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى اعتماد الحكومة على تمويل المشاريع الكبرى من مصادر تمويل خارجية كالمشاريع الخدمية الكبرى مثل محطات توليد الكهرباء وضخ الماء وغيرها، كما أن خروج الأموال السورية للاستثمار في الخارج أدى إلى تراجع الكتلة النقدية وذلك بهدف الحصول على مردود أكبر.

الكتلة النقدية الموسعة M2:

مع تطور الوعي المصرفي لدى المجتمع السوري انتشر استخدام أشباه النقود ولم تعد الكتلة النقدية الضيقة M1 تعبر عن واقع الكتلة النقدية السورية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في حسابات الدخل والناتج والاستهلاك والادخار .

ووفقاً لسام ويلسون فإن الكتلة النقدية الموسعة في سورية يجب أن تتضمن العناصر التالية:

- الكتلة الضيقة M1
- الودائع الآجلة
- الموجودات الأجنبية
- الودائع لآجل/المقيدة/ (أشباه النقود)
- تأمينات لقاء الاستيراد
- شهادات الاستثمار

وفيما يلي جدول يوضح عناصر الكتلة النقدية M2 في سورية

الجدول رقم (2-4) عناصر الكتلة النقدية الموسعة M2 في سورية (مليار ليرة سورية)

العام	النقد المصدر	الودائع تحت الطلب	تأمينات لقاء الاستيراد	الودائع بالقطع الأجنبي	الودائع والتوفير و الودائع لأجل	الودائع الحكومية	مجموع الكتلة النقدية	معدل النمو السنوي %
1990	76.4	44.2	12.7	11.6	27.4	3.7	176	-
1991	92.5	53.8	15.2	19.1	30.1	61	271.7	54.4
1992	107.6	74.6	18.6	15.8	38.8	82.1	262.9	-3.2
1993	125.7	76	30.1	23.1	55.7	99.96	334.6	27.3
1994	134.9	86.7	24.3	29.1	65.6	132.2	386.1	15.4
1995	144.5	109.3	26.6	30.9	74.5	164.02	440.5	14.1
1996	153.7	90.4	27.1	29.1	86.9	222.1	518.9	17.8
1997	159.8	101.1	33.1	29.1	99.9	268.2	590.1	13.7
1998	178.6	103.7	22.7	29	119.4	284.1	633.8	7.4
1999	188	131.1	20.3	21.6	143.7	328.1	701.7	10.7
2000	210.8	164.8	28.4	27.8	171.6	355.7	794.3	13.2
2001	236.7	190.7	40.5	55.9	224.2	374.3	931.6	17.3
2002	267.3	244.7	50.5	72.5	268.9	391.6	1295.5	39.1
2003	294.4	265.3	52.1	74.7	307.8	391.9	1386.2	7
2004	344.3	278.2	74.6	63.4	324.7	325	1065.9	-23.1
2005	407.4	312.9	88.6	94.7	319.7	273.3	1089.2	2.2
2006	411.4	288.3	106.9	155.5	360.9	266.4	1178	8.2
2007	441.4	309.3	149.7	183.3	408	294.4	1344.7	14.2
2008	492.719	358.4	142.3	208.3	478.2	355.8	1184.6	-11.9
2009	520.316	423.1	139.8	191.6	563.3	297.1	1191.8	0.6
2010	577.1	523.3	125.3	184.6	667.6	278.3	1779.1	49.3

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

تحليل الجدول:

- يبين الجدول أعلاه تنامي مكونات الكتلة النقدية M2 بشكل مطرد وهذا ما يعكس زيادة الوعي المصرفي لدى المجتمع من خلال الزيادة في حجم الودائع لأجل وودائع التوفير حيث كان معدل النمو عام 2000 في حجم الودائع لأجل وودائع التوفير 526% عن مثلتها عام 1990 في الوقت الذي شكلت فيه 22% من إجمالي الكتلة النقدية M2, في حين كان معدل نموها عام 2010 2336% مقارنة مع عام 1990 و 289% مقارنة مع عام 2000 كما وشكلت 38% تقريباً من حجم M2 عام 2010. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ارتفاع معدل الفائدة والتشجيع على الادخار عوضاً عن الاستثمار

- كما نشطت حركة الاستيراد مع زيادة الانفتاح التجاري وتذليل العقبات نوعاً ما أمام المستوردين فزادت التأمينات لقاء الاستيراد فكان معدل الزيادة عام 2001 ما يقارب 219% مقارنة مع عام 1990 و بمعدل 887% عام 2010 مقارنة مع 1990

- الودائع تحت الطلب زادت بمعدل 273% تقريباً عام 2000 مقارنة مع مثلتها عام 1990 وكانت تشكل 21% من إجمالي الكتلة النقدية M2. بينما ارتفع معدل النمو لهذه الودائع عام 2010 مقارنة مع عام 1990 إلى ما يقارب 1083% وتشكل الودائع تحت الطلب ما نسبته 21% من M2, أما في مقارنة الودائع تحت الطلب في عام 2010 مع مثلتها عام 2000 فكان معدل النمو 217% , وشكلت الودائع تحت الطلب 29% من M2 عام 2010.

4-2-3 تطور أنظمة وأسعار الصرف في سورية:

4-2-3-1 تطور أنظمة الصرف في سورية

لا يخفى على أحد تبعية السياسة النقدية في سورية للظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. وتحمل هذه السياسة أهدافاً اقتصادية واجتماعية محددة كتحقيق الأمن الغذائي القومي والحد من تقلبات الأسعار وتأمين معدل نمو مرتفع والحفاظ على مستوى معيشة كريمة للمواطن السوري.

وقد فرضت متطلبات عملية التنمية ومستلزمات الدفاع أن يكون سعر الصرف مقيداً أو أن يعدل بقرارات إدارية.

ونتيجة المواقف السياسية للجمهورية العربية السورية خلال حقبة الثمانينات من القرن العشرين، تعرضت سورية لضغوط خارجية كبيرة استنزفت مواردها من العملات الأجنبية كما أثرت أحداث المنطقة في تلك الفترة على احتياطي القطع الأجنبي في سورية. وكان لذلك أثره السلبي على العملية الانتاجية لعدم القدرة على تأمين مستلزمات الانتاج الخارجية. فبدأت تظهر فروقات ملحوظة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في الأسواق المجاورة، وحرصاً من السلطات النقدية على ردم هذه الهوة وتقليص الآثار السلبية سعت إلى اتخاذ جملة من الحلول والتدابير السريعة كان منها إحداث أسعار صرف متعددة إلى جانب سعر الصرف الرسمي وتم ذلك على فترات متتالية.

- ففي 1981/4/22 تم إحداث سعر صرف السوق الموازية بهدف أن تعمل بمرونة تامة، وقد نجحت هذه السوق بداية في تحقيق الهدف منها والاستجابة لقانون العرض والطلب على الرغم من قصر الفترة التي استمرت فيها هذه السوق. (كنعان، 2000)
- في 1982/5/22 تم احداث السوق السياحية لسعر الصرف بغرض تشجيع تحويلات العاملين والمغتربين التي باتت تشكل مورداً هاماً للسوق المحلية، بالإضافة إلى موارد السياحة والسفر والأرباح المتحققة في الخارج . (سكر، 1995)
- بتاريخ 1986/8/13 تم احداث سوق الصرف التشجيعية نتيجة تراجع سعر الصرف في السوق السياحية عدة مرات بين عامي 1984 و 1985 حتى وصل في آذار عام 1985 إلى 10 ل.س /دولار (القاضي، 2002). عندها تم احداث السوق التشجيعية بسعر صرف 22-23 ل.س/دولار شراء - مبيع لمجاراة التغيرات في الأسواق المجاورة، وتم تحويل عمليات السوق السياحية ونفقات المعالجة والسفر إلى السوق التشجيعية. (القاضي، 2002)
- في عام 1988 تم تعديل سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار ليصبح 11.20-11.25 ل.س /دولار بعد أن كان 3.90-3.95 ل.س /دولار وذلك نتيجة الضغوطات التي تعرض لها الاقتصاد السوري بسبب الأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة ومواقف سورية السياسية منها. ويطبق السعر الرسمي على معظم المعاملات السلعية والخدمية للقطاع العام. وتم في الوقت ذاته الغاء سوقي الصرف

السياحية والموازية. وتجدر الإشارة أنه في كانون الثاني 1987 تم تطبيق سعر الصرف الرسمي الجديد (11.20-11.25) على مستوردات القطاع العام ثم على جزء هام من الصادرات وذلك قبل الاعلان الرسمي عن هذا السعر, كذلك الأمر في تموز 1987 تم تحويل صادرات ومستوردات النفط إلى هذا السعر أيضاً. (كنعان, 2000)

- في 15/7/1990 تم وضع سعر صرف أعلى من أسعار الصرف السابقة أطلق عليه سعر الصرف المجاور وهو يحاكي أسعار الصرف الفعلية وقد بلغ هذا السعر في تاريخه 40 - 42 ل.س /دولار شراء - بيع وذلك بهدف توحيد سعر الصرف ومحاكاته للقيمة الفعلية. وطبق هذا السعر بشكل تدريجي على عوائد التصدير وبعض المنتجات الصناعية والزراعية والعمليات غير المنظورة. كما تم الانتقال إلى التعامل وفق هذا السعر للمعاملات التي كانت تتم تحت سعر الصرف الرسمي الجديد وسعر الصرف التشجيعي وذلك تدريجياً تلافياً لأي ضغوط اجتماعية يمكن أن يحدثها الانتقال المفاجئ. (علي كنعان, 2000)

- في تاريخ 23/12/2000 تم بدء العمل بسعر صرف العملات الأجنبية في الأسواق المجاورة للعمليات غير التجارية, حيث يباع ويشترى القطع الأجنبي من المصرف التجاري السوري وفق سعر الصرف الفعلي في أسواق الدول المجاورة. وفي 2001 تم اصدار قرار بالموافقة على شراء المصرف التجاري السوري لموارد الجهات العامة بسعر الصرف المطبق في الدول المجاورة المطبق على العمليات غير التجارية(القاضي, 2000) وقد بلغ الوسطي الشهري لسعر الصرف لدى التجاري السوري على العمليات غير التجارية 50.20 تقريباً ثم ارتفع حوالي 0.30 ل.س في نهاية 2003, و 3.30 ل.س بداية 2005 ليصبح 53.50 ل.س /دولار. ومع انتهاء 2006 عاد سعر الصرف إلى 51.20 في انخفاض تدريجي منذ بداية العام من نقطة 54.95.

- في شهر آب 2007 تم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وتم عوضاً عن ذلك ربطها بسلة عملات أجنبية (تتألف من 11% الين - 34% اليورو - 44% الدولار - 11% جنيه استرليني) سميت وحدة حقوق السحب الخاصة SDR وقد عدل صندوق النقد الدولي نسب العملات في وحدة حقوق السحب الخاصة للفترة بين 2011-2015 لتصبح 41.9% دولار أمريكي - 37.4% يورو - 9.4% ين ياباني - 11.3% جنيه استرليني. وعليه لا بد من تعديل وحدة حقوق السحب الخاصة التي يتبعها المركزي لتحديد سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية. وقد تم الانتقال إلى هذا النظام بغية

تحقيق الاستقرار في سعر الصرف على المدى القصير والمتوسط خاصة مقابل الدولار واليورو . وقد وصل سعر صرف الدولار نهاية 2007 إلى نقطة 48.20 متراجعاً عن نقطة 51.20 التي وصلها نهاية 2006 أما اليورو فقد وصل إلى 70.90 في نهاية 2007 متراوحاً بين 65.64 و 71.50 خلال العام ذاته.

- وقد تأرجح سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بين 48.20 و 45.59 خلال 2008 و 2009

- ومنذ شباط 2011 وبداية الأزمة السياسية في سورية والضغوط الدولية التي تعرض لها الاقتصاد السوري تراجعت قيمة الليرة السورية بوتيرة متسارعة حتى وصل سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار إلى أرقام تاريخية سواءً بالنسبة لسعر الصرف الرسمي أم سعر الصرف في السوق السوداء التي ظهرت بقوة بالتزامن مع نفس الفترة حيث وصل سعر الصرف في السوق السوداء إلى مستوى 300 ل.س مقابل الدولار وقد عمل المصرف المركزي على إعادة استقرار سعر الصرف عن طريق التدخل في السوق من خلال بيع شرائح نقدية وضح الدولار في السوق لتلبية الطلب المتزايد وإعادة الاستقرار إلى السوق

- وخلال سنوات الأزمة السورية منذ 2011 و حتى الآن , عمل مصرف سورية المركزي على تعويم سعر الصرف وجعله خاضعاً لقوى السوق والتدخل عند الضرورة كبائع أو مشترٍ وظهرت السوق السوداء بشكل كبير خلال هذه الفترة وكان لها دور جوهري في تغيير أسعار الصرف, كما كان هناك تأثير للإشاعات والمخاوف من الظروف السياسية والأمنية في تغييرات سعر الصرف.

وبيين الجدول التالي سعر الصرف الاسمي في سورية منذ عام 1990 وحتى عام 2010 وفقاً لبيانات الأونكتاد بما يخص الجمهورية العربية السورية

الجدول رقم (3-4) أسعار الصرف الأسمية منذ 1990-2010

العام	سعر الاسمي	الصرف
1990	24.07	
1991	25.01	
1992	25.68	
1993	26.6	
1994	40.89	
1995	42.23	
1996	45.65	
1997	46.09	
1998	45.25	
1999	46	
2000	46	
2001	46	
2002	46.93	
2003	51.5	
2004	51.61	
2005	53.05	
2006	52.14	
2007	50.18	
2008	46.58	
2009	46.58	
2010	46.17	

المصدر: الأوتكتاد و بيانات الدول

يبين الجدول السابق سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية وهو يقارب سعر الصرف الحر وفق احصائيات مصرف سورية المركزي ونلاحظ التغير الحاصل في سعر الصرف منذ عام 1994 حول نقطة 46 وهو ما كان يعكس السعر الفعلي في تلك الفترة بالإضافة إلى حالة الاستقرار في سعر الصرف وقد استمر هذا الوضع حتى بداية الأزمة في سورية عام 2011

4-2-3 أسباب تدهور سعر الصرف:

كان الهدف من اعتماد الدولة السورية لأسعار صرف متعددة الحفاظ على مخزون العملات الأجنبية، لكن الزيادة المفرطة في هذه الأسعار أدت إلى نتائج سلبية مغايرة للهدف تماماً. ويعود ذلك للأسباب التالية: (حسن، 2004)

- اعتماد الدولة السورية على التنمية المتوازية بين قطاعات الدولة المختلفة، أي يتم تنفيذ مشاريع تفوق قدرة الاقتصاد السوري على التحمل

- تزايد الإنفاق العام بنسبة لا تستطيع الإيرادات المحلية تغطيتها، ما اضطر الدولة إلى الاستدانة داخلياً وخارجياً لتغطية العجز، وقد تراكمت هذه الديون حتى وصلت (4480.4) مليون دولار عام 2010 وهو ما يفوق طاقة الدولة على السداد(الاونكتاد، بيانات الدول)
- نمو قطاع الخدمات بوتيرة عالية على حساب القطاع الإنتاجي لما يحققه قطاع الخدمات من أرباح مرتفعة وسريعة ما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة
- تزايد الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح الواردات نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستثمارية والتجهيزات والمواد الصناعية بهدف تلبية حاجات قطاع الصناعة. ما زاد من استنزاف الاحتياطي النقدي ورفع من نسبة المديونية
- التدفق الخارجي لرؤوس الأموال نتيجة انخفاض سعر الفائدة
- ارتفاع المديونية الخارجية بسبب لجوء الدولة إلى تدعيم البنية التحتية من كهرباء ومياه واتصالات وصرف صحي وهي مشاريع ضخمة تحتاج إلى تمويل كبير ما أدى إلى تشكيل ضغوط إضافية على سعر الصرف.
- إن تكاتف الأسباب السابقة أدى إلى تشكيل ضغوط كبيرة ومتزايدة على سعر الصرف وتخفيض من قيمة الليرة السورية.

4-2-4 التضخم في سورية:

تعاني أغلب اقتصادات العالم -المتقدمة والنامية على حد سواء- إن لم تكن كلها من مشكلة التضخم. هذه المشكلة التي تخلف آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسورية كغيرها من الدول، تعرض اقتصادها لمعدلات تضخم مرتفعة أثرت على دورة الحياة الاقتصادية وعلى مستوى معيشة السكان وشكلت ضغوطاً سياسية على الحكومة.

1-4-2-4 واقع التضخم في سورية:

لقد تدنت معدلات التضخم في سورية خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2010 من معدل 19.4 عام 1990 حتى 3.84- عام 2000 ويوضح الجدول رقم (4-4) معدلات التضخم في الفترة بين 1990 - 2010

الجدول رقم (4-4) معدل التضخم في سورية وفق تغير المستوى العام للأسعار

معدل التضخم	العام
19.4	1990
9	1991
11	1992
13.22	1993
15.32	1994
7.97	1995
8.24	1996
1.88	1997
-0.79	1998
-3.70	1999
-3.84	2000
3	2001
-0.13	2002
5.79	2003
4.43	2004
7.24	2005
10.02	2006
3.90	2007
15.74	2008
2.92	2009
4.39	2010

المصدر: الأونكتاد، بيانات الدول

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول معدلات التضخم المرتفعة في الاقتصاد السوري حتى عام 1996 ويعود ذلك إلى السياسة النقدية المتبعة في تلك الفترة بالإضافة إلى التغير الكبير في سعر الصرف ونمو الكتلة النقدية

لكن هذا الاتجاه بدأ بالتراجع وبشكل مفاجئ تماماً منذ عام 1997 حيث انخفض معدل التضخم حتى % 1.8 وتحول التضخم إلى انكماش حتى عام 2000 ليعود مرة أخرى إلى الارتفاع المفاجئ عام 2008 ويصل نقطة 15.74%

4-2-4 طرق قياس معدل التضخم:

في الواقع يوجد طرق متعددة لقياس معدل التضخم بناءً على احصاءات ومعايير مختلفة. ولعل أشهرها الأرقام القياسية للأسعار والأرقام القياسية الضمنية للنتائج المحلي الإجمالي. وفيما يلي نورد بعضاً من طرق قياس معدلات التضخم. (صبري حسن, 2004)

- معدل الضغط التضخمي:

يتم احتساب التضخم وفق هذا المقياس من خلال مقارنة التغير المئوي للنتائج المحلي الإجمالي مع التغير النسبي للكتلة النقدية. فإذا كان معدل تغير الكتلة النقدية يفوق تغير الناتج فهناك تضخم وفي الحالة المعاكسة انكماش نقدي

- الفجوة التضخمية (فائض العرض النقدي):

يستخدم هذا المعيار من قبل صندوق النقد الدولي لقياس الفجوة التضخمية أو الضغوط التضخمية ويأخذ المعيار الشكل التالي: (Koutsoyiannis,)

الفجوة التضخمية = الزيادة في العرض - (العرض النقدي / الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة) * الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

فهذه الفجوة تعبر عن محصلة الزيادة في العرض النقدي مطروحاً منها الطلب على النقود مضروباً في الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

ويكمن المغزى من هذا المقياس بأن هناك نسبة من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها وتتغير هذه النسبة مع تغير الناتج. فإذا كانت الزيادة في العرض النقدي أكبر مما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود بالنسبة لزيادة في الدخل الحقيقي فيعتبر ذلك نوعاً من الضغط التضخمي.

- معامل الاستقرار النقدي: (العمار, 1995)

يتم احتساب هذا المعيار من خلال قسمة معدل التغير في التسليف المحلي الإجمالي على معدل التغير في النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).
فإذا كانت النتيجة واحد أو قريبة منه, فهناك استقرار نقدي

أما إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد فهناك اتجاهات تضخمية في الاقتصاد
وإذا كانت النتيجة أقل من الواحد فهناك اتجاهات انكماشية.

- المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة: (حسن, 2006)

يعتبر هذا المقياس الأفضل في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار, وهو معتمد من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية لمعرفة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي, حيث تتوفر فيه الميزات التالية:

- ويجمع هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي
- لا يثير مشكلة التثقيلات التي تعطى للأرقام القياسية
- يحتوى على أسعار الجملة والتجزئة على حد سواء

- معيار فائض الطلب: (العمار, 1995)

عندما لا تواجه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات بزيادة مقابلة في الانتاج, فإن ذلك سيؤدي إلى ضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار
ويمكن قياس فائض الطلب (الفجوة التضخمية) من خلال الصيغة التالية:

$$D = (Cp + Cg + I + M) - (Y + X)$$

حيث : D : فائض الطلب

Cp : الاستهلاك الخاص

Cg : الاستهلاك العام

I : الاستثمار العام والخاص

X : الصادرات

M : المستوردات

Y : الدخل القومي المتاح

- معيار التضخم في الدخل النقدي: (حسن, 2004)

يقيس هذا المعيار الفجوة بين الكتلة المادية المتاحة محلياً من السلع والخدمات وبين وسائل الدفع المقابلة,

وتضم الكتلة المادية المتاحة من السلع والخدمات : الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات - الصادرات + المستوردات م السلع والخدمات
أما وسائل الدفع المقابلة : فتشمل مجموع العرض النقدي.

ويعد معيار المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة الأفضل والأكثر تعبيراً عن معدلات التضخم في الاقتصاد السوري

4-2-4 أسباب التضخم في سورية : (حسن , 2004)

يشكل الإصدار النقدي العامل الأهم في إحداث التضخم في أغلب اقتصادات الدول فكيف في بلد نام كسورية يفتقر إلى السوق المالية الكفاء التي ترفع عبء تمويل عجز الموازنة عن الإصدار النقدي الجديد من خلال الإقراض.

وفيما يلي نورد أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم في سورية

1- الأسباب النقدية والمالية: Financial and Monetary Reasons

تنقسم الأسباب المالية والنقدية للتضخم في سورية إلى ثلاثة أسباب هي عجز الموازنة- تمويل المصارف المتخصصة- سرعة التداول النقدي.

- عجز الموازنة: Balance Sheet Deficit

تعاني الدولة السورية من عجز في موازنتها نتيجة:

- الدعم الاجتماعي الكبير الذي تقدمه لأفراد المجتمع من خلال الخدمات شبه المجانية التي تقدمها له, بالإضافة إلى البرامج الطموحة التي تضعها وافتقارها إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه البرامج ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى التهرب الضريبي الكبير.

- كما تقدم الدولة الدعم للقطاع الزراعي وذلك بهدف دعم المزارع السوري وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي حيث تقوم الدولة السورية بشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين بأسعار قد تفوق الأسعار العالمية.
- تقوم الدولة بالتوسع في تشغيل الأيدي العاملة على اعتبار مؤشر التشغيل هو عامل أساسي للقيام بالمشاريع العامة أو الخدمات الاجتماعية. وقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام (183323) عامل لعام 2010 بإجمالي رواتب (51389) مليون ليرة سورية (مصرف سورية المركزي النشرات الربعية 2010)
- بالإضافة إلى تطوير خدمات الدفاع والأمن التي تزيد من عجز الموازنة على اعتبار الدولة السورية دولة مواجهة مع إسرائيل ولا بد من ذكر الأحداث التي تمر بها سورية منذ عام 2010 والتي أرهقت الدولة من ناحية التكاليف المادية بالنسبة لمصاريف الأمن والدفاع بالإضافة إلى التكاليف البشرية الكبيرة. ولا ننسى الدمار والخراب الذي يشكل ضغطاً إضافياً على الموازنة السورية لإعادة اعمار سورية

وهناك توجهات جديدة بالنسبة لسياسة الإنفاق الحكومي حيث نلاحظ في السنتين الماضيتين تراجع الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة تدريجياً حيث تم رفع أسعار المشتقات النفطية بشكل تدريجي و بعض الخدمات الأخرى في خطة ممنهجة تتبعها الدولة لتخفيف هذا العبء تدريجياً (الخطة الخمسية الحادية عشرة)

- تمويل المصارف المتخصصة: Specialized Banks Financing

تلجأ المصارف المتخصصة إلى المصرف المركزي السوري للاقتراض منه على اعتباره مصرف المصارف في تمويل القروض التي تقدمها نتيجة عدم كفاية الموارد لديها لتغطية الطلب على القروض. والمصارف المتخصصة التي لا تعتمد على الودائع لتغطية الاقراض لديها تساهم وبشكل مباشر في زيادة الطلب الاستهلاكي أو الاستثماري مع المصرف المركزي والتي تضيق ضغوطاً تضخمية إضافية على الاقتصاد القومي.

سرعة الدوران النقدي: Money Circulation

تتأثر سرعة الدوران النقدي بالأوضاع الاقتصادية وموقع الاقتصاد من الدورة الاقتصادية، فسرعة الدوران في الكساد غيرها في الرواج كما تتأثر بحركة البيع والشراء وأشكال دفع الأجور

والمستحقات وعلى فترة الانتاج وتصريف المنتجات. كما وتؤثر هذه السرعة على معدل التضخم, فكلما زادت هذه السرعة كلما ارتفع الطلب عن العرض كلما أدى إلى ضغوط تضخمية

2- الأسباب الاقتصادية:

تشكل الفجوة بين العرض والطلب و التطورات الاقتصادية الطارئة وخاصة المتعلقة بالعالم الخارجي والتي تؤثر على هذه الفجوة أهم العوامل المؤثرة على التضخم. فهي تدفع الدولة إما إلى إصدار نقدي جديد أو إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

وفيما يلي نورد جدولاً يبين الفجوة بين الاستهلاك والاستثمار والدخل القومي المتاح

الجدول رقم (4-5) الفجوة بين الاستهلاك والاستثمار والدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية /مليار ل.س/

العام	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	الدخل القومي المتاح	الاستهلاك الكلي	الاستثمار الكلي	الطلب الكلي	الفجوة بين الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي
1990	268.3	256.9	222.8	44.3	267.1	-1.2
1991	311.5	300.2	279.3	55.9	335.2	23.7
1992	371.6	360.7	327.6	86.1	413.7	42.1
1993	413.7	398.9	360.1	107.5	468.2	54.5
1994	506.1	504.9	416.8	151.6	568.4	62.3
1995	570.9	568.8	455.5	154.8	610.3	39.4
1996	690.8	673.5	557.9	161.7	719.6	28.8
1997	745.5	710.1	575.3	163.6	738.9	-6.6
1998	795.7	736.8	630.9	162.5	793.4	-2.3
1999	819.1	763.1	662.7	153.7	816.4	-2.7
2000	903.9	827.9	685	156.1	841.1	-62.8
2001	954.1	900.3	713.5	198.2	911.7	-42.4
2002	1014.5	937.8	730	206.6	936.6	-77.9
2003	1074.2	978.4	787.7	248.8	1036.5	-37.7
2004	1266.9	1181.4	1007.9	301	1308.9	42
2005	1506.4	1391.6	1199.7	346.7	1546.4	40
2006	1726.4	1621.3	1317.6	371.5	1689.1	-37.3
2007	2020.8	1920.1	1440.5	412.1	1852.6	-168.2
2008	2448.1	2352.7	1665.8	408.7	2074.5	-373.6
2009	2520.7	2423.5	1810.4	451.6	2262	-258.7
2010	2791.8	2655.5	2037.5	579.9	2617.4	-174.4

المصدر: أرقام قطع الموازنة

تفسير الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق وجود فجوة موجبة (عجز في الناتج المحلي الاجمالي عن تلبية الطلب الكلي) بين الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي بين الأعوام 1991 حتى 1996 حيث فاق الطلب الكلي الناتج المحلي الاجمالي (العرض)، ما شكل ضغوطاً تضخمية إضافية عن الضغوط التضخمية التي سببتها زيادة معدل نمو الكتلة النقدية M2 عن معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي في تلك الفترة، بالإضافة إلى حالة الركود التضخمي التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري والتي استمرت حتى 1999. وقد تجاوزت معدلات التضخم في تلك الفترة 10% سنوياً.

مع بداية 2000 بدأ الاقتصاد السوري بالانتعاش وتحسن واقع التضخم حيث انخفض معدل التضخم بقدر كبير كما هو موضح في الجدول رقم (4-4) . وأصبح هناك فائض في الطلب الكلي عن (العرض الكلي) الناتج المحلي الاجمالي لكن ذلك لم يؤد إلى انخفاض الأسعار بل استمرت بالارتفاع حيث لم يترافق ذلك مع زيادة متجانسة في الدخل الثابتة ما شكل ضغوطاً تضخمية جديدة لم تستطع السياسة النقدية السيطرة عليها والتحكم بها.

3- الأسباب الاجتماعية:

تتعلق الأسباب الاجتماعية بشكل عام بالعادات الاستهلاكية لأفراد المجتمع. وفيما يلي بعض العادات الاستهلاكية لأفراد المجتمع السوري والتي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

- الفكرة الرائدة بين أفراد المجتمع عن أفضلية المنتج الأجنبي على المنتج المحلي وبالتالي زيادة استيراد المنتج الأجنبي والانفاق عليه على حساب المنتجات المحلية والصناعة المحلية
- نقص الوعي المصرفي والاعتماد على النقود الورقة في تسوية المعاملات المالية والنقدية وذلك بسبب معتقدات دينية واجتماعية بتحريم الربا والتعامل بالفائدة وغيرها. ولعل دخول المصارف الاسلامية إلى السوق السورية وزيادة عدد المصارف الخاصة يؤدي إلى نشر الوعي المصرفي ويخفف من الضغط على الحكومة لزيادة الاصدار النقدي لتغطية النقص في السيولة الورقية.
- تحول الاقتصاد السوري من الاقتصاد الموجه المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وما رافقه من حالة من الفوضى الاقتصادية في السلوك الاستهلاكي والاستثماري والادخاري أدى إلى ضغوط تضخمية إضافية

4- ارتفاع التكاليف

عند دراسة تكاليف الانتاج في سورية نجد أنها مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية، وتشكل الأجر النسبة الأكبر من التكاليف ويعود السبب في ذلك إلى النقاط التالية:

- زيادة عدد العاملين في القطاعات المختلفة عن طاقة العمل أو عن حاجة المنشآت ما يرفع من تكاليف الانتاج لهذه المنشآت ويساهم في البطالة المقنعة.

- ارتفاع معدلات الهدر: وهي ظاهرة شائعة سواءً في القطاع العام أم الخاص في سورية , ويعود السبب الرئيسي فيها إلى عدم مواكبة التكنولوجيا المستخدمة للحدثة وكثرة الأعطال فيها ما يرفع التكاليف ويزيد نسبة الهدر وتتراوح نسبة الهدر في القطاعات السورية بين 3-5% (قطاع عام وخاص) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المستويات العالمية 1-3%
- تعدد أسعار الصرف وأثرها المباشر على تكاليف الانتاج خاصة في القطاعات التي تعتمد على استيراد مواد الانتاج

5- التضخم المستورد

تتأثر الأوضاع الاقتصادية المحلية في سورية بالعلاقات الاقتصادية الخارجية وهذا ما يظهر جلياً في ميزان المدفوعات حيث تظهر حالات التضخم التالية:

- العجز في ميزان المدفوعات: وتظهر هذه الحالة عندما تستهلك الدولة أكثر مما تنتج. فتلجأ إلى الاستيراد من العالم الخارجي لتغطية فائض الطلب وهنا تبرز الحاجة إلى زيادة الاصدار النقدي لتغطية عجز ميزان المدفوعات ما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتراجع قيمة العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية. كما يؤدي تراجع قيمة العملة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الذي يعتمد على المواد المستوردة ما يرفع الأسعار وبالتالي يولد ضغوط تضخمية جديدة .
- الفائض في ميزان المدفوعات: حيث تظهر وسائل دفع أجنبية كثيرة داخل الدولة تضطر معها الدولة إلى زيادة الاصدار النقدي مقابل النقد الأجنبي المتوافر في السوق ما يؤثر على المستوى العام للأسعار ويولد ضغوطاً تضخمية إضافية.

4-4-2-4 آثار التضخم في سورية:

يؤثر الاقتصاد على كافة جوانب الحياة في المجتمع سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية فهو ينتشر كالسهم في المجتمع ولا يوفر أي أثر سلبي.

1- الآثار الاقتصادية:

يعد الاقتصاد سلسلة متتالية من الحلقات, فإذا ما تأثرت حلقة من السلسلة فإنها ستؤثر على الحلقات البقية كما حجر الدومينو.

وكذلك ارتفاع معدل التضخم يؤدي سلسلة من الآثار الاقتصادية المتتالية التي تشمل ملامح الاقتصاد كاملاً وأهم هذه الملامح تضخم الانتاج وسوء توزيع الدخل

○ تضخم الانتاج:

في حالة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) ترتفع أرباح الانتاج الصناعي لكن بنسبة أقل من أرباح التجارة ما يدفع الصناعيين الى التوجه نحو النشاط التجاري لاستغلال الأرباح الاضافية, أو إلى المضاربة بقسم من أرباحه في تجارة العملات .

وفي سورية تم الالتفات إلى معالجة مشكلة التضخم وسن القوانين والتشريعات للانتقال بالاقتصاد ككل نحو مستويات أفضل ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية منذ 2001.

حيث تم التوجه إلى تنمية قطاع المصارف وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال من خلال منح التراخيص لجملة من المصارف الخاصة التي وصل عددها في 2014 إلى 14 مصرف خاص عامل في السوق السورية (سورية والمهجر- بيمو السعودي الفرنسي- فرنس بنك- عودة- بيبيلوس-سورية والخليج- الأردن- قطر- الشرق- شام الاسلامي- الدولي للتجارة والتمويل- سورية الدولي الاسلامي- العربي-البركة) ما نشط عملية الاقراض وساهم في ضخ الأموال في السوق السورية بهدف دفع عجلة الاستثمار والتنمية .

○ سوء توزيع الدخل القومي:

إن أكثر ما يتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار هم أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة. فهؤلاء مهما ارتفعت دخولهم فإنها لن تقارب معدلات التضخم وعادة ما تتصاحب عملية زيادة الرواتب والأجور بارتفاع جديد في مستوى الأسعار. بينما يستفيد أصحاب الدخل المرتفعة التجار والصناعيون بشكل أكبر من الارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث تزيد عوائدهم. هذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات المرتفعة الدخل على حساب أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة ما يعزز الفروق الطبقيّة بشكل كبير ما لم تحل هذه

المشكلة بشكل سريع ويعود ذلك إلى عدم فعالية نظام الضرائب وزيادة التهرب الضريبي بشكل كبير

2- الآثار الاجتماعية:

○ تغير العادات الاستهلاكية:

مع ارتفاع معدلات التضخم تتغير العادات الاستهلاكية بشكل ملحوظ, خاصة بالنسبة إلى الطبقة الغنية (مرتفعة الدخل) والتي تعد المستفيد الأكبر من هذه الظاهرة. فمع ازدياد أرباحها بشكل كبير تتجه هذه الطبقة نحو زيادة انفاقها على الكماليات والسلع الباهظة الثمن وتتجه نحو بناء القصور والانفاق بتميز.

أما ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والذي أصبح من الممكن دمجهما في طبقة واحدة وهي طبقة الدخل المنخفض كذلك الأمر تتغير عاداتهم الاستهلاكية لكن نحو الانكماش, فبالكاد بات الدخل يكفي قوتهم اليومي فنلاحظ تراجع انفاقهم حتى اعتمادهم على المدخرات الاحتياطية في حال وجودها لسد حاجاتهم اليومية الأساسية من الغذاء

فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقر حتى اضمحلت الطبقة الوسطى واندمجت مع الطبقة الفقيرة التي ازدادت فقراً وعوزاً.

هذا ما يؤدي إلى انتشار السرقة والجرائم نتيجة الحاجة وندرة الموارد في المجتمع للطبقة الفقيرة

○ تنامي العمل التجاري على حساب العمل الانتاجي

بما أن العمل التجاري في مرحلة التضخم له النصيب الأكبر من العوائد نلاحظ اتجاه رؤوس الأموال في المجتمع نحو الاستثمار في التجارة على حساب الصناعة والزراعة, وبالتالي تتراجع عملية التنمية في المجتمع وتزداد نسبة قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي, ولهذا أثر سلبي على الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل كما له دوره في تغيير المفاهيم الاجتماعية حيث أن الأولوية دوماً في الاحترام هي لصاحب النفوذ والمال وهذا ما شهدناه ونشده في الفترات الأخيرة , حيث تبدلت القيم والمبادئ وبات من يملك الثروة في مصاف المجتمع على حساب المزارع والصناعي الذي تراجع دخله مقارنة مع التجار وأصحاب المنشآت الخدمية.

○ انتشار الرشوة والفساد:

تفشيت الرشوة في الدوائر الحكومية بشكل كبير في السنوات السابقة وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة لاستئصال هذا المرض العضال إلا أن له جذور متعمقة من الصعب اجتثاثها بسرعة, ومع ارتفاع معدلات التضخم وفورة تجار الأزمات تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير. حيث ازدادت الرشاوي لتسيير معاملات بطرق غير قانونية لاستغلال الوضع الاقتصادي وتحقيق أرباح اضافية, ومع حاجة الموظفين وخاصة موظفي القطاع العام نتيجة لعدم كفاية رواتبهم لتغطية نفقاتهم المعيشية في ظل الارتفاع الهائل في المستوى العام للأسعار فقد انجر القسم الأكبر منهم نحو قبول الرشوة وتسيير المعاملات بطرق غير شرعية, على اعتبار أن تسيير معاملة واحدة لأحد رجال الأعمال الكبار من شأنه أن يعادل راتب عدة أشهر. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير حتى باتت أبسط المعاملات يمكن أن يتم ايقافها دون عذر حتى ينصاع المواطن لرغبة الموظف ويمنحه مبلغاً من الرشوة مهما كان بسيطاً

وقد أظهرت الحكومة السورية في مناسبات عدة توجهها نحو معالجة هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي. وكان لتعديل الأجور وتحسين وضع موظف القطاع العام إحدى الخطوات على هذا الطريق الطويل.

3-4 القسم العملي:

تحاول الباحثة في هذا القسم تقديم دراسة حول أثر سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية لمعرفة مدى فاعلية هذه الأداة النقدية في التأثير على الاقتصاد السوري. وقابلية استخدامها في تطبيق استهداف التضخم

فرضيات البحث:

تنقسم فرضيات البحث إلى أربع فرضيات أساسية تتعلق بدراسة سعر الصرف كمتغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة.

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
- توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات الإجرائية:

- 1- سعر الصرف ويرمز له بـ P
 - 2- معدل التضخم ويرمز له بـ INF
 - 3- الناتج المحلي الإجمالي باللغريتم الطبيعي $Ln GDP$
 - 4- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GR
 - 5- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي CR
- و كانت البيانات الخاصة وفق متغيرات الدراسة على الشكل الآتي:

الجدول(4-6) تطور متغيرات الدراسة في سورية خلال الفترة 1990-2010

العام	سعر الصرف	معدل التضخم %	GDP	الدين الخارجي	الاحتياطي الأجنبي
1990	24.1	19.4	11150.0	15288.3	1730.0
1991	25.0	9	12457.4	14547.3	2180.0
1992	25.7	11.0	14471.1	16052.5	2430.0
1993	26.6	13.22	15554.7	15705.0	2580.0
1994	40.9	15.32	12376.6	16067.3	2430.0
1995	42.2	7.97	13521.0	16406.5	2180.0
1996	45.7	8.24	15133.4	16661.3	2129.0
1997	46.1	1.88	16175.5	16632.5	2104.0
1998	45.3	-0.79	17468.4	16215.5	2079.0
1999	46.0	-3.70	17806.3	16304.1	2242.0
2000	46.0	-3.84	19665.7	16130.0	2805.0
2001	46.0	3	21008.3	16464.0	3491.0
2002	46.9	-0.13	21782.0	16111.5	4250.0
2003	51.5	5.79	20857.5	16060.5	4588.0
2004	51.6	4.43	24545.8	16181.7	4963.0
2005	53.1	7.24	28397.0	16149.8	17388.5
2006	52.1	10.02	33108.8	5024.5	16511.2
2007	50.2	3.90	40271.8	4915.9	17059.0
2008	46.6	15.74	52557.9	4975.6	17106.7
2009	46.6	2.92	54111.7	4737.0	17443.2
2010	46.2	4.39	60465.1	4480.4	19510.0

المصدر: الاونكتاد، بيانات الدول

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم:

سيتم اختبار الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط على الشكل الآتي:
تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معاملات النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين
سعر الصرف ومعدل التضخم والذي يأخذ الشكل الآتي:

$$INF_{syria} = b_0 + b_1 P_{syria}$$

حيث: INF_{syria} عبارة عن معدل التضخم في سورية، P_{syria} عبارة عن سعر الصرف في سورية.

ذلك تحت الفروض التالي:

$H_0: b_0 = b_1 = 0$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم

$H_1: b_0 \neq b_1 \neq 0$ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم

وقد تمّ استخدام برنامج EViews7 في تطبيق الانحدار الخطي البسيط:

الجدول (7-4) نتائج تقدير المعلمات

المتغير	المعلمة	إحصائية t	P-Value
P_{syria}	0.351058	2.65593	0.0156
C	21.54142	3.703211	0.0015
F-statistic=7.05321		R-squared=0.27	
Prob(F-statistic)=0.015			

نجد من خلال الجدول السابق أنّ قيمة احتمال الدلالة المقابلة لمتغير سعر الصرف والتي تساوي $P-Value=0.0156$ أصغر من 0.05 بالتالي نقبل الفرض البديل H_1 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدّل التضخّم، وبالنظر إلى إشارة معلمة سعر الصرف والتي قدّرت بـ 0.351058 نجد أنّها موجبة، بالتالي يمكن القول بأنّ العلاقة إيجابية أيضاً بين سعر الصرف ومعدّل التضخّم.

كما وجدنا أنّ النموذج المقدر يعطى بالعلاقة:

$$INF_{syria} = 21.54 + 0.35105 \times P_{syria}$$

أظهر هذا النموذج دلالة إحصائية فقد بلغت $Prob(F-statistic)=0.015$ أصغر من 0.05، كما أنّ معامل التحديد بلغ $R-squared=0.27$ أي أنّ النموذج مسؤول عن تفسير 27% من التغيرات في معدّل التضخّم والتي تنتج عن التغير في سعر الصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي:

سيتمّ اختبار الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط على الشكل الآتي:

تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي والذي يأخذ الشكل الآتي:

$$\ln Gdp_{syria} = b_0 + b_1 P_{syria}$$

حيث: $\ln Gdp_{syria}$ عبارة عن اللوغريتم الطبيعي للنتاج المحلي الإجمالي في سورية، P_{syria} عبارة عن سعر الصرف في سورية.

ذلك تحت الفروض التالي:

$H_0: b_0 = b_1 = 0$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي

الإجمالي

$H_1: b_0 \neq b_1 \neq 0$ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي

وقد تمّ استخدام برنامج EViews7 في تطبيق الانحدار الخطي البسيط:

الجدول (8-4) نتائج تقدير المعلمات

المتغير	المعلمة	إحصائية t	P-Value
P_{syria}	-0.013669	-3.068735	0.0063
C	3.748446	19.12169	0
F-statistic= 2.689523		R-squared= 0.33	
Prob(F-statistic)= 0.0006			

نجد من خلال الجدول السابق أنّ قيمة احتمال الدلالة المقابلة لمتغير سعر الصرف والتي تساوي $P-Value=0.0063$ أصغر من 0.05 بالتالي نرفض الفرض العدم H_0 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلى إشارة معلمة سعر الصرف والتي قدرت بـ 0.013669 نجد أنّها سالبة، بالتالي يمكن القول بأنّ العلاقة سلبية أيضاً بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي.

كما وجدنا أنّ النموذج المقدر يعطى بالعلاقة:

$$\ln Gdp_{syria} = 3.748 - 0.013669 \times P_{syria}$$

أظهر هذا النموذج دلالة إحصائية فقد بلغت $Prob(F-statistic)=0.0006$ أصغر من 0.05، كما أنّ معامل التحديد بلغ $R-squared=0.33$ أي أنّ النموذج مسؤول عن تفسير 33% فقط من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتي تنتج عن التغير في سعر الصرف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي:

سيتمّ اختبار الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط على الشكل الآتي:
تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي والذي يأخذ الشكل الآتي:

$$Gr_{syria} = b_0 + b_1 Gr_{syria}$$

حيث: Gr_{syria} عبارة عن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية، P_{syria} عبارة عن سعر الصرف في سورية.

ذلك تحت الفروض التالي:

$$H_0: b_0 = b_1 = 0 \text{ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي}$$

$$H_1: b_0 \neq b_1 \neq 0 \text{ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي}$$

وقد تمّ استخدام برنامج *EViews7* في تطبيق الانحدار الخطي البسيط:

الجدول (9-4) نتائج تقدير المعلمات

المتغير	المعلمة	إحصائية t	P-Value
P_{syria}	0.02738	3.24584	0.0043
C	1.941615	5.229747	0
F-statistic= 10.53		R-squared= 0.3587	
Prob(F-statistic)= 0.0049			

نجد من خلال الجدول السابق أنّ قيمة احتمال الدلالة المقابلة لمتغيّر سعر الصرف والتي تساوي $P-Value=0.0043$ أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرض العدم H_0 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الدين الخارجي، وبالنظر إلى إشارة معلمة سعر الصرف والتي قدرت بـ $+0.0273$ نجد أنّها موجبة، وبالتالي يمكن القول بأنّ العلاقة موجبة أيضاً بين سعر الصرف ونسبة الدين العام.

كما وجدنا أنّ النموذج المقدر يعطى بالعلاقة:

$$Gr_{syria} = 1.9416 + 0.02738 \times P_{syria}$$

أظهر هذا النموذج دلالة إحصائية فقد بلغت $Prob(F-statistic)=0.0049$ أصغر من 0.05، كما أنّ معامل التحديد بلغ $R-squared=0.3587$ أي أنّ النموذج مسؤول عن تفسير 35% من التغيرات في نسبة الدين الخارجي والتي تنتج عن التغيّر في سعر الصرف.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي:

سيتمّ اختبار الفرضية باستخدام الانحدار الخطي البسيط على الشكل الآتي:
النموذج المقدر يأخذ الشكل الآتي:

$$Gr_{syria} = b_0 + b_1 P_{syria}$$

حيث: Gr_{syria} عبارة عن نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية، P_{syria} عبارة عن سعر الصرف في سورية.

ذلك تحت الفروض التالي:

$H_0: b_0 = b_1 = 0$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي

$H_1: b_0 \neq 0$ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي

وقد تمّ استخدام برنامج EViews7 في تطبيق الانحدار الخطي البسيط:

الجدول (10-4) نتائج تقدير المعلمات

المتغير	المعلمة	إحصائية t	P-Value
P_{syria}	-0.00649	-2.208061	0.0397
C	0.04287	2.33139	0.0001
F-statistic=4.875		R-squared=0.20	
Prob(F-statistic)=0.0397			

نجد من خلال الجدول السابق أنّ قيمة احتمال الدلالة المقابلة لمتغيّر سعر الصرف والتي تساوي $P-Value=0.0397$ أصغر من 0.05 بالتالي نقبل الفرض البديل H_1 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي، وبالنظر إلى إشارة معلمة سعر الصرف والتي قدّرت بـ -0.00649 نجد أنّها سالبة، بالتالي يمكن القول بأنّ العلاقة سلبية أيضاً بين سعر الصرف ونسبة الاحتياطي الأجنبي.

كما وجدنا أنّ النموذج المقدر يعطى بالعلاقة:

$$Cr_{syria} = 7.683 - 0.00019 \times P_{syria}$$

أظهر هذا النموذج دلالة إحصائية فقد بلغت $Prob(F-statistic)=0.0397$ أصغر من 0.05، كما أنّ معامل التحديد بلغ $R-squared=0.213$ أي أنّ النموذج مسؤول عن تفسير 21% من التغيرات في نسبة الاحتياطي الأجنبي والتي تنتج عن التغيّر في سعر الصرف.

وبالتالي يمكن تلخيص نتائج الفرضيات الأربعة فيما يلي:

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم , فارتفاع معدل التضخم يعود 27% منه لارتفاع سعر الصرف وهي نسبة غير مؤثرة بشكل كبير
- توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي, وأن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يعود 33% منه لانخفاض سعر الصرف وهي نسبة متواضعة أيضاً .
- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف ومعدل الدين الخارجي, وأن ارتفاع نسبة الدين الخارجي يعود 36% منها فقط إلى ارتفاع سعر الصرف وهي نسبة ضعيفة أيضاً لكنها الأفضل بين النسب المدروسة
- توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاحتياطي الأجنبي, ونسبة تأثير تغير سعر الصرف على تغير الاحتياطي الأجنبي هي 21% فقط فأى

ارتفاع في نسبة الاحتياطي الأجنبي يعود 21% منه لانخفاض سعر الصرف وهي نسبة التأثير الأقل بين النسب المدروسة.

- وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الصرف خلال سنوات الدراسة إنما كان شبه مستقر وتغيره بسيط جداً وهذا ما قد يفسر التأثير المتواضع لسعر الصرف في المتغيرات المدروسة في نفس الفترة.

ومن خلال مقارنة هذه النتائج مع الدراسة السابقة لتجربة كل من البرازيل وجنوب أفريقيا ومن خلال تحديد عوامل نجاح سياسة استهداف التضخم في كل من البلدين والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- استقلالية المصرف المركزي وتمتعه بالمصداقية والشفافية
- تطبيق استهداف التضخم على مراحل, بدءاً من المرحلة التجريبية إلى مرحلة التطبيق الكامل
- الإفصاح الدوري عن أهداف التضخم من خلال تقارير ربعية أو دورية منتظمة
- المساءلة والرقابة الدائمة على عمل المصرف المركزي و تحقيقه للأهداف الموضوعة وأجراء التصحيحات الفورية حال الانحراف عن الهدف
- وحدانية هدف السياسة النقدية
- إجراء الدراسات المستمرة للسوق ومتابعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتي من شأنها التأثير على الهدف الموضوع.
- تأهيل كوادر علمية كفوءة قادرة على وضع نماذج لتوقعات التضخم وتحديثها بشكل دائم ومستمر.
- مرونة الاقتصاد في الاستجابة للتغيرات التي تتخذها السلطة النقدية في السياسة النقدية

وكي تطبق سورية هذه السياسة بنجاح يجب أن تتوفر النقاط السابقة أولاً في الاقتصاد السوري وعدم الخوض العشوائي والتجريبي لتطبيق استهداف التضخم.

من خلال الدراسة التي أجرتها الباحثة في هذا الفصل يمكن الايجاز في أهم النقاط التالية:

- يفقر مصرف سورية المركزي إلى الاستقلالية اللازمة لتطبيق استهداف التضخم على الرغم من المحاولات المبذولة لمنح المركزي هذه الاستقلالية إلا أن عمل المصرف لازال مرتبط وبشكل كبير بالسلطة السياسية والمتمثلة بالمرجعية لوزير الاقتصاد في أهم مفاصل عمل المصرف.
- تقتصر السياسة النقدية في سورية إلى الشفافية والمصداقية وهما سمتان متلازمتان لا يمكن اكتسابهما بسهولة وإنما على مراحل من أجل بناء جسر من الثقة بين الجمهور والمستثمرين من جهة والسلطة النقدية من جهة أخرى.
- تعدد أسعار الصرف قبل عام 2000 كان يشكل عائقاً اقتصادياً ولكن التوجه نحو توحيد سعر الصرف ترك أثراً اقتصادياً ايجابياً كما كان لاستقرار سعر الصرف في السنوات المدروسة أثره الايجابي أيضا خاصة أنه لم يكن على حساب الاستقرار الاقتصادي أو المتغيرات الاقتصادية الأخرى.
- تطور الكتلة النقدية في سورية جاء نتيجة زيادة الوعي المصرفي وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي
- يجب مكافحة التضخم من خلال التخلص من أسبابه وتوفير البيئة اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم في سورية من خلال الاستفادة من الفترات الاستباقية للتطبيق التي اتخذتها كل من البرازيل وجنوب افريقيا

الخاتمة

الاقتصاد السوري كغيره من اقتصادات دول العالم يعاني من مشكلة التضخم وإن كان هناك محاولات لضبط معدل التضخم وتخفيضه إلا أنها افتقرت إلى التخطيط المتكامل والتطبيق الصحيح.

ويعد استقرار سعر الصرف في العقدين الماضيين فرصة ذهبية كان لابد من استغلالها لتحقيق أهداف نمو اقتصادي وجذب استثمارات أجنبية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي في البلد.

ورغم المحاولات الحثيثة التي سعت السلطة إلى تطبيقها من أجل منح المصرف المركزي استقلاله، إلا أن النتائج لا زالت خجولة مقارنة مع الأهداف، إلا أن هناك تحسن لا يمكن إنكاره من هذه الناحية.

ولتطبيق استهداف التضخم في سورية من أجل كبح معدلات التضخم وتحقيق النمو لا بد من إجراء بعض التغييرات الجذرية في الاقتصاد السوري التي بدأت السلطة النقدية في التوجه نحوها، لخلق بيئة مناسبة لتطبيق هذا الأسلوب، وهناك تجارب واضحة ومتعددة يمكن الاستفادة منها في هذا المجال من شأنها تسهيل المهمة على رجال السياسة الاقتصادية.

النتائج والمقترحات

النتائج:

من خلال الدراسة التي أجرتها الباحثة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- يعد استهداف التضخم من السياسات النقدية الناجحة في الوقت الحالي في ضبط معدلات التضخم والسيطرة عليها من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب به.
- 2- يحتاج تطبيق استهداف التضخم إلى مرحلة انتقالية يهيأ فيها الاقتصاد لعملية الانتقال إلى التطبيق الكامل لهذه السياسة من خلال توفير الشروط الضرورية لنجاح تطبيق استهداف التضخم
- 3- نجاح البرازيل وجنوب افريقيا في تطبيق استهداف التضخم وفعالية الآلية التي تم انتهاجها في تطبيق استهداف التضخم.
- 4- افتقار مصرف سورية المركزي للاستقلالية الفعلية المطلوبة لاستخدام الأدوات النقدية من أجل التحكم بمعدل التضخم
- 5- عدم فاعلية الأدوات النقدية في الاقتصاد السوري من سعر الصرف والاحتياطي القانوني ومعدل الفائدة في التحكم بمعدل التضخم , بالإضافة إلى الدور السطحي وشبه المعدوم لسوق دمشق للأوراق المالية في الحياة الاقتصادية السورية بسبب حداتها والظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة السورية
- 6- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم ويؤثر تغير سعر الصرف بنسبة 27% على تغير معدل التضخم.
- 7- توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي ونسبة تأثير تغير سعر الصرف على تغير الناتج المحلي الاجمالي هي 33%
- 8- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف ومعدل الدين الخارجي بنسبة تأثير قدرها 36%
- 9- توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاحتياطي الأجنبي حيث يؤثر تغير سعر الصرف بنسبة قدرها 21% من تغير الاحتياطي الأجنبي

التوصيات:

- 1- قبل البدء بتطبيق استهداف التضخم على الاقتصاد السوري، التحقق من توافر الشروط الضرورية لتطبيقه من استقلال مصرف سورية المركزي، وحدانية الهدف، بناء جسور الثقة بين المصرف المركزي وجمهور المتعاملين، الشفافية والمصداقية في التعامل بين المصرف وعامة الشعب وخاصة الاقتصاديين، مرونة الاقتصاد السوري في الاستجابة لقرارات السياسة النقدية، بالإضافة إلى تأهيل وتدريب كادر اقتصادي مختص علمي من أجل اعداد نماذج التنبؤ اللازمة لمعدل التضخم وتفعيل الأدوات النقدية
- 2- الاستفادة من تجارب البلدان النامية في تطبيق استهداف التضخم وخاصة البرازيل وجنوب افريقيا من خلال اتباع فترة تجريبية لاستهداف التضخم قبل البدء باتباع هذه السياسة بشكل علني وكامل والتعرف من خلال هذه المدة على مدى ملائمة هذه السياسة للاقتصاد السوري وفعاليتها في ضبط معدلات التضخم.
- 3- الاتجاه نحو تفعيل أدوات السياسة النقدية وعدم اخضاعها للسلطة السياسية لتؤدي دورها بفاعلية في الاقتصاد.
- 4- بالنسبة لسعر الصرف في السنوات المدروسة كان مستقراً بشكل مقبول لدرجة كبيرة حدث من تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كما بينت نتائج اختبار فرضيات الدراسة، بل ووفر بيئة مستقرة لتحقيق نمو اقتصادي لم يستغل ولم يحقق كما هو مطلوب. لكن هذه الظروف لم تعد متوفرة في الوقت الحالي، لذلك يجب دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف على المتغيرات السابقة حال توفر البيانات اللازمة لذلك.
- 5- أما بالنسبة لتطبيق استهداف التضخم في سورية، فيجب التأكد من توفر الشروط الأولية اللازمة لتطبيق هذه السياسة ووضع أهداف معقولة ومقبولة للتضخم، وتحسين العلاقة بين مصرف سورية المركزي والجمهور من أجل استجابة مرنة من قبل الاقتصاد لقرارات السياسة النقدية التي يمكن اجراؤها

المراجع:

المراجع العربية

أ- الكتب:

- 1- بخراز يعدل، فريدة (2005). تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 2- البكري، أنس ; صافي، وليد، (2002). النقود والمصارف بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع .
- 3- بن علي، بلعزوز (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 4- حسين عوض الله، زينب (1995). اقتصاديات النقود والمال. القاهرة: الدار الجامعية.
- 5- خليل، سامي (1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية. ط1، الكويت: شركة كاظمة للنشر.
- 6- سيغل، باري (1987). النقود والبنوك والاقتصاد. ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمن حميد. الرياض: دار المريخ للنشر.
- 7- شافعي، محمد زكي (1973). مقدمة في النقود والبنوك. بيروت.
- 8- شرف، كمال (1991). النقود والمصارف. سورية: مديرية الكتب والمطبوعات جامعة دمشق.
- 9- شرف، سمير (2008). الاقتصاد المالي والمالي والنقدي. سورية: مديرية الكتب والمطبوعات جامعة تشرين.
- 10- شملول، حسيبة (2001). أثر استقلالية البنوك المركزية على فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة بنك الجزائر". الجزائر: جامعة الجزائر. رسالة ماجستير
- 11- شيحة، مصطفى رشدي (1999). النقود والمصارف والائتمان. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 12- شوتر، منهل ; العمار، رضوان (1996). النقود والبنوك. مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان.

- 13-العمار, رضوان(1995). **النقود والمصارف**. سورية: مديرية الكتب والمطبوعات جامعة تشرين.
- 14-الفولي, أسامة محمد; عوض الله, زينب,(2003). **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.
- 15-قدي, عبد المجيد,(2004). **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
- 16-كنعان, علي(1999). **التضخم في سورية**. دمشق: مركز الدراسات الاستراتيجية
- 17-كنعان, علي(2000). **النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه"**. دمشق: دار الرضا.
- 18-كنعان, علي(2003). **المالية العامة والإصلاح المالي في سورية**. دمشق: دار الرضا
- 19-يونس, محمود(2001). **اقتصاديات النقود والصيرفة السياسيات النقدية**. الدار الجامعية للنشر والتوزيع
- 20-القاضي, حسين(2002). **الإصلاح في سورية إلى أين؟**. دمشق: دار الرضا.

ب- الرسائل

- 1- حسين حسن, صبري(2004). **تطبيق سياسة استهداف التضخم في الدول النامية** وامكانية التطبيق على الاقتصاد السوري. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاقتصاد, كلية الاقتصاد, جامعة حلب: سورية.
- 2- طالاس عبد, مسلم(2010). **دور المصرف المركزي في الأداء الاقتصادي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق في سورية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاقتصاد, كلية الاقتصاد, جامعة حلب: سورية.
- 3- شملول, حسيبة(2001). **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية** "دراسة حالة بنك الجزائر". رسالة ماجستير منشورة. قسم الاقتصاد, كلية الاقتصاد, جامعة الجزائر: الجزائر.

1. Amato Jeffery D.(2002). **Inflation targeting in Emerging Market and Transition Economies; Lessons After a Decade**. Basel: University of Basel.
2. Arestis Philip; Paula Luiz; Ferrari–Filho Fernando (2008). **Inflation Targeting in Brazil**. Working paper no: 544, The Levy Economics Institute of Bard College.
3. Cardoso Eliana (1991). **From Inertia to Megainflation: Brazil in the 1980s**. NBER working paper series no:3585
4. Debelle G. (1997). **Inflation Targeting in Practice**. IMF. Working paper, Washington D.C.
5. Debelle, G; Masson, P; Savastano, M; Sharma, S (1998). **Inflation Targeting as a Framework for Monetary Policy**. IMF.
6. Eggertsson Gauti; le Burgne Eric,(2005). **The Politics of Central Bank Independence: a theory of Pandering and Learning in Government**. Federal Bank of New York staff Report no:205
7. Ficher Stanley,(1995). **Central Bank Independence in Transition Economies**. National Bank of Hungary.
8. Freedman Charles; Laxton Doglas (2009). **Why Inflation Targeting?**. IMF, working paper, no:09/86
9. Jonsson G. (1999). **The Relative Mertis and Implication of Inflation Targeting For South Africa**. IMF, Working paper, Washington D.C.
10. Kamal Mona (2010). **Inflation Targeting in Brazil, Chile and South Africa:An Empirical Investigation of Their Monetary Policy Framework**. William Davidson Institute Working paper no:1004

11. Lybek Tonny; Morris Joanne (2004). **Central Bank Governance: A Survey of Boards and Managements**. IMF, working paper no:04/226.
12. Mishkin Frederic (1997). **The Economic of Money, Banking, and Financial Market**. Washington.
13. Mishkin Frederic. (1999). **International Experiences With Different Monetary Regimes**. IMF, Working paper, Washington D.C.
14. Mishkin Frederic. (2000). **Financial Markets and Institutions**. New York: Longman Inc.
15. Mishkin Frederic.(2003). **How the Independence of Central Banks Affects Policy Outcomes**. World Bank Policy Research Bulletin Number 5,December.
16. Meredith Guy. (2005). **Monetary Policy and Long-Horizon, uncovered Intrest Parity**. IMF, Washington, D.C.
17. Masson P.R.(1999). **Inflation Targeting in Developing Countries** . IMF, Working paper, Washington. D.C.
18. Moboweni-T.T. (2003). **Inflation Targeting in South Africa**. Reserve Bank, Petoria.
19. Minella ,A,M; Freitas, P,S; Goldfajn,I; Muinhos,M,K.(2002). **Inflation Targeting in Brazil: Lessons and Challenges**. Central Bank Do Brazil, working paper series no53,November 2002.
20. Swinburne Mark; Castello Marta; Branco.(1994). **Central Bank Independence, and Central Bank Functions**, IMF, Working paper Washington, D.C
21. **The Estimation of Monetary Policy Feedback Rules: The Case of South Africa;**

22. Tutar. Eser. (2002). **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy.**
Master Thesis, Virginia Polytechnic Institution and state University,
USA.

أ- مقالات ودوريات

- 1- النشرات الربعية للأعوام -1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-
1997-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-
2008-2009-2010-2011. مصرف سورية المركزي
- 2- الخطة الخمسية العاشرة , هيئة تخطيط الدولة
- 3- الخطة الخمسية الحادية عشرة, هيئة تخطيط الدولة
- 4- قانون النقد الأساسي, مصرف سورية المركزي.

Abstract

Inflation targeting is the most widespread methods at the moment for the management of monetary policy. With the great success of countries that have adopted this method in controlling inflation, starting from New Zealand, developed and developing countries took both his followers as a solution to the problem of inflation, which defied economists and achieve the desired economic growth rates.

With the spread of globalization and its attendant inflationary pressures on the domestic economy, and the growth of this problem and deepen in most economies of the world on the multiplicity of causes and diversity, accelerated countries in the application of this method, the mismatch of a layer as full at once, including the layer gradually.

And researcher trying in this study to introduce the concept of inflation targeting and the most important points necessary for a successful application, also reviews the experience of two of the developing countries, which looks like the economy to some extent the Syrian economy in the application of inflation targeting approach to take advantage of what fits our economy from these experiences. In the end, a study on the feasibility of applying the style of inflation targeting in the Syrian economy offers. And use the exchange rate as an instrument for the implementation of inflation targeting.

The study concluded that no statistically significant relationship between the exchange rate and the variables studied (Gross Domestic Product rate of inflation, foreign Reserve - external debt), but not with much effect.

Keywords: inflation, inflation targeting - monetary policy - economic growth - GDP – Foreign Reserve - external debt - the exchange rate.

Syrian Arab Republic
Ministry of High Education
Tishreen University
Faculty of Economic
Department of Economic



Usage of Inflation Targeting Strategy in Developing Countries and its Applicability in Syria

Prepared by:

Mais Msallam

Supervision

Dr. Radwan Alammar

Prof. at finance & banking department

Dr. Fadi Alkhalil

prof. at economic & planning department

2015